اللجنة المصرية للتضامن

التضامن والتعاون في البحر المتوسط

فى التسعينات

المؤتمر الثاني

القاهرة ١٨ - ٢٠ مارس ١٩٩٤



مقدمة

●● يسعد اللجنة المصرية للتضامن أن تقدم للقارىء كتاب «التضامن والتعاون فى البحر المتوسط» الذى يشتمل على الأوراق والكلمات والحوارات التى قدمت فى «المؤتمر الثانى للتضامن والتعاون في البحر المتوسط خلال التسعينيات» الذى عقد فى القاهرة فيما بين ١٨ و٢٠ مارس ١٩٩٤ فى ضيافة اللجنة المصرية للتضامن الذى نظمته بالاشتراك مع اللجنة اليونانية للتضامن، التى استضافت بدورها المؤتمر الأول فى أثينا فيما بين ٢٧ ، ٢٩ فبراير ١٩٩٢ ...

واشترك فى مؤتمر القاهرة أكثر من ٥٠ منظمة غير حكومية محلية ودولية وناقشوا القضايا الرئيسية التالية:

● إمكان استمرار التنمية والمستقبل المشترك لشعوب منطقة البحر المتوسط، ودور المنظمات غير الحكومية.

● النزاعات الإقليمية فى منطقة البحر المتوسط.

● التعصب والعنصرية .. تهديد مشترك.

● مبادرات حول مختلف قضايا البحر المتوسط.

وقرر المؤتمر تشكيل لجنة تضم المنظمات غير الحكومية فى مصر واليونان وإيطاليا وأسبانيا وفرنسا تتولى الإعداد للمؤتمر الثالث فى مدريد.

وقد اتخذت اللجان الأسبانية قرارا باستضافة المؤتمر الثالث فى مدريد خلال العام القادم ١٩٩٥ .

ويسعد اللجنة المصرية للتضامن أن تشكر كل الذين ساهموا بالفكر والرأى والحضور فى المؤتمر الثانى للتضامن والتعاون فى البحر المتوسط.●●

أحمد حمروش

سيداتى وسادتى..

يسعد اللجنة المصرية للتضامن أن ترحب بكم فى القاهرة ممثلين عن الرأى العام فى دول البحر المتوسط، وتتطلع أن يكون هذا المؤتمر الثانى خطوة فى سبيل دعم هذا التجمع الشعبى الذى يضم لجان التضامن والمنظمات غير الحكومية، لكى نواصل مسيرتنا المشتركة من أجل تحويل البحر المتوسط إلى بحيرة سلام خالية من الصراعات والنزاعات وأسلحة الدمار الشامل.. ونحن ندرك أن الطريق شاق وطويل ولكننا ندرك أيضا أن تصميم الشعوب وحرصها على توفير حياة إنسانية متقدمة تسودها الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية هو الحافز الأقوى والأقدر على التغيير والتطوير نحو مستقبل أفضل.

نحن نعيش اليوم مرحلة تتلاحق فيها المتغيرات فى سرعة مذهلة ... تنحسر عن العالم أخطار قيام حرب نووية بعد أن انتهت الحرب الباردة بعد اتفاق الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، ولكن مازالت هناك بعض الدول تخزن فى ترساناتها أسلحة نووية يمكن أن تهدد البشرية والحضارة الإنسانية إذا أسىء التصرف فيها فى لحظة زمنية معينة.

وترتفع فى هذه المرحلة التى أعقبت سقوط الأنظمة الشيوعية فى أوربا وتفكك الاتحاد السوفييتى شعارات تنادى بحل المشكلات عن طريق التسويات السلمية بدلا من الحروب المحلية.. ولكن مازالت هناك فى العالم عامة وحول بحرنا المتوسط خاصة صراعات دموية مأساوية لم تجد بعد طريقها للحل الإنسانى العادل والصحيح.

ينعقد هذا المؤتمر بعد أسابيع من مذبحة الحرم الإبراهيمى التى قامت بها جماعة إسرائيلية متطرفة تهاونت معها الحكومة قبل أن تصدر منذ أيام قرارا بحظر نشاطها،

وأثبتت التحقيقات أن توجيهات كانت قد صدرت للجيش الإسرائيلى بمنع مهاجمة المستوطنين حتى لو أطلقوا الرصاص على الفلسطينيين.. وتأتى هذه المذبحة فى توقيت مثير حيث كانت الحكومة الإسرائيلية تضغط على المفاوضين الفلسطينيين وتعتبر أن المواعيد التى حددت فى الاتفاقيات للانسحاب من الأرض المحتلة مواعيد ليست مقدسة وفى الوقت نفسه كانت تتهاون مع القوى الإسرائيلية المتطرفة المعادية للتفاوض من أجل السلام.. وهو أمر يدعونا إلى المطالبة بضرورة توفير الحماية للشعب الفلسطينى فى أرضه حرصا على استمرار المفاوضات التى توقفت فى جميع الجبهات، وإن كانت بعض الإذاعات قد أعلنت اليوم أن المفاوضات سوف تعود بين سوريا ولبنان والأردن والحكومة الإسرائيلية، وأن لقاء سوف يتم بين الحكومة الإسرائيلية وبين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من أجل عودة المفاوضات، ونأمل أن يكون هذا الخبر صحيحا..

ويدعونا أيضا إلى أن تكون مبادلة الأرض بالسلام نقطة رئيسية فى التفاوض مع سوريا، وأن توضع قضية المستوطنات فى مقدمة جدول الأعمال، لأنه لا سلام مع وجود رغبة فى تثبيت الاستعمار الاستيطانى.

وينعقد هذا المؤتمر ومأساة البوسنة والهرسك على مشارف الوصول إلى حل تقبله جميع الأطراف بعد معاناة مريرة، أهدرت فيها الأرواح والكرامة الإنسانية.

وهذه الظواهر، تثبت أن الرغبة فى ترجيح التسويات السلمية على المنازعات الدموية مازالت تحتاج إلى دعم شعبى يضع حدا لهذه المآسى التى تحجب شروق شمس السلام.

وهناك ظاهرة أصبحت تشكل خطرا على الأمن والاستقرار فى بعض دول المتوسط، وهى ظاهرة التطرف التى لاتؤمن بالديمقراطية، والتى يتولد عنها العنف والإرهاب بما يثير خطر العودة إلى النظم الفاشية أو الديكتاتوريات العسكرية، وهى ظاهرة تحتاج منا جميعا إلى التعاون من أجل حماية الأبرياء الذين تصرعهم رصاصات التعصب والعنصرية، ووقف عمليات الإرهاب والإرهاب المضاد التى تفتح مجالا لقوى التطرف.

● كلمة الاستاذ / احمد حمروش

ولاشك فى أن ممثلى الرأى العام فى دول البحر المتوسط المجتمعين هنا اليوم، والذين يتسع أفق اهتمامهم ليشمل القضايا السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية لقادرون على دفع الأمور فى الاتجاه الصحيح، وهو ما نأمل أن يكون ثمرة لهذا المؤتمر الذى نرجو أن يتكرر فى مختلف عواصم المتوسط مرة كل عام.

السيدات والسادة

أود أن أعبر لكم عن عميق تقدير زملائى أعضاء اللجنة المصرية للتضامن على تجشمكم مشاق السفر والحضور إلى مصر لتلمسوا بأنفسكم حرص الشعب المصرى وقيادته على استقرار السلام فى منطقة البحر المتوسط التى دعا الرئيس محمد حسنى مبارك لأن تكون خالية من أسلحة الدمار الشامل، كما دعا إلى أن يكون هناك منتدى لدول البحر المتوسط، وهو مايؤكد حرص مصر على التعامل مع هذا التجمع الإقليمى، الذى يضم دول المتوسط جميعا، التى ظهرت فيها أعظم الحضارات الإنسانية والذى يستطيع أن يسهم بدور بارز فى إقامة جسور من العلاقة والصداقة والمصلحة المشتركة بين الشمال والجنوب، والشرق والغرب.

وأخيرا، اسمحوا لى أن أتوجه بشكر خاص للسيد «ثيوهاريس بابا مارجاريس» رئيس اللجنة اليونانية للتضامن، وزملائه من أعضاء اللجنة الذين بذلوا جهدا خارقا فى إعداد المؤتمر الأول فى أثينا، وفى التحضير لهذا المؤتمر وجذب اهتمام الاتحاد الأوربى له..

أتمنى لمؤتمرنا النجاح والتوفيق.. وأتمنى لكم طيب الإقامة.

والسلام عليكم ورحمة الله

● رسالة رئيس الاتحاد الأوربى ووزير خارجية اليونان كارلوس بابولياس

السيد الرئيس

المندوبون الموقرون

أتقدم بخالص التحية، بصفتى رئيسا للاتحاد الأوربى، الذى ساند هذا المؤتمر بقوة، وكوزير لخارجية اليونان، إلى جميع المشاركين فى المؤتمر والشعوب التى يمثلونها.

ويأتى انعقاد المؤتمر الثانى للمنظمات غير الحكومية بمنطقة البحر المتوسط فى القاهرة استمرارا وتأكيدا على نجاح المؤتمر الأول الذى عقد فى أثينا عام ١٩٩٢ . كما يؤكد مؤتمر القاهرة أيضا على دور المنظمات غير الحكومية المهم فى إطار عالم متغير، باعتبارها تمثل قوة مستقلة للمبادرات السياسية، وتعبيرا مباشرا عن حاجة المجتمعات والمواطنين إلى التعاون والتفاهم السلمى بعيدا عن تدخل الحكومات الرسمية.

إن تنامى تدويل الأنشطة الاقتصادية وتكثيف التبادل الدولى على جميع مستويات الاتصال الإنسانى ـ السياسية والاقتصادية والثقافية ـ قد أضعف من إمكانات الدول والحكومات الوطنية على احتكار عملية التبادل الدولية والتلاعب فى مجال حاجة الشعوب الشديدة للاتصال ببعضها البعض. كما أن زيادة أعباء الدول الوطنية فى مجال الاضطلاع بالمسئوليات السياسية والاقتصادية والثقافية، وعدم قدرتها على الاستجابة المناسبة لحاجة الشعوب إلى الاتصال المباشر الفعال، يؤكد على دور المنظمات غير الحكومية باعتبارها آلية ضرورية من آليات العلاقات الدولية، فضلا عن إمكاناتها العالية فى مجال عمليات الاتصال بين الدول. وتنمو المنظمات غير الحكومية بمعدل سريع، وتلعب دورا مكملا لدور المنظمات الدولية الحالية، وهى تظهر الآن فى نهاية القرن العشرين كأحد عناصر نموذج العلاقات الدولية الجديد.

ويتواكب انعقاد مؤتمركم فى القاهرة مع فترة شديدة الأهمية بالنسبة للتطورات السلمية فى الشرق الأوسط. كما تعمل مشاركة مندوبى البلقان وقبرص على توسيع مجال المؤتمر وتحوله إلى منتدى للحوار المفيد على أوسع نطاق وفى الوقت المناسب من أجل حماية السلام فى مناطق الصراعات المشتعلة فى البلقان والشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط.

ويأمل الاتحاد الأوربى فى تحقيق السلام فى هذه المناطق، وهو على استعداد للمساهمة فى جميع الوسائل الهادفة إلى إيجاد حلول سلمية للصراعات الحالية. وترى أوربا والعالم أجمع ضرورة عدم وجود المزيد من المذابح كما جرى فى سراييفو والخليل. لقد كان الشعب اليوناني، فى اليونان وقبرص، عبر العصور بمثابة جسر للاتصال والتفاهم بين أوربا والبلقان والشرق الأوسط، كما يتخذ الشعب اليونانى موقفا شديد الحساسية بالنسبة لصراعات هذه المنطقة. إننا كيونانيين وكأوربيين وكشعوب حوض البحر المتوسط، نرغب فى المساهمة بجميع الوسائل الممكنة فى بناء السلام والتنمية بالمنطقة.

● كلمة الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية

ألقاها نيابة عنه السفير / عدنان عمران الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية

الأستاذ أحمد حمروش

رئيس اللجنة المصرية للتضامن

السادة رؤساء وأعضاء الوفود

أيتها السيدات.. أيها السادة

يسرنى أن أنقل إليكم تحيات جامعة الدول العربية، وتمنيات السيد الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد الأمين العام، لهذا اللقاء الثانى للتضامن بالنجاح.

وأتوجه بالشكر الخاص إلى لجنة التضامن المصرية، هذه اللجنة التى يحق لها أن تعتز بسجلها فى العمل من أجل تعميق التعاون المثمر القائم على القيم والمثل والمبادىء.

ويسرنى أيضا أن أشيد بدور لجان التضامن والمنظمات غير الحكومية فى منطقة البحر المتوسط، التى تلتقى اليوم لبحث قضايا وموضوعات مهمة بهدف المساهمة فى تعزيز توجهات السلام وتعزيز التضامن والتعاون.

إن انعقاد المؤتمر الثانى فى القاهرة يتصف بأهمية خاصة، فالقاهرة هى العاصمة العربية التى تلتقى على أرضها حضارات البحر الأبيض المتوسط، وهى العاصمة التى لعبت دورا رائدا فى دعم نضال شعوب العالم من أجل الحرية والكرامة منذ مطلع النصف الثانى من هذا القرن.

إن مؤتمركم الثانى ينعقد فى مرحلة مازالت تتفاعل فيها المتغيرات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، دون أن يتضح بعد ما إذا كانت هذه الفترة هدنة بين حربين أم أنها حقا بداية عهد جديد يستفيد من أخطاء الماضى وسلبياته ومن حروبه الساخنة والباردة على السواء.

المتغيرات الدولية التى تحيط بنا اليوم اختلف حولها المحللون والمعلقون، واختلفت حولها الرؤى حسب المواقف والمواقع والمصالح.

فالبعض لايرى أن نظاما جديدا قد تكون بعد: وإنما هى مرحلة مخاض يكتنفها الغموض والمجهول.

والبعض الآخر يرى المرحلة الراهنة فوضى جديدة فى نظام دولى قديم.

ولكن! كيف نقيم نحن فى هذا الجزء من العالم الأوضاع والمتغيرات الجديدة؟!

ليس سرا أن شعوبنا شاركت فى البهجة احتفالا بزوال الحرب الباردة، ولكن ليس سرا أيضا أن شعوبنا تحس بالقلق العميق للملامح التى أسفرت عنها التحولات والمتغيرات الجديدة.

لقد كانت دولنا تتطلع إلى سيادة الشرعية الدولية وإلى مجلس أمن يقف حارسا للدفاع عن الميثاق وأحكامه. ولم يكن فى تطلعاتنا وتوقعاتنا أن يستغل انتهاء الحرب الباردة لتحويل مجلس الأمن إلى جهاز يعرف الشرعية الدولية وفق رغبات ومصالح دول محددة فى معادلة أفرزتها الحرب العالمية الثانية.

هنالك قرارات تصدر عن مجلس الأمن وتنفذ.

وهنالك قرارات تصدر عن مجلس الأمن ولا تنفذ.

هنالك جرائم ترتكب بحق شعوب، ولا تلقى من مجلس الأمن سوى الصمت واللامبالاة. هنالك ازدواج خطير فى المعايير والمقاييس. هنالك تبعا لذلك دول تتمتع بما يشبه الحصانة الدولية مهما ارتكبت من جرائم، وهنالك فى المقابل دول يسبق إليها تنفيذ العقاب صدور القرار.

إسرائيل تستطيع أن تمضى فى ممارسة هوايتها بالقتل والقمع والإرهاب الجماعـــى والفردى. حيث يتوزع المهمة كما حدث فى مجزرة الخليل الأخيرة، المستوطنون وجنود مايسمى بجيش الدفاع الإسرائيلى، هؤلاء الجنود الذين لا يمتلكون صلاحية وقف مستوطن

يمارس هواية القتل العنصرى كما كشفت التحقيقات الرسمية. إن من حقنا أن نحس بالأسف ونحن نرى مجلس الأمن مصابا بالشلل الكامل لأكثر من أسبوعين حتى أمام مشروع قرار يتحدث فقط عن الإدانة وحماية الأبرياء. ونأسف أن نجد فى تصويت الأمس من يمتنع عن التصويت على فقرة تتعلق بالحماية الدولية لشعب تحت الاحتلال وهو ما أكدته اتفاقية جنيف الرابعة أو من يتشكك بأن القدس العربية أرض محتلة.

لقد استطاع المتطرفون الصرب ممارسة هواية القتل العنصرى الجماعى وكل الجرائم المدانة دوليا طيلة عامين كاملين أمام بصر العالم كله وأمام بصر دول مجلس الأمن التى لم تحركها دماء عشرات الألوف من ضحايا القتل والتعذيب والاغتصاب.

السيد الرئيس

لقد أيدت جامعة الدول العربية القرارات الأمنية بشأن هذه الأزمة وتحيى الخطوات الجديدة لإعادة بناء جمهورية البوسنة والهرسك بالإرادة الحرة والمتساوية لأبنائها.

فى الوقت نفسه الذى تخلى مجلس الأمن عن اتخاذ الإجراءات المطلوبة تتحرك آلية ذات المجلس وبسرعة قياسية لتفرض العقوبات ضد ليبيا، لمجرد اتهامات موجهة ضد أفراد، حول جريمة إرهاب، إتهامات لم يجرؤ موجهوها على قبول المقترحات المقدمة بوضع ملف الاتهامات أمام لجنة تحقيق محايدة فى طرف دولى ثالث.

السيد الرئيس

يحتل جدول أعمال مؤتمركم الثانى موضوعات بالغة الأهمية بالنسبة لشعوب البحر الأبيض المتوسط، وفى مقدمتها قضايا الأمن والسلام والتنمية والمستقبل المشترك.

لقد برهنت الدول العربية سواء من خلال قرارات الجامعة العربية أو مواقف الوفود المفاوضة منذ مؤتمر مدريد إنتهاء بجولات واشنطن، عن إيمانها الصادق بالسلام الذى تتطلع إليه جميع شعوب المنطقة، السلام القائم على مبادىء ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

وبرهنت إسرائيل ثانية وخلال ذات الفترة عن تمسكها بالاحتلال والقمع والقتل والإرهاب ورفضها قرارات الشرعية الدولية.

يتحدثون فى إسرائيل ببلاغة عن شرق أوسط جديد يسبح فى الرخاء والتنمية، شرق أوسط تتآخى فيه شعوب المنطقة إلى آخر الصور الجذابة، ولكنهم يقرون ذلك وبعناد وإصرار بلاءات رفضهم الكثيرة.

لا للإنسحاب من الضفة الغربية وغزة، بل حكم ذاتى خاضع للسيطرة الإسرائيلية رغم قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ . لا للقدس العربية، فالقدس كلها عاصمة أبدية لإسرائيل رغم صراحة قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢ الذى يحمل تأييد الولايات المتحدة الأمريكية. لا لإزالة المستوطنات، رغم المستوردين من أنحاء الأرض هم أولى فى نظرهم بالبيوت والأرض التى يسرقونها من أصحابها المالكين. لا لعودة اللاجئين إلى ديارهم، رغم صراحة قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ لأن العودة هى فى رأيهم حق فقط لأولئك الذين يتم تحريضهم وإثارتهم فى مختلف بقاع العالم لكى يديروا ظهورهم لأوطانهم وليحتلوا أرضا ليست لهم وبيوتا لأطفال أبرياء.

لا للانسحاب من الجولان العربية السورية رغم صراحة القرارات الأمنية المتلاحقة ويعرضون عوضا عن ذلك دون حياء مشروعات تأجير واستئجار، وكأن كرامة الأوطان سلعة للبيع أو الرهان.

لا للانسحاب من جنوب لبنان رغم صراحة قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ ويطلبون عوضا عن ذلك تصفية المقاومة الوطنية وكأنهم يتوقعون من شعب تحت الاحتلال باقـــــات الورود والزهور.

ويطالبون إضافة لذلك وعاجلا الدول العربية بالسلام والتطبيع، وإنهاء المقاطعة وفتح الأسواق والتبادلين الثقافى والسياحى وإقامة سوق شرق أوسطية إلى آخر ما يجود به خيال التاجر المستغل وفق منطق عنصرى استعمارى.

وهم إذ يتحدثون عن السلام على المنابر الدولية يعززون باستمرار ترسانة الحرب كما ونوعا بما فى ذلك مختلف أسلحة الدمار الشامل النووية والكيماوية والبيولوجية: سواء عبر

اتفاقيات عسكرية وأمنية أو حتى عبر جواسيسهم الذين يخدعون الصديق قبل العدو، وتواصل إسرائيل رفضها الانضمام لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية.

عندما نستمع إلى الاتهامات والتهديدات الأمريكية الحازمة لكوريا الشمالية لمجرد احتمال وجود إمكانات نووية وما يشكله ذلك من تهديد لأمن دول تلك المنطقة: نتساءل بأسف ولماذا لم يعرج هذا المنطق الأمريكى «الحازم» على الشرق الأوسط ليرى ما إذا كان امتلاك إسرائيل لأكثر من ٢٠٠ قنبلة نووية ولوسائل إيصالها إلى كل مدينة عربية. من المغرب غربا إلى قطر شرقا. ما إذا كان ذلك يشكل تهديدا لأمن وسلامة شعوب البحر المتوسط!! أما الموقف العربى يتمثل فى قرارات الأمم التى دعت إلى إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل.

السيد الرئيس

إن جامعة الدول العربية تضع فى مقدمة أولوياتها قضايا التعاون والتضامن الدولى والعمل لإزالة جميع أشكال التوتر الإقليمى ليحل مكان ذلك تعاون شامل يقوم على الاحترام والتكافؤ والمصالح المشتركة.

ومن هذا المنطلق أيدت الجامعة العربية قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالأزمة القبرصية بأمل إعادة السلام والوحدة والمساواة إلى شعب قبرص الصديق ولمصلحة جميع فئاته دون تمييز.

كما تجاوبت الجامعة العربية مع جميع المبادرات الهادفة إلى تحقيق السلام والأمن فى المتوسط مدركة ارتباط ذلك بالأمن فى القارة الأوربية، وتجاوبت الجامعة أيضا مع جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون شمال.. جنوب.

وأود أن أضيف هنا أنه بالرغم من الجهود التى بذلت والنيات المخلصة لدى الكثير من الهيئات والمنظمات غير الحكومية لإنجاح حوار شمال ـ جنوب إلا أن شيئا لم يتحقق أيضا.

ودول الجنوب مقتنعة أن حكومات دول الشمال غير مهيأة أو مستعدة بعد لإنجاح ذلك التعاون الموعود.

أيها السيدات.. أيها السادة

لاشك فى أنكم أنتم فى مؤتمركم الثانى أكثر قدرة على الرؤية الموضوعية الهادفة فى مناقشاتكم لشتى الموضوعات لأنكم فى لجانكم ومنظماتكم غير الحكومية متحررون من السلطة وقيودها وإلزاماتها.

أكرر شكرى وتقديرى للجنة التضامن المصرية، وتقديرى أيضا للجان التضامن والمنظمات غير الحكومية الممثلة هنا، مع تمنيات جامعة الدول العربية لمؤتمركم بالتوفيق والنجاح .. وشكرا.

●كلمة السيد / عمرو موسى وزير خارجية مصــر

ألقاها نيابة عنه السفير / محمود شكــرى

السيد الرئيس

السيدات والسادة أعضاء وفود مؤتمر تضامن شعوب البحر المتوسط الثانى

السيدات والسادة

اسمحوا لى فى البداية أن أعبر عن اعتزازى بانعقاد مؤتمركم بالقاهرة، ليتزامن ويؤازر الجهود الرسمية التى بذلناها على مدار العام السابق هنا فى مصر. ومازلنا نواليها خلال هذا العام لتحقيق مبادرة السيد الرئيس حسنى مبارك التى دعا إليها فى ستراسبورج فى ١٩٩١ لإنشاء تجمع دول البحر المتوسط بهدف جعل هذا المعبر المائى شريانا يربط بين بلاده. وبحيرة سلام وتعاون لدوله، وميثاق ود وثقافة بين شعوبه.

ولقد تابعنا بكل الاهتمام مؤتمركم الأول الذى عقد فى أثينا فى الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ فبراير ١٩٩٢، وأود أن أسجل بالإعجاب اختياركم الواعى للموضوعات التى طرحت للحوار والمناقشة، والتى لمست بالفعل نبض الموقف فى هذه المنطقة، فلقد طرحتم على بساط البحث دعم علاقات شعوب البحر المتوسط لتحقيق التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وتحقيق الأمن والسلام وجعل هذه المنطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، والمشكلات المرتبطة بالهجرة والعمالة. ولقد عكست مناقشاتكم ضمير العقل ووعى الفكر للمثقفين والمفكرين والخبراء فى هذه المنطقة الحيوية. ودعونى أذكر ماعاصرناه على مر التاريخ من أن مصير العالم يتحدد بآراء ومبادىء مفكريه وعلمائه أكثر مما يؤثر فيه صليل السيوف ودانات المدافع. فالحروب فى حياة الأمم يلزم أن تكون مرحلة استثنائية طارئة، أما السلام والأمان فيتحتم أن تشكل أساس النظام العالمى حتى تنعم البشرية والإنسانية بالخير والازدهار.

وبالرغم مما تعرضت له مصر من غزو وعدوان واستعمار لتميز موقعها الجيوستراتيجي، فإنها ظلت على إيمانها الراسخ بأهمية استتباب السلام لصالح شعوبها ومقدراتهم، فالحروب استنزاف للحاضر والمستقبل، والسلام إثراء لليوم والغد ومن هذا المنطلق أعلنت مصر موقفها بأنه لا حروب بعد اليوم وكرست جهودها من أجل أن يعم السلام فى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بل والعالم كله، ولم تدخر مصر جهدا فى سبيل دفع مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية والحفاظ على الحقوق العربية، بما فيها حقوق الشعب الفلسطينى، كما ساهمت بكل طاقاتها لرفع رايات الحق والعدل ودرء الظلم عن بعض دول وشعوب افريقيا وأوربا وغيرها من دول العالم.

ويسعدنى أن أقرر حقيقة تعلمونها جميعا وهى أن مصر قد عاشت تاريخها فى توائم وسلام بفعل تضامن شعبها وارتباطه مع أهدافها الوطنية دون تمييز دينى أو عرقى، وأن سمة السماحة فى الدين والدنيا هى التى سادت على مر العصور فى أرض مصر بين أخوة مصريين، هدفهم رفعة وطنهم وصالحها في السلم والحرب وفى وقت الضيق والرخاء.

كما عبرت مواقفها بوضوح عن شجبها وإدانتها لأساليب التمييز العنصرى والتصفية العرقية، وقامت ببذل كل ما تستطيع لوقف هذه الموجات ومنها إرسال أبنائها إلى مواقع الأحداث للتصدى لهذه الموجات.

السيد الرئيس.. السيدات والسادة

لا يمكن للفكر الاستراتيجى المتجرد أن يغفل حقيقة البحر المتوسط يلزم أن يكون الآن عنصر ربط بين دوله وشعوبه وذلك للاعتبارات التالية:

أولا :

إننا نعبر الآن فترة تداخلت فيها مراحل السياسة العالمية بين نظام القطبية الثنائية والذى خيم على المناخ العالمى منذ عام ١٩٤٥، ونظام عالمى جديد لم تتضح بعد معالمه وأسسه ومكوناته، وعلى ذلك فإن على هذه المنطقة واجبا حتميا وهو أن تسعى إلى تشكيل هويتها الإقليمية لتوضع فى الاعتبار عند تحديدها لمسارها فى المستقبل.

ثانيا :

إننا نواجه اليوم أطرا اقتصادية تختلف فى مدلولها ومكوناتها عن الأسس الاقتصادية التى كانت تسود وتطبق على مر التاريخ الاقتصادى المعاصر. فها نحن نرى بوادر تطبيق أسس ومبادىء اتفاقية الجات وانعكاساتها على ميزان التجارة الدولية كما نشهد تطبيقات عملية لأسس اقتصاديات التكتلات العظمى Macro economy تلقى بظلالها على حركة التبادل التجارى العالمى الأمر الذى قد يكون من تداعياته أن تحل الميزة الإقليمية للمنطقة الاقتصادية الواحدة محل الميزة الاقتصادية النسبية للدولة فى إطار التطبيق الفعلى. ولقد بزغ على السطح تجمعات اقتصادية إقليمية فى المرحلة المعاصرة سواء فى القارة الآسيوية أو فى إطار اتفاقية التجارة الحرة بين دول شمال الأطلنطى (بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك) North Atlantic Free Trade Agreement (NAFTA) أو التعاون الاقتصادى الأمريكى الباسيفيكى American Paceficace Economic Coopertation (APEC) الأمر الذى يحتم على دول وشعوب منطقة البحر المتوسط من تلاحق هذا التوجه، وأن تجد لها مكانا مناسبا فى إطار التطورات الاقتصادية الراهنة.

ثالثـا :

إن نطاق الأمن بالمدلول الاستراتيجى المعاصر قد تعدى إطار الأمن العسكرى ليجمع بين جوانبه الأمن الاقتصادى والسياسى والاجتماعى. كما أن أسلوب الهيمنة السياسية الذى كان سائدا فى التاريخ المعاصر-لتحقيق مصالح اقتصادية وسياسية إقليمية أو دولية لم يعد من السهل تطبيقه نظريا فى الظروف الراهنة، بالنظر إلى أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية للدول المهيأة لتولى هذا الدور لا تمكنها أن تتحمل مشاق تكاليفه ولا أعبائه.

من كل ذلك يتضح لنا أن البديل الحتمى المتاح فى ظل الوضع الحالى هو خلق ترابط وتكامل اقليمى ليصبح فى ذاته قوة سياسية لها وزنها وقدرتها على التأثير فى حسابات التوازنات الدولية المستقبلية ألا تدخر وسعا فى سبيل استتباب الأمن الحقيقى فى هذه

المنطقة، وأن نجعلها بحيرة العصور فى أرض مصر.

رابعـا :

إن الحفاظ على البيئة فى الوقت الحالى قد تعدى حدود الإقليمية ليصبح التزاما وهدفا عالميا. فالبيئة والحفاظ عليها هى مسئولية دولية تهدف إلى الحفاظ على البشرية والكائنات الحية على الأرض وفى البحار، وتوازن الفضاء الجوى، والحفاظ على المنظومة الفلكية ككل.

خامسا :

إن اقتصاديات دول البحر المتوسط لا يمكنها أن تغفل من تقديراتها عنصرا أساسيا وهو نمو دور السياحة فى إطار دعم الدخل القومى. وعلى ذلك فإن الحفاظ على الثروة المائية هى مسئولية تضامنية بين دول البحر المتوسط للحفاظ على مياهه نظيفة، وبيئته وشواطئه نقية، لتكون منطقة جذب سياحى عالمى، خاصة إذا ما وضعنا فى الاعتبار أن الإحصائيات تتوقع أن تبلغ الحركة السياحية العالمية لشواطىء البحر المتوسط عام ٢٠٢٥ مايزيد على ١٥٠ مليون سائح عالمى، علاوة على السياحة الداخلية بين دول البحر المتوسط ويؤسفنى أن أذكر بأن تقديرات الخبراء تؤكد أن البحر الأبيض المتوسط ـ باعتباره من البحار المغلقة التى تتجدد مياهه كل ثمانين عاما على الأقل ـ قد أصبح من البحار المريضة، وذلك بفعل عدم التزام الدول الساحلية بأسس واعتبارات الحفاظ على البيئة المائية والجوفية والسمكية لهذا الشريان المائى والبحرى الحيوى. ولا أريد أن أثقل عليكم بالإحصائيات إلا أننى أرى أن من واجبى أن أذكر بعضها لأدلل على أهمية تدارك الموقف قبل أن يستفحل:

● إن ٢٥٪ من شواطىء البحر المتوسط ملوثة.

● إن ٤٪ من مصايد الأسماك لم تعد صالحة للصيد.

● إن ما يلقى فى مياه هذا الشريان المائى من مخلفات صناعية وزراعية سامة يزيد على ١٠ ملايين طن فى العام.

● كما يؤسفنى أن أقرر حقيقة مقوله وهى أن ١٢٠ دولة ساحلية تلقى مايزيد على ٨٥٪ من مخلفات الصرف الصحى فى مياه البحر المتوسط دون معالجة.

السيدات والسادة

من هذا المنطلق الواعى لأهمية هذه المنطقة بالنسبة لأهداف مصر الاستراتيجية، حرصت مصر على القيام بدورها المحتوم وهو الدعوة إلى تكوين تجمع البحر المتوسط ليضم بين جوانبه كل الدول الشاطئية والتى ترتبط بالبحر المتوسط بصورة جذرية وحيوية.

ولقد أخذ التحرك المصرى على مدى العامين الماضيين أبعادا واضحة فى دفع الموقف للأمام وإعطائه قوة الدفع المطلوبة لوضعه على قائمة الاهتمامات الحيوية لدول البحر المتوسط. فقد قامت مصر بعقد العديد من اللقاءات مع الدول البحر متوسطية بهدف الدعوة لعقد اجتماع لدول البحر المتوسط ليبحث مستقبل هذه المنطقة بدافع من المصلحة المتجردة. وبأسلوب يتجاوز بعض السلبيات التى تسود العلاقات السياسية بين بلدانه، وبنمط يتعدى الزعم بأن الفجوة الثقافية والاجتماعية بين الشمال والجنوب تعتبر معوقا لدفع عجلة التحرك نحو الهدف المنشود لتحقيق التعاون بين دول البحر المتوسط.

وكان إطار الفكر السياسى المصرى يقوم على المبادىء التالية:

أولا :

إنه لا مناص من أن يبدأ التحرك الآن حتى ولو بدأنا بخطوة فى طريق الوصول إلى تحقيق الهدف النهائى.

ثانيـــا :

إن أسلوب التحرك يلزم أن يكون مدروسا ويتفق مع الهدف الأسمى وهو تحقيق التعاون فى جميع المجالات بين شعوب ودول هذه المنطقة.

ثالثـــا :

ألا يصادر هذا التحرك على أشكال التعاون الموجودة حاليا فى أطرها الإقليمية أو العالمية، مادامت تتفق مع الهدف الأشمل النهائى وهو تحقيق الترابط والتعاون بين بلدان البحر المتوسط لصالح شعوبها ومياهه وأعماقه وأحيائه المائية وشواطئه وخلافه من

الاعتبارات التى تخدم هذا الإقليم، فكل الجهود بجميع أشكالها مطلوبة فى هذه المرحلة.

رابعـــا :

إن التحرك لتحقيق هذا الأمل المنشود يلزم أن يكون على مراحل متتالية، وفى إطار تخطيط واعٍ للهدف النهائى يتسم بالفكر الخلاق والأفق الواسع والجرأة والشجاعة السياسية لتهيئة الأرضية المناسبة للإنطلاقة الحقيقية.

خامسا :

إن أصعب مرحلة فى التحرك هى مرحلة الإعداد للإنطلاق، وفى هذه المرحلة يلزم أن يكون هناك وعى تام بالعقبات التى يمكن أن تعترض المسار، وتحليلها بأسلوب موضوعى متجرد، بهدف تلافى انعكاس آثارها السلبية على مسار التحرك نحو تحقيق الهدف الحيوى المأمول.

سادسا :

إن التحرك البحر متوسطى هو ضرورة استراتيجية يلزم أن تخطوها دول المنطقة كضمان حتمى لاعتبارات المستقبل ـ القريب منه والبعيد ـ وعلى هذا فهى تتجاوز احتياجات ومتطلبات الحاضر، لتدخل فى إطار التخطيط الفعال للمستقبل.

ومن أجل تحقيق قوة الدفع اللازمة لهذا التحرك، دعت مصر إلى عقد اجتماع على مستوى الخبراء فى القاهرة فى أكتوبر ١٩٩٢، وحضرته كل من فرنسا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال وتونس ومصر، بهدف بحث أسلوب التحرك من أجل إنشاء تجمع البحر الأبيض المتوسط.

كما دعت مصر إلى عقد اجتماع بين دول جنوب البحر المتوسط التى شاركت فى الاجتماع الوزارى لدول مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى الذى عقد فى روما فى ديسمبر ١٩٩٢، وذلك بهدف دعم وتنسيق جهودها فى المحافل الدولية التى تتعامل مع موضوعات البحر المتوسط. وقد تم عقد هذا الاجتماع على مستوى الخبراء فى القاهرة فى يناير ١٩٩٤

وحضرته كل من تونس والجزائر ومصر.

علاوة على ماتقدم فقد وافقت مصر على دعوة إيطاليا لعقد اجتماع روما على مستوى الباحثين والمفكرين والأكاديميين، لاستعراض أساليب التحرك لتحقيق التعاون بين دول البحر المتوسط، وسوف يعقد هذا الاجتماع فى خلال الفترة القريبة القادمة.

كما ستستضيف مصر خلال الصيف القادم بإذن الله اجتماعا وزاريا يضم وزراء خارجية بعض دول البحر المتوسط لبحث الإطار المنهجى لتجمع البحر المتوسط.

السيد الرئيس

السيدات والسادة المشاركون فى مؤتمر تضامن شعوب البحر المتوسط الثانى

نتتبع بكل الأمل والتفاؤل ما ستتوصلون إليه فى مؤتمركم الموقر، وأن تحققوا ماهو مرجو منكم من إضافة معنى وتحقيق مفهوم وأداء دور لترسيخ إطار التعاون بين دول وشعوب البحر المتوسط.

ومع أطيب تمنياتى لكم إن شاء الله العلى القدير أن يوفقكم فى مهمتكم وأن تكون إقامتكم فى مصر سعيدة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

● كلمة السيد / ت بابامارجاريس (رئيس اللجنة اليونانية للتضامن الديمقراطى الدولى)

الضيوف الأجلاء

المشاركون الأعزاء

إنه لمن دواعى سرورى العظيم أن ألقى هذه الكلمة أمام مؤتمرنا نيابة عن لجنة التضامن اليونانية. وفى اعتقادى أن الأمر الأكثر أهمية هو أننا هنا فى القاهرة ممثلون لأكثر من أربعين منظمة غير حكومية من خمسة عشر بلدا من بلدان البحر المتوسط. فمنذ عامين انعقد مؤتمرنا الأول فى أثينا، وكانت بداية صعبة وشجاعة لرحلة طويلة على طريق توثيق عرى الصداقة والتعاون بين البلدان التى تقطن حوض البحر المتوسط التاريخى.

وتتزامن جهودنا مع مرحلة جديدة فى التاريخ الإنسانى، فقد اختفت هياكل وتقسيمات قديمة وبدأت جهود جديدة، وظلت مشكلات بلا حل بينما ظهرت عقبات جديدة. ولاجدال فى أنه يتعين علينا أن نبحث عن سبل ووسائل جديدة لتعزيز الصداقة والتضامن الدوليين. على أن هذه السبل والوسائل ينبغى أن تقدم حلولا للمشكلات القديمة التى لاتزال قائمة بل أصبحت أشد خطورة. فالتخلف والجوع والمرض والأمية والمظالم الاجتماعية واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان وانتهاك حقوق الإنسان، كل هذه مشكلات قديمة لاتزال باقية تتصاعد حدتها، وفى الوقت ذاته هناك مشكلات جديدة تضاف إلى القائمة. فهناك العنصرية والتفجرات القومية والتعصب الدينى وتدهور البيئة وكلها مشكلات تسترعى انتباهنا، وهكذا نجد أن طريق التعاون والصداقة الدوليين ليس مفروشا بالورود. والإمكانات التى تحت تصرفنا ليست كثيرة، فنحن نشعر دائما أننا عدد قليل يناضل من أجل قضايا كبيرة، ومع ذلك فلابد لنا أن نناضل من أجل إيجاد سبل جديدة للتصدى لمشكلات قديمة وتحديات جديدة. لماذا؟ لأنه واضح لكل من لديه حساسية وتطلعات تقدمية أن الحكومات والدول والمنظمات الدولية والأحزاب السياسية لاتستطيع بمفردها أن تقدم حلولا مرضية

لمشكلات تهمنا نحن المواطنين الذين تجمعهم منظمات غير حكومية تناضل لا من أجل الربح وإنما من أجل أفكار واحدة، من أجل عالم متحرر من الجوع والمرض، عالم يسوده التسامح والحرية، عالم ينعم بالسلام والصداقة بين الشعوب.

نحن المجتمعين فى هذا المؤتمر ننتمى إلى ديانات مختلفة ومن جنسيات عديدة، ولا تجمعنا عقيدة أيديولوجية أو سياسية واحدة، لكننا هنا توحد بيننا مثل مشتركة، فنحن مواطنى البحر المتوسط أيا ما كان لوننا أو ديانتنا أو معتقداتنا ينبغى أن نتعاون من أجل أهداف مشتركة وللضغط على الحكومات لكى نتعاون ولكى نعزز السلام والتنمية فى منطقتنا. ومهما كان شعورنا بالضآلة فى مواجهة هذه المشكلات الكبيرة إلا أن مجرد وجودنا هنا دليل على تصميمنا على مواصلة النضال من أجل أهداف مشتركة فى منطقتنا، وأن نستمر فى التنديد بالعنف والتعصب أيا كانت مصدره، فنحن نشجب التطهير العرقى فى البوسنة وبالقوة نفسها نشجب قتل الأقباط فى صعيد مصر. إننا ندافع بقوة عن حقوق الفلسطينيين والعرب وندين مذبحة الحرم الإبراهيمى فى الخليل، بينما ندافع فى الوقت نفسه عن حق اليهود فى الحياة فى إنسجام وأمن مع جيرانهم. ونحن نقف إلى جانب اليونانيين والأتراك الذين يريدون العيش فى سلام فى قبرص موحدة ومتحررة من قوات الاحتلال الأجنبية، ونحن نساند نضال الأكراد من أجل تحقيق هويتهم الوطنية.

لاجدال فى أن مهمتنا صعبة لكنها تستحق بالتأكيد كل مانقدمه من تضحيات فى سبيلها.

وأود فى ختام كلمتى أن أوجه الشكر إلى مضيفينا، لجنة التضامن المصرية، ورئيسها أحمد حمروش لاستضافتهم هذا المؤتمر، فلولا جهودهم لما أمكن لهذا المؤتمر أن ينعقد. كما لايفوتنى أن أوجه الشكر إلى لجنة الاتحاد الأوربى لدعمها السخى، وأخيرا وليس آخرا أوجه الشكر إليكم جميعا، مواطنى البحر المتوسط، يا من تجشمتم عناء السفر تاركين أوطانكم لكى تحاولوا توثيق عرى الوحدة بين شعوبنا، شعوب البحر المتوسط. أشكركم سيدى الرئيس وأشكركم جميعا.





التنمية والمستقبل المشترك لشعوب البحر المتوسط

دور المنظمات غير الحكومية

أنى أريد أن أطرح بعض النقاط لكى لا أكرر ماجاء عند الزملاء.

أولا: حول التنمية المستمرة التى أصبحت المصطلح الأساسى والعنوان الرئيسى لمداخلات الزملاء الأساسية.. التنمية المستمرة أو المستدامة فى إطار التعريف والطرح الذى تناول كل ما يحيط فى هذا الطرح لأنه ليس هناك من تنمية إلا فى ظروف محددة تحيط به.. إذن لأقول وأوجز لابد من تعميق وتوضيح وخاصة بالنسبة لنا المؤسسات الأهلية ودورنا فى إطار تحديد العمل التنموى والعلاقة فيما بين الشعوب انطلاقا من مفهوم التنمية المستدامة.. هل يمكن أو لماذا لم تطرح التنمية ونطرح التنمية المستدامة.. ماهو الفرق بين التنمية والتنمية المستدامة وما تطرحه من إشكاليات فيما يتعلق بتحديد مفهوم التنمية؟

إذن التنمية المستدامة بتقديرى وبإيجاز لايمكن أن تتحقق بمعزل عن تكامل وتعاون فى ظروف سلمية.

ثانيا: لا يمكن أن تتحقق إلا فى ظل علاقات من الديمقراطية وبقدر ما تتعمق بقدر ما أكثر باستطاعة الشعوب إن كان على مستوى كل شعب أو على مستوى العلاقات فيما بين الشعوب إن نبحث وأن نخطو باتجاه تركيز مفاهيم التنمية المستدامة.

ثالثا: فيما يتعلق بالتنمية المستدامة اقترح أن يكون هناك التنمية المستدامة مرتبطة ارتباطا عضويا بشكل أساسى فى إطار حقوق الإنسان وحقوق الشعوب وانطلاقا من ذلك يمكن أن نقول التنمية المستدامة أو التنمية العادلة وعندما نحدد التنمية العادلة عندها نبحث فى مجموعة الإشكالات التى تطرح فى إطار العلاقة بين الشمال والجنوب فى إطار العلاقات فيما بين دول الشمال وشعوبها وفيما بين دول الجنوب والجنوب.

انطلاقا من ذلك وخاصة فيما يتعلق بدور المؤسسات غير الحكومية ودورها كوسيط أعتقد بأن العلاقة ليست علاقة شمال وجنوب فقط وليست علاقة جنوب وجنوب فى مفهوم التنمية

المستدامة عندما نطرح مفهوم التنمية المستدامة.. أريد أن أعالج هذه النقطة، التنمية المستدامة تقوم على التكامل والتضامن فيما بين الشمال والجنوب وعلى عدم الخضوع للقول بأن الشمال هو الأكثر وبالتالى المطلوب أن يساعد الجنوب فى ظل العدالة الاجتماعية والتنمية العادلة هناك إمكانات تضامنية أى الجنوب يعطى الشمال كما على الشمال أن يعطى الجنوب وبالتالى تتركز عليها مفاهيم العلاقة فيما بين الأطراف الاجتماعية التى تهدف إلى إشاعة نوع من التنمية العادلة اجتماعيا ولمصلحة جميع الشعوب، من هنا أدعو فى إطار العلاقات فيما بين المؤسسات غير الحكومية كونها لاتخضع إلى متغيرات التبعية والضغط والإنسياق إلى متغيرات الهيمنة والتسلط أن تكون العلاقة فيما بين المؤسسات غير الحكومية علاقات تضامنية متبادلة لما فيها مصلحة الشعوب المتبادلة المنطلقة من كلمة تضامن فى سبيل تنمية دائمة مستمرة وعادلة.. وشكرا.

سيداتي ، سادتي ، الأصدقاء الأعزاء

أود ، بادىء ذى بدء، أن أتوجه بالشكر لمنظمى هذا اللقاء، وذلك لأسباب عدة.

فقد أتاحوا لنا، فى المقام الأول ، فرصة هذا التبادل للرأى الذى لايخالجنى شك فى أنه سيكون مفيدا وثريا.

كما أود أن أزجى لهم الشكرعلى مستوى التنظيم والاستقبال. وأشكركم بوجه خاص لإتاحتكم الفرصة لى لمخاطبتكم هذا المساء، فالواقع أننى، وكما قال السيد / بابا مجاريس، مضطر للعودة إلى فرنسا، ولن أتمكن بالتالى من المشاركة فى بقية الأعمال حسبما كنت أتمنى.

سأحاول أن أحدثكم عن موضوع الليلة وهو التنمية الدائمة، لكننى سأتحدث أيضا عن التنمية المشتركة والمستقبل المشترك لشعوب البحر الأبيض المتوسط، مع ربط ذلك بالدوافع التى كانت وراء إنشاء محفل مواطنى البحر الأبيض المتوسط.

والواقع أنه كان من المقرر بالنسبة لى أن أتحدث ضمن «المناظرات»، لكننى أردت أن أحدثكم أساسا عن هذا المحفل الذى أنشأناه أخيرا مع أصدقاء ينتمون إلى تجمعات واتجاهات سياسية فرنسية مختلفة، وأيضا مع أصدقاء من بلدان مختلفة من بلدان البحر الأبيض المتوسط، وذلك بغية أن نعمل معا فى هذه المسألة الخاصة بوضع مشروع مشترك لشعوب البحر الأبيض المتوسط وبآفاق المستقبل المشترك.

وإذا أردنا تشخيص الحالة حسبما نراها فسوف أقول فى المقام الأول، إننا نعيش إلى حد ما نهاية عهد، أى نعيش منعطفا حقيقيا.

وتمتد هذه الفترة تقريبا من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الثمانينيات. وتنتهى بنهاية توازن جغرافى ـ استراتيجى معين، وكذلك بأزمة كبرى ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية فى آن واحد.

لقد خابت تلك الآمال التى كانت معلقة فى بداية عهد مابعد الاستعمار على احتمالات التنمية، أى على إمكان أن تشرع الدول الغنية فى السعى إلى تحقيق النمو والتبادل التجارى كى تتمكن من اللحاق بعض الشىء بالدول الأكثر تقدما، وليت الأمر قد اقتصر على أن التنمية لم تتحقق مثلما كان مرجوا، فما حدث هو أن هذه التنمية قد غدت بمرور الزمن شيئا شبيها بالسراب الذى يبتعد كلما حاول المرء الاقتراب منه.

ولاشك فى أننا لسنا بصدد التحليل المتعمق لأسباب وكيفية هذا الفشل، ولكننى سأكتفى في هذا المقام بالإشارة على نحو مبسط جدا بطبيعة الحال، إلى بعض النقاط المهمة فى نظرى.

لايغيب عنكم بطبيعة الحال أنه خلال الثمانينيات قدرت قيمة المبالغ المستقطعة لحساب الديون من اقتصاد مصر والجزائر وغيرهما من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط بمليارات الدولارات، وتجاوزت بذلك كثيرا قيمة السلف الجديدة، لدرجة أنه حدث صافٍ فى تحويل للأموال من جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط إلى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن الملاحظ أيضا أنه أينما بذلت الجهود للاندماج ضمن المبادلات التجارية والتنافس الاقتصادى الدولى، اقترنت هذه الجهود باختلال الأنسجة الإنتاجية وأشكال التضامن التقليدية.

وهكذا يتوافد يوميا فلاحون جدد ينضمون إلى صفوف البروليتاريا المستغلة فى المناطق الحضرية والتى تتكدس فى المدن الفقيرة فى ضواحى القاهرة، مثلما يحدث فى عواصم أخرى كثيرة من عواصم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كما يتزايد عدد الشبان المستبعدين عن سبل التدريب أو الذين يلفظهم النظام التعليمى بدون أن تتوافر لهم أية إمكانات للتأهيل أو أية فرصة للعمل. ويتنامى بذلك عدد الشبان الأميين أو الذين لايجدون مأوى أو يعانون من سوء التغذية.

وفى كل يوم أيضا يحاول رجال ونساء وافدون من بلدان المغرب ومن افريقيا جنوب الصحراء أن يبلغوا شواطىء أوربا التى تتصرف بصورة متزايدة وكأنها قلعة محاصرة،

بينما هى نفسها لم تعد قادرة على أن تكفل لشبابها وفتيتها إمكانات العمالة الكاملة.

إن التفاقم الصارخ لصور عدم المساواة بين الشمال والجنوب، وكذلك داخل كل منطقة من هاتين المنطقتين لا ينطوى فحسب على استهانة بالعدل ولكنه يشكل أيضا استهانة وإنكارا بكرامة الإنسان.

لقد فسخ العقد الاجتماعى.

فقد فسخ فى الشمال لأنهم باسم الدفاع عن العمالة، يلجئون إلى خلخلة النظام الاجتماعى ووضع العاملين فى موقف التنافس، كما يلجئون إلى نقل أنشطة الإنتاج إلى المناطق التى تقل فيها تكلفة الأيدى العاملة.

وهنا أريد أن أربط ذلك بالأزمة السياسية، إذ يبدو لى أن مقدرة نظم الحكم الاشتراكية - الديمقراطية الأوربية - على توفير إمكان التعاقب السياسى، قد تعثرت، إن لم نقل أخفقت، لدى اصطدامها بهذا الشرط المتجدد دائما وهو خفض تكلفة العمل ضمانا لمردودية رءوس الأموال والأرباح المضاربة.

ويتضح ذلك بوجه خاص فى فرنسا حيث نجد صعوبة فى تصور احتمال لبديل أو حتى لتعاقب يسارى، بعد عشر سنوات من الإدارة الإشتراكية الداعية إلى التقشف على المستوى الاجتماعى لاكتساب القدرة على المنافسة على المستوى الاقتصادى.

بيد أن العقد الاجتماعى قد فسخ أيضا فى الجنوب لأن الدولة لم تعد قادرة على كفالة حد أدنى من إعادة التوزيع نظرا لأنها تعانى من تأثير الأزمة الاقتصادية والاستدانة.

وهكذا، فإنه مع غياب مشروع إنمائى ووسيلة لإرضاء مجموعة اجتماعية معينة، فقدت نظم الحكم الاستبدادية البقية الباقية من شرعيتها وتعرضت على نحو متزايد لتفسخ الهياكل السياسية وللفساد.

وليس من شأن سياسات الإصلاح الهيكلى التى تطبق تحت إشراف البنك الدولى وصندوق النقد الدولى سوى الإسهام فى تفاقم ذلك التراجع للهياكل وللخدمات العامة للتعليم والصحة.. ناهيك عن كفاءة هذه الخدمات. وهكذا تسهم هذه السياسات بطريقتها الخاصة فى زيادة فقر السكان وفى تجريد نظم الحكم القائمة من شرعيتها.

والواقع أن نموذج النمو الرأسمالى أو الليبرالى (حسب مصطلحات كل منا) كلما تعمم أو امتد على نطاق العالم، أدى إلى زيادة حدة أشكال السيطرة وإبعاد البعض عن دائـــــرة النمـــــــــو.

وهذا الصدع يبدو ملحوظا بوجه خاص فى البحر الأبيض المتوسط حيث يقترن بمنازعات تاريخية لاتفتأ تتأجج وبآثار صدمة «اللدغة» الصهيونية، على حد تعبير «جورج كورم».

ولاشك فى أن ثمة محاولات لعقد أو استئناف الحوار الأوربى ـ العربى، أو للشروع فى تحقيق أشكال للتقارب الإقليمى، مثل حوار خمسة زائد خمسة بين الاتحاد المغاربى العربى وبلدان جنوبى أوربا بالإضافة إلى مالطة، أو الاتفاقيات الثنائية بين الجماعة الاقتصادية الأوربية وبلدان أخرى من بلدان البحر الأبيض المتوسط لاسيما تركيا والمغرب، فضلا عن إسرائيل بصفة خاصة التى تظل شريكا متميزا للجماعة فى البحر الأبيض المتوسط.

ولست بصدد تقديم بيان مفصل للتعاون بين أوربا ودول البحر الأبيض المتوسط. هذا فضلا عن أن لديكم تناولا ممتازا لهذا الموضوع فى الدراسة المقدمة من السيد. دومون، والتى وزعت عليكم ضمن الملفات. ثم أنه يوجد بجوارى ممثل للجنة الجماعة الاقتصادية الأوربية سوف يتحدث، أفضل منى بالتأكيد، عن هذه المسألة غدا.

ولكننى أعتقد أنه يمكننا القول، دون أن نبدو مفرطين فى المبالغة، إن الحوار متوقف وأن أهداف النمو المعلنة لم تتحقق أبدا.

ومن جانبى أرى أسبابا كثيرة لذلك:

أولا : لم تتمكن معظم البلدان الأوربية أبدا من الارتقاء فوق مستوى الرؤية الاستعمارية الجديدة للتعاون فى منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويكفى أن ننظر إلى حالة العلاقات بين فرنسا والجزائر. فبعد الاستقلال ظلت فرنسا تنظر إلى الجزائر باعتبارها حكرا لها أكثر مما تنظر إليها كشريك فى التنمية يمكن الإفادة منه.

وينتج عن ذلك تراجع فى النصيب النسبى للمبادلات التجارية لفرنسا، وهو ما يصدق أيضا على أوربا كلها، مع البلدان العربية، وداخل هذا النصيب يحدث تراجع لبلدان المغرب

لصالح الممالك البترولية فى الخليج.

ثانيا: تندرج المشروعات والاتفاقات فى المجال الاقتصادى بين أوربا وبلدان منطقة البحر المتوسط فى إطار منطق للتبادل الحر أكثر مما تندرج فى إطار منطق التنمية المشتركة، وهكذا فإن البحث عن المزايا المقارنة يتم دائما من منظور الكلفة المنخفضة للأيدى العاملة والإمدادات مما يسهم فى امتصاص المزايا التى قد تتوافر لاقتصادات جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط بدلا من أن يسهم فى الارتقاء بقيمة هذه المزايا. واتفاقات الجات الأخيرة تدعم دون شك هذا الاتجاه وتؤكده.

ولقد ركزت على الجوانب الاقتصادية، نظرا لأن التعاون بين أوربا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط يشهد تنمية فى المجال الجامعى الثقافى حيث قد لاتكون القيود أو الضغوط من النوع نفسه، إلا أن هذا لايعوض الجوانب الاقتصادية.

وأخيرا: لم تتمكن أوربا بصفة خاصة من إثبات قدرتها على المبادرة لتقديم إسهام مبتكر فى تسوية المنازعات التى تقوض قدرات حوض البحر الأبيض المتوسط.

ـ فقد أضاعت اعتبارها فى حرب الخليج.

ـ وهى مهمشة فى المفاوضات الإسرائيلية ـ العربية، والإسرائيلية ـ الفلسطينية.

ـ وهى لم تتمكن من أن تتجاوز إنقساماتها لكى تضمن السلام فى منطقة البلقان ولا لكى توقف المذابح والتطهير العرقى فى البوسنة.

فهل يمكن أن نتصور تنمية دائمة بدون سلام دائم؟

وهل يتعين علينا، إزاء هذه الاتجاهات الخطيرة، الإذعان لقبول المخططات. الكارثة؟

أود الإشارة فى هذا المقام، إلى أن الدراسات المستقبلية التى أجريت أخيرا لحساب الجماعة الاقتصادية الأوربية تبين أن استمرار الاتجاهات الحالية يقودنا بالضرورة إلى طريق مسدود. فالعدول عن الاتجاهات السائدة وعمليات إعادة التوجيه الجوهرية هى وحدها الكفيلة بأن تجنبنا الكوارث المتوقعة.

ولاشك فى أن رفض هذا الإذعان هو الدافع الأساسى إلى مشروع محفل مواطنى البحر الأبيض المتوسط.

إلا أننا لم ننطلق فى هذه المغامرة دون أن نطرح على أنفسنا بعض الأسئلة الأخرى. وسأذكر هنا سؤالين اعتبرهما حاسمين:

أولهما: هل توجد فى أوربا، أو ربما فى جنوب أو فى شرق البحر الأبيض المتوسط، قوى للتقدم قادرة على الدفاع عن مواقعها متصدية للأيديولوجيات الأجنبية ولمختلف أنواع التطور، مع تصديها فى الوقت نفسه للفساد ولأشكال تصرفات المافيا التى تعانى منها مجتمعاتنا بدرجات متفاوتة؟

- هل توجد فى أى مكان قوة أو قوى سياسية قادرة على أن تجمع أعدادا كبيرة جدا حول مشروع يتيح احتمالات حل للأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى نعانى منها؟ لا أخفى عليكم أن الإجابة هى بالنفى.

وثانيهما: هل توجد فى مجتمعاتنا نيات حسنة تبحث عن بعضها البعض، ومبادرات تتخذ فى اتجاه التضامن والتقارب بين الشعوب؟

هنا نجد الإجابة إيجابية بشكل واضح، بل إننا ندهش لكثرة وانتشار المشروعات. ولكن على الرغم من سخاء المشاركين فى هذه المشروعات، ومن ثراء الخبرات المتراكمة، فإن هذه المبادرات المتعددة للمنظمات غير الحكومية أو للمجتمع المدنى نادرا ماتجد منفذا سياسيا.

وهذا التقييم المزدوج هو الذى قادنا إلى القول بأنه ربما يكون قد حان الوقت لفتح مجال سياسى للحوار من أجل العمل بروح المشاركة. مع تقبل اختلافاتنا سعيا إلى رسم آفاق مستقبل مشترك فى منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ولا يتعلق الأمر بإنشاء منظمة غير حكومية إضافية، وأرجو ألا تروا فيما أقوله أى تقليل من شأن هذه المنظمات، فأنا أعتقد، على العكس تماما أنه يوجد فى هذه القاعة وفى أماكن أخرى أشخاص أكفأ منا وأقدر على اتخاذ هذا النوع من المبادرات. كذلك لا يتعلق الأمر بتطلع صريح إلى حد ما إلى تحقيق التنسيق بين أعمال المنظمات غير الحكومية. ففى هذا المجال أيضا هناك من هم أفضل منا وأقدر على ذلك.

فالأمر يتعلق ببساطة بفتح مجال للحوار وتبادل المعلومات يمكن أن يكون مجالا نافعا. والمقصود بذلك هو إقامة محفل، أو توجيه دعوة للعمل، وليس المقصود على الإطلاق هو وضع مشروع متماسك.

إن المناقشات التى أجريتها قبل هذا المؤتمر مع أصدقاء فى القاهرة، أكدت لى إيمانى بالفكرة المتمثلة فى ضرورة أن نطرح على المائدة وللنقاش عددا من المسائل التى تبدو بمثابة شروط مسبقة، والتى لابد من مواجهتها وإلا غذت الموقف الرافض للحوار، بما فى ذلك الحوار بين قوى التقدم.

ومن بين هذه المسائل هناك مايتصل بنهاية النزاع الإسرائيلى ـ العربى. فكيف لنا أن نتصـــور مثـــل هـــذه النهايـــة بـــدون دحض للأيديولوجية الصهيونية ورفض للهيمنة الأمريكيـــة فـــى المنطقـــة؟

إن فكرة إقامة مشروع خاص بالبحر الأبيض المتوسط لايمكن أن تكتسب القوة إلا إذا ابتعدت عن شكل السعى إلى حل أكثر المشكلات حرجا فى حوض البحر الأبيض المتوسط، لكى تتخذ صورة التطلع الطموح إلى المواجهة المشتركة لهذه المشكلات بشجاعة وصفاء ذهن.

ويحدد المحفل فلسفة أساسية. والنص المؤسس الذى اعتمدناه أخيرا معى أضعه تحت تصرف من يرغب فى الإطلاع عليه. أما هذه الفلسفة فأوجزها كما يلى:

نحن نريد أن نكون مواطنين، أى رجال ونساء معترف لهم بكرامتهم وبقدرتهم على أن يكونوا عنصرا مشاركا فى مشروع للمجتمع وليس مجرد رعايا مستلبين.

ونحن إذ نقول على أنفسنا مواطنى البحر الأبيض المتوسط فإننا نريد أن نؤكد فى آن واحد، تساوى الحقوق وتقاسم المسئوليات بين جميع سكان البحر الأبيض المتوسط سعيا إلى أن نسيطر معا على مقاليد مستقبلنا المشترك.

وهو ما يعنى ضرورة أن يكون للعامل البشرى والقدرات الخلاقة للبشر الأولوية على رءوس الأموال والحاجة إلى تراكمها، والأولوية كذلك على الدول وأجهزتها.

وفيما وراء هذه الفلسفة العامة نريد أن نطرح للمناقشة عددا معينا من الافتراضات، كما نريد تجربة أحد الأساليب.

وأود أن أتناول بسرعة بعضا من هذه الافتراضات.

أولا: هل البحر الأبيض المتوسط يعد شيئا آخر غير «مكان لامحل للتركيز عليه» ونقاش

زائف؟ إن هذا السؤال جدير على الأقل بأن يطرح.

فنحن نفترض أن البحر الأبيض المتوسط يعد أحد الأماكن التى ستبرز أهميتها فى المستقبل وأنه يمثل رهانا «استراتيجيا» بالنسبة لأوربا. ولكننى أعتقد أنه يمكن مواجهة هذا الافتراض أيضا من وجهة نظر سكان المغرب والشرق الأوسط. فتحويل أوربا فى اتجاه البحر الأبيض المتوسط مع التعامل بإيجابية مع أوجه تكاملنا، وترسيخ التنمية المشتركة التضامنية على الصعيد العملى للإدارات، وإعادة توجيه النمو بحيث يتركز مرة أخرى على الارتقاء بالقدرات البشرية.. هذه هى الموضوعات التى يمكن أن يتجدد حولها بناء اليسار الأوربى، داحضا الأيديولوجيات الشعبوية للانطواء على الذات، وراسما آفاق الخروج من الأزمة.. وهى بالنسبة لأوربا، شرط لا غنى عنه لتحررها من الهيمنة الأمريكية. وهى أخيرا شرط ضرورى لكى تصبح أوربا شيئا آخر غير مجرد منطقة للتبادل الحر. ففى الوقت الذى أصبح فيه توسعها شمالا وشرقا مطروحا، تتبدى الأخطار التى تهدد بحدوث تميع سياسى، إن أوربا فى حاجة إلى حلم مشترك لكى تضمن وجودها، وربما أن هذا الحلم هو أكثر ما نفتقر إليه فى الوقت الراهن.

ويتمثل الافتراض الثانى فى أنه: لا يمكننا أن نقيم بحق التنمية المشتركة إلا على أساس نموذج النمو السائد.

إن السباق المحموم على الإنتاجية، وانخفاض تكاليف الأجور، والاختلال الاجتماعى الذى يحدث باسم القدرة على المناقشة، كلها أمور تغذى الحرب الاقتصادية، لكنها لاتغذى نمو الأسواق. ويتعارض هذا المنظور تماما مع شروط التنمية الدائمة التى تقتضى على العكس تماما مزيدا من الاستثمار فى تنمية القدرات البشرية والمحافظة على بيئتها. فكيف نتصور أن نتمكن بغير ذلك من الاستجابة لتطلعات ملايين الشباب الذين يتمنون تنظيم أنفسهم وممارسة نشاط اجتماعى مفيد؟

وثمة افتراض مكرر هنا وهو: انه يحق لشعوب الجنوب أن تعيد طرح المسألة من ناحية التنمية. فإذا كان دخولها إلى الاقتصاد العالمى يعنى مزيدا من الفقر والمجاعات والاستلاب الثقافى، فأين هو التقدم؟

وكيف ندهش من رفض هذه الشعوب لهذا الشكل من أشكال التحديث؟ ألا ينبغى التفكير فى أنماط إنتاجية تستهدف إقامة صلة ارتباطية جديدة بين أكثر التكنولوجيات تقدما وبين الدرايات التقليدية؟

ثالثا: إن ديمقراطيتنا الأوربية ليست نموذجا قابلا للتصدير، ولو لمجرد أنها تعانى من أزمة عميقة. وهذا موضوع واسع النطاق سأكتفى بإبراز اثنين من جوانبه:

علينا أن نعيد التفكير ونوسع نطاق ممارسة حق المواطنة، وأنا أفكر هنا بوجه خاص فى السكان المهاجرين، لماذا لا نسمح لهم بالحصول على حقوق ومسئوليات المواطنين دون أن يتخلوا مع ذلك عن جنسيتهم الأصلية. بل وأقول أكثر من ذلك: لابد أن نوفر لهم الظروف التى تكفل لهم أن يكونوا مواطنين «هنا وهناك» فهذا تطلع يعبر عنه اليوم كثيرون من بينهم استنادا إلى حجج كثيرة.

يوجد ارتباط قوى جدا بين الديمقراطية والثقافة، فنحن نتقاسم، من حول البحر الأبيض المتوسط ، عددا من القيم الأساسية التى لانريد العدول عنها بأى حجة. ولكن فيما وراء هذا الأساس المشترك، لابد لنا من التسليم بإمكان أن تدير مجتمعاتنا بأشكال مختلفة صور إقامة صلة الربط أو تحقيق الترابط بين القيم العالمية وأنماط للتنظيم الاجتماعى والمؤسسى تدمج كل مكتسباتنا الثقافية والتاريخية ذات الخصوصية.

والافتراض الرابع هو: أنه لم يعد من الممكن حل المشكلات الأمنية بإقامة التحالفات وبالوسائل العسكرية، فلابد لنا من ابتكار مفهوم جديد للأمن الجماعى. ولاشك فى أن كلمة الأمن لها مفهومها وتستحضر فى الأذهان، ضمن أمور أخرى ، صورة الأسطول السادس الذى يجوب البحر الأبيض المتوسط، ولكن اليوم، تدخل ضمن الاعتبارات الأمنية مسائل ديموغرافية أو ايكولوجية.. لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية. فالأمن مسألة تتسم بقدر كبير من الجدية بحيث لا يمكن أن تترك لعناية العسكريين وحدهم. فلاشك فى أنه لاينبغى الانسحاب من مجال الدعوة إلى نزع السلاح ومكافحة الانتشار النووى. إلا أن ثمة سؤالا يطرح نفسه على نحو أكثر جوهرية وهو: ماهى النزاعات التى يتعين حلها والشروط الواجب توفيرها لكى يتحقق فى منطقة البحر الأبيض المتوسط سلام مقبول يتقاسمه

الجميع؟ يبدو أن البعد المدنى الوطنى فى هذه المسألة يجب أن يتغلب وبدرجة كبيرة على الاعتبارات العسكرية.

وأود أن أختتم بكلمة قصيرة عن الأسلوب. فنحن نريد إقامة مجال سياسى للنقاش مع العمل خارج إطار أجهزة الأحزاب أو احتكارات المنظمات ذات الاتجاه المؤكد إلى تعقيم الطاقات والمبادرات.

نحن نتطلع إلى فتح مجال للابتكار والبحث عن نقاط الاتفاق مع إعادة تعلم فضائل الحوار ومقابلة الأفكار.

إلا أننا نريد أيضا استجواب القوى السياسية والمؤسسات عن طريق اشتراكنا فى النقاش العام. ولذلك ندرج مبادرتنا القادمة فى إطار حملة الانتخابات الأوربية. فسوف تجرى فى شهر يونيه القادم ـ كما تعرفون ـ انتخابات لاختيار نواب البرلمان الأوربى المقبل.

ومن المتوقع أن يشمل النقاش موضوعات شتى فيما عدا مسألة انفتاح أوربا على البحر الأبيض المتوسط. ولذلك نريد أن نتخذ مبادرة تدرج ضمن النقاش العام مرة أخرى أولويات سياسة أوربا فى البحر الأبيض المتوسط للسنوات الخمس القادمة. نريد توفير الظروف الملائمة لتبادل وجهات النظر والخيارات بين القوى السياسية الأوربية، على أن نعمل بحيث لا يكون طرح الأسئلة وقفا على محفلنا وحده. نأمل أن يتسنى بذلك إقامة حوار بين خبراء من الشرق الأوسط والمغرب العربى وبين النواب الأوربيين المقبلين. والتشجيع على مناقشة الخيارات.

أشكركم على حسن استماعكم.

الأصدقاء الأعزاء

إنه مما يبعث على التفاؤل أن نوجد هنا، نحن ممثلى المنظمات غير الحكومية وفى هذه الفترة الحرجة من حياة كوكبنا، وأن نطرح على بساط البحث مسألة التنمية الدائمة والثابتة فى منطقتنا. وعلى الخبراء والاقتصاديين والمنظمات النقدية الدولية والحكومات أن تدرك أننا نضطلع بدورنا الخاص فى هذه المسألة، ذلك أننى أعتقد أن منظماتنا غير الحكومية تستطيع، بعد تبادل الآراء والمناقشة، أن تتقدم بمقترحاتها الخاصة بشأن التنمية المستدامة فى منطقتنا وهى مسألة ترتبط ارتباطا وثيقا بالثقافة والبيئة والسلام.

نحن نعيش فى منطقة شهدت، على نحو أو آخر، كل ما يمكن أن يحدث: حروب وديكتاتوريات وبطالة واحتلال وبؤس اجتماعى وحصار وتطبيق غير متكافىء لقواعد العدالة الدولية ومختلف صنوف العنصرية. كل هذه كانت نتاجا لتراكم الثروة والاستغلال والرغبة فى السيطرة من جانب الأقوياء الأمر الذى أدى إلى الفقر والحاجة والأمية والمعاناة الإنسانية والألم لمجموعات كبيرة من الناس.

إن «السلطات» تعلن فى سهولة وبشجاعة أن الإنسان هو حافز التنمية وتحسب ساعات عمل الإنسان بما يكافىء الأجر والقوة الشرائية والحاجات الاستهلاكية.

وهم يستبعدون بمهارة من خططهم البعد الكيفى لقضية التنمية، وهو أن الإنسان هو هدف التنمية. وهو فى الوقت نفسه صانع هذا البعد وهدفه. فالتنمية من أجل التنمية لاوجود لها، والبعد الثقافى معيار مهم للتنمية الدائمة والثابتة.

وعلينا نحن أن نصر، كما لابد أن يكون ذلك واضحا لكل إنسان، على أن التنمية ليست منتجا جامدا يمكن استيراده وتنفيذه بنجاح على أساس من تعليمات قياسية معينة لاتأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الثقافية والاحتياجات والقيم الثقافية لكل شعب على حدة، الأمر الذى يؤدى إلى القضاء على الحياة الثقافية التى يضحى بها على مذبح البرنامج الاقتصادى الذى لا يتضمن فى ميزانيته تكلفة الدمار الذى يحل بالحياة الثقافية والبيئية.

وإضافة إلى ذلك فإن على السلطات المعنية أن تفهم بل وتوافق على أن كوكبنا، وبالأخص منطقتنا وما تضمه من بلدان إنما هى منطقة مترابطة. فلم تعد هناك جزر صغيرة منفصلة للتنمية . ذلك أن الأممية أصبحت هى السمة المميزة لعصرنا. وما من بلد أو نشاط اجتماعى يمكن فصله عما يحيط به، وما من ثقافة يمكن أن تحبس نفسها داخل حدودها الخاصة. والمسألة فى رأينا هى التأثير المثمر المتبادل بين مختلف الثقافات على الصعيد الدولى، وليس مجرد قبول وضع دائم كمستهلكين أو كمتفرجين.

إن السرعة التى تجرى بها التطورات سرعة هائلة.

وفيما يلى بعض الأرقام التى توضح سمة العصر الذى نعيش فيه:

● هناك ١٩ مليون عاطل فى الجماعة الأوربية (١٠,٩٪ من عدد السكان العاملين). وفى الوقت نفسه فإن العمل الإنسانى يتحول بصورة كبيرة من مهنة لكل الوقت إلى مهنة مؤقتة ولبعض الوقت.

● هناك مائة مليون شخص فى كل أنحاء العالم لا يعيشون فى البلد الذى ولدوا فيه. فاللاجئون الاقتصاديون والسياسيون وكذلك المهاجرون يبحثون عن سبيل للحياة وعن ظروف معيشة أفضل وهم فى سبيل ذلك يواجهون عقبات بوليسية وبيروقراطية متزايدة يضاف إليها أشكال مختلفة من العنصرية.

أصبح البؤس الواسع النطاق هو الاتجاه السائد فى عصرنا. ففى تقدير البنك الدولى أن هناك ١١٢٥ مليون نسمة بدون دخل فى بلدان العالم الثالث أى ٣٠٪ من كوكبنا (المعيار ٣٧٠ دولارا أمريكيا كدخل للشخص الواحد سنويا). كما أنه من المعروف الآن أن العالم الثالث «يمول» البلدان الصناعية منذ عام ١٩٨٥ عن طريق سداد الديون. ومن ناحية أخرى انخفض إجمالى المساعدة التى تقدمها للعالم الثالث أغنى خمسة عشرة بلدا فى العالم من ٠,٣٨٪ من إجمالى ناتجها الوطنى إلى أقل من ٠,٣٠٪.

أصبح الخطر الاجتماعى هو الاتجاه السائد فى عصرنا مما يشير إلى تطور الفصل العنصرى الاجتماعى واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء. فهناك اليوم مايقرب من ٨٣٪ من دخل العالم فى أيدى ٢٠٪ من أغنى أغنياء العالم. بينما لايملك ٢٠٪ من أشد الناس فقرا سوى ١,٤٪.

(فكيف لنا أن نعيش بهذه الطريقة وعن أية تنمية نستطيع أن نتحدث.....)

على أى حال، إننى لا أعتزم المضى فى الاستشهاد بالأرقام فتلك يسهل الحصول عليها من مختلف المطبوعات والصحف والجامعات الموثوق بها. لكننا بهذه الطريقة نحصل على صورة أوضح للوضع. وبوسعنا أن نتكهن بالمستقبل وبما يخبئه لنا لو استمرت الحال على ماهى عليه.

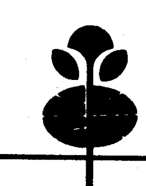
إن الهوة بين البلدان المتقدمة والنامية والأقل نموا تزداد اتساعا بإطراد. وفى الوقت ذاته تتسع الهوة بين جماعات السكان فى البلد الواحد.

والظروف الاجتماعية والاقتصادية، التى يمكنها أن تحول معرفة الإنسان وتقدمه إلى نتاج حضارى يمكن للجميع أن ينالوا منه قسطا ، لا وجود لها.

لقد بدأ كل منا لا يفهم الآخر والتضامن الاجتماعى يتضاءل فى مقابل انتصار النجاح الفردى والاغتراب الفردى. واليوم ينتعش التحيز والتطرف بينما تختفى قيمنا الإنسانية والثقافية فى صراع من أجل البقاء حيث «نرى الشجرة لكننا لا نرى الغابة» كما نقول فى اليونان.

هنا ينبغى للمنظمات غير الحكومية أن تتدخل قدر الإمكان لكى تطالب بحياة أفضل للجميع، أن تطالب بفتح كنوز البلدان الأغنى من أجل التنمية على أساس متكافىء. (يقترح بيريز دى كويلار، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، تخصيص ٠,٧٪ من إجمالى الناتج القومى للدول الغنية). وفى الوقت نفسه فإن على المنظمات غير الحكومية أن تقوى العلاقات بين شعوب المنطقة من خلال الحوار والفعل ورد الفعل، مع احترام الاختلافات الثقافية لكل شعب، وأن تسعى إلى قيام مجتمع متعدد الألوان ومتعدد الثقافات يقوم على أساس الاحترام والفهم المتبادل وعلى أساس التعاون والعدالة.

فلنبذل الجهد من أجل أن تظل الأبواب مفتوحة، من أجل نصرة الأصوات الأضعف والمطالب العادلة، فلنستخدم الثقافة من أجل تقوية التضامن والتعاون فى البحر المتوسط.



النزاعات الإقليمية في البحر المتوسط

شكرا السيد الرئيس
السادة رؤساء وأعضاء الوفود المحترمين
السيدات والسادة

أود أولا أن أتقدم باسم لجنة التنسيق والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية فى الأرض المحتلة ببالغ الشكر والتقدير إلى اللجنة المصرية للتضامن ورئيسها الأخ أحمد حمروش لاستضافة هذا المؤتمر.. كذلك نتقدم بالشكر والتقدير للجنة التضامن اليونانية وأخص بالذكر السيدة «مارى جازيت» لدعوتنا إلى هذا المؤتمر المهم والجهود التى بذلوها لتنظيم هذا اللقاء الذى يضم العديد من منظمات غير حكومية فى منطقة البحر الأبيض المتوسط.

لقد جئنا إلى هذا المؤتمر من الأراضى الفلسطينية المحتلة فى مرحلة يتعرض لها الشعب الفلسطينى إلى أقصى أنواع الاضطهاد والقمع والتعذيب. لقد سمعتم جميعا بالمذبحة الرهيبة فى مدينة الخليل على يد المستوطنين الإسرائيليين والتى لم تكن مفاجأة لشعبنا حيث شوهد المستوطنون فى أكثر من مرة على شاشات التليفزيون يطلقون النار ويقتلون الشعب الأعزل ويصولون ويجولون والأكثر من ذلك أن الهيئة الإسلامية العليا فى القدس قدمت رسالة عاجلة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلى بتاريخ ١٨/١٠/١٩٩٣ يحذرون من وقوع هذه المجزرة وبالذات وبالاسم على يد الإرهابى (جولدستانيس).

إن الحكومة الإسرائيلية حسب مواثيق جنيف الرابعة مسئولة عن حماية الشعب الفلسطينى وتوفير الأمن له وقد أثبت الواقع أنها تقوم بعكس ذلك وأن التقارير اليومية تؤكد على أن الجيش الإسرائيلى هو الذى مهد للمذبحة بالإضافة إلى قتل العشرات بعد وقوعها.

أيتها الأخوات والأخوة..

إن مدينة الخليل تعيش منذ ذلك اليوم وحتى الآن تحت منع التجوال وقد مضى أكثر من ٣ أسابيع بينما المستوطنون يتمتعون بحرية الحركة فى كل مكان فالضحية يعاقب والمجرم

يكافأ، ففى كل يوم يسقط العديد من الشهداء والعشرات من الجرحى وإسرائيل تتحدث عن السلام واستئناف المفاوضات دون اتخاذ الإجراءات اللازمة لأمن الشعب الفلسطينى.

إن وجود هذه المستوطنات وقطعان المستوطنين يشكل قنابل موقوتة لنسف أى تقدم فى العملية السلمية والوصول إلى تحقيق السلام العادل.

لقد أيد الشعب الفلسطينى قيادته ـ قيادة منظمة التحرير ـ باتخاذ القرار بالعمل مع جميع الأطراف للوصول إلى حل عادل وشامل وبناء الثقة والتعاون بين شعوب المنطقة والسؤال اليوم هل يستطيع هذا الشعب القبول باستمرار المفاوضات وهو يقتل ويذبح فى كل يوم فلابد للاستجابة للمطالب الفلسطينية من حماية دولية فعالة وإزالة للمستوطنات وتجريد المستوطنين من أسلحتهم ومنعهم من دخول مدننا وقرانا والتعجيل بمفاوضات الحل الدائم والنهائى والتأكيد على الانسحاب الإسرائيلى من كامل الأراضى المحتلة بما فيها القدس وحل عادل لمشكلة اللاجئين من خلال تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالحقوق الفلسطينية.

أيتها السيدات والسادة

إن المثال الفلسطينى للمنظمات غير الحكومية جدير بالتمعن والبحث فكما تعلمون هنالك شعب بعضه مشرد والبعض تحت الاحتلال وبنى من خلال قواه الذاتية المئات بل الآلاف من المنظمات غير الحكومية، ففى داخل الوطن المحتل هنالك أكثر من ألف منظمة غير حكومية فلسطينية تشكل النسيج القوى ضد الاحتلال وممارساته، وخلقت واقعا جديدا مهما فى بناء البنية التحتية بجميع أشكالها ومكوناتها للدولة الفلسطينية وهى السد القوى الداعم لاستمرار الانتفاضة المجيدة وهنا لابد لنا أن نذكر بالشكر والعرفان والتقدير إلى الآلاف من المنظمات غير الحكومية الدولية التى وقفت وتقف إلى جانبنا وساهمت فى خلق رأى عام مؤيد لحقوق الشعب الفلسطينى ودعمت العديد من منظماتنا سياسيا واقتصاديا وتنمويا وتطويريا وعلى جميع الأصعدة وبالتالى ساهمت فى دعم صمودنا ضد الاحتلال وخلقت علاقات متميزة متبادلة ومتكافئة. وهنا لابد لنا أن نقدر الدور المهم للمنظمات غير الحكومية المتعلقة بالمسألة الفلسطينية ومكتبها الـ (ICCP).

إننا ندرك اليوم فى هذه المرحلة الجديدة التى يمر بها الصراع الإسرائيلى العربى ومحاولات التوصل إلى حلول سلمية تضمن حقوق جميع الأطراف ضرورة العمل التضامنى والتعاون بين المنظمات غير الحكومية فى البحر الأبيض المتوسط ولاسيما فى مجالات التنمية والتعليم والبيئة وحقوق الإنسان ونرى أن لها دور أكبر ومهما فى جميع المجالات.

إننا نطالب دائما بدور أساسى وفعال للمجموعة الأوربية فى حل صراع الشرق الأوسط لاعتبارات عديدة يعرفها الجميع هنا، وكذلك التأكيد على استمرار التعاون والمشاركة مع المنظمات غير الحكومية فى هذه الدول.

إن مقولة الشمال والجنوب قد تنطبق بشكل مصغر على الوضع الفلسطينى والعربى الحالى حيث تلعب إسرائيل دور الشمال والوضع العربى دور الجنوب فإسرائيل دولة متقدمة تكنولوجيا والإنتاج القومى يزيد على ٦٠ بليون دولار سنويا وهو مايشكل ضعفى إنتاج خمس دول عربية محيطة يبلغ عدد سكانها ٧٠ مليون نسمة هى مصر والأردن وسوريا ولبنان وفلسطين وحيث تشير الإحصائيات إلى أن معدل إنتاج الفرد الإسرائيلى أكثر عشر مرات من إنتاج الفرد فى هذه الدول.

إن إسرائيل تطمع من خلال اتفاقيات السلام إلى هيمنة اقتصادية فى المنطقة من خلال تفوقها فى مجالات عديدة وبالتالى إن هذا الوضع يضع الجانب الفلسطينى بمنظماته الحكومية وغير الحكومية فى وضع يتطلب الحظر والتخطيط والتشاور وان يكون هنالك خطة تنموية قادرة على الاستمرار ومرتكزة على أسس وعلاقات مع منظمات دولية تتعامل بمصداقية مع الطرف الفلسطينى.

إن هنالك العديد من الاحتمالات المطروحة فيما يخص دور المنظمات غير الحكومية فى بناء الدولة وعملية التطوير والتنمية فى المرحلة الانتقالية والدائمة للأراضى المحتلة.

إن هنالك مفاهيم واضحة على أهمية الدور لهذه المنظمات حيث أكدت الدول المانحة والمنظمات الدولية العالمية مثل البنك الدولى على أهمية واستمرار وعمل ودور هذه المنظمات.

إن المنظمات غير الحكومية فى الأراضى المحتلة يمكن تلخيص رؤيتها للعمل ضمن الأهداف والمفاهيم التالية:

أولا : أن الأولوية لعمل هذه المنظمات هو التصدى للاحتلال وكشف ممارساته والنضال بعزم من أجل إنهائه وضمان تقيد الجانب الإسرائيلى بالوضع النهائى المتعلق بالانسحاب من جميع الأراضى المحتلة بما فيها القدس وكذلك التأكيد على النضال من أجل تثبيت وضع المؤسسات الفلسطينية فى القدس والوقوف أمام تهويد المدينة حيث قامت إسرائيل بضم خُمس أراضى الضفة الغربية تحت اسم «القدس الكبرى».

ثانيا : الاستمرار فى بناء البنية التحتية وإقامة المشروعات المتعددة والمتعلقة بجوانب الحياة اليومية لسد الفراغ الذى أوجده عدم وجود سلطة وطنية فلسطينية وتقصير قوات الاحتلال فى تقديم الخدمات الأساسية لأبناء شعبنا فى الداخل.

ثالثا: المساهمة الفعالة فى الحياة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والمساواة والعدالة للجميع ضمن أى متسلم فلسطينى للسلطة فى المستقبل واستعداد العديد من هذه المنظمات للانضمام فى مؤسسات الدولة وتكوين أجهزة الدولة المستقبلية.

رابعا : المشاركة الفعالة فى عملية التنمية ضمن علاقاتها مع الدول المانحة والمنظمات غير الحكومية فى أوربا أو أمريكا الشمالية واليابان وضمن التنسيق والتعاون المشترك مع مجلس التنمية والإعمار الفلسطينى ونرى أهمية وضع أسس وسياسة واضحة لتعاون الشمال والجنوب على أن يكون التعاون غير مبنى على توجه فوقى من قبل الشمال وأن أى دعم يقدمه ضمن نظرة متكاملة متكافئة أخذا بعين الاعتبار المشكلات الأساسية والمهمة فى الجنوب.

خامسا : إننا نرى أن الصراع التنموى والاقتصادى اليوم يعتمد على مصادر الطاقة البشرية وأن تطوير هذه الطاقات يقع فى سلم الأولويات من أجل قيام تعاون تنموى حقيقى وجاد.

سادسا : التأكيد على أهمية الدور الأوربى والمجموعة الأوربية فى التنمية فى الشرق الأوسط والمطالبة بتنسيق وتعاون وتدخل أكثر وان تساهم المجموعة الأوربية فى زيادة الدعم المخصص للأراضى العربية المحتلة فى المرحلة الانتقالية والدائمة وربط دعمها لإسرائيل بمدى تجاوبها مع إنهاء احتلالها للأراضى المحتلة.

إننا نرى أن السلام العادل والاستقرار السياسى والتوجه الديمقراطى واحترام حقوق

الانسان والمساواة هى الضمانات الأساسية فى التعاون فى مجالات التنمية فى منطقة البحر المتوسط وكذلك أن توقيع اتفاق المبادىء الفلسطينى الإسرائيلى والمفاوضات المنبثقة عنه يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فى حق تقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية والانسحاب من جميع المناطق بما فيها القدس الشريف وحل عادل لمشكلة اللاجئين.

سابعا: التأكيد على ضرورة إيجاد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية فى الشرق الأوسط، وإجبار إسرائيل على التوقيع على اتفاقيات عدم انتشار الأسلحة النووية والتركيز على موضوع البيئة وأهمية التعاون الإقليمى بين الدول والمنظمات على حد سواء بأهمية العمل فى هذا المجال.

ثامنا: نعتقد أنه يجب وضع الخطوط المناسبة والوقوف بحزم ضد المنظمات العنصرية والفاشية والتطرف بجميع أشكاله والأهداف والأيديولوجيات التوسعية باحتلال أراضى الغير وكشف اليمين الإسرائيلى المتعطش فى أيديولوجيته التوسعية لإيمانه بإنشاء إسرائيل الكبرى.

كذلك نؤكد وقوفنا بحزم إلى جانب جميع القضايا العادلة لدول وشعوب المنطقة فى قبرص والبوسنة وضد الحصار على الشعب الليبى وحل عادل للشعب الكردى الشقيق.

أيتها السيدات والسادة..

إن هنالك العمل الكثير أمامنا فى المستقبل وأن هذا المؤتمر يأتى فى وقت مهم ومصيرى لجميع دول وشعوب المنطقة فالتحديات كبيرة وعلى المنظمات غير الحكومية فى منطقة البحر المتوسط وضع استراتيجية للعمل من أجل الوصول إلى تعاون وتنسيق حقيقيين فى قضايا التنمية لشعوب هذه المنطقة والوقوف فى هذه المرحلة المهمة إلى جانب نضال الشعب الفلسطينى فى نيل حريته واستقلاله.

اسمحوا لى مرة أخرى أن أتقدم بالشكر والتقدير لمنظمى هذا المؤتمر.

وشـــــــكرا..

● كلمة أندروس كبريانو

ممثل اللجنة القبرصية للتضامن ضد الامبريالية وعضو الأمانة العامة للجنة

حضرة الرئيس

أيها الزملاء الكرام

إذا حاولنا أن ندخل فى إطار الصراع العربى ـ الإسرائيلى بحيث لن أتناوله من الناحية التاريخية وما يجرى حاليا فى ظل المفاوضات السلمية من صراع حول قضية السلم وحول كيفية حل النزاع العربى ـ الإسرائيلى.. إن ما أريد أن أتناوله لعدم التكرار هو القضية اللبنانية تحديدا وارتباطها بالصراع العربى ـ الإسرائيلى.

لقد سبقنى الزملاء فى مداخلاتهم ما قبل هذه الجلسة وخلال هذه الجلسة بطرح جانب تاريخى لهذا الصراع ومواقف من قضية السلم ومن قضية السلام العربى ـ الاسرائيلى. لذلك ما أريد أن أطرحه فى هذه المداخلة تتناول الوضع اللبنانى حاليا وارتباطه بقضية الحل السلمى لقضية المنطقة. نحن نبحث اليوم وكما قال العديد من الزملاء فى مناخ تميز بإجراء المفاوضات ومن جهة فى تصاعد الصراعات التى تهدف إلى إحقاق سلام قد نتساءل جميعا أى سلام مشروط.. هل سلام القوة أم سلام الحق والعدل؟ الذى يأخذ بعين الاعتبار مصلحة ومطالب شعوب المنطقة وحقوقها المشروعة. لقد قال زملاء نحن نلتقى اليوم فى ظل أبشع جريمة ارتكبت بحق الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة وهى جريمة الحرم الإبراهيمى، ولكن أيضا بعد مرور أقل من ٥٠ ساعة على إقامة هذه الجريمة النكراء فى الأرض المحتلة فى الحرم الإبراهيمى الشريف كان هناك الانفجار الكبير الذى جرى فى لبنان ضد الشعب اللبنانى من خلال تفجير الكنيسة بمصليها حيث أيضا اقترفت إحدى أكبر الجرائم ضد الشعب اللبنانى وفى هذا الظرف بالذات. نحن نلتقى اليوم فى ظل مايجرى من مفاوضات ولن يمر أكثر من أشهر على أشرس عدوان إسرائيلى وجه تحديدا

ضد الشعب اللبنانى بقساوة تدميرية قل نظيره لم تكن لـ«البنى» السياسية والواقع السياسى بل كانت لتعمق أكثر فاكثر أزمة الواقع اللبنانى تدميرا بشريا واقتصاديا واجتماعيا وأعنى به العدوان الأخير الذى جرى ضد الشعب اللبنانى تحديدا وخاصة أبناء الجنوب تحديدا حيث طال مايفوق الـ ٨٥ قرية لبنانية بتدمير شبه كامل وجدى وأدى عمليا إلى تهجير مايقارب من الـ ٤٠٠ ألف لبنانى من جميع قرى الجنوب إلى المناطق اللبنانية الأخرى وما نتج عنه أيضا هو خسائر مادية فاقت المليار دولار أمريكى خلال أيام قليلة ومن ثم عدا ما أصاب جميع البنى الاجتماعية من قتل وتدمير تجاه الشعب اللبنانى.

إذن يجرى كل ذلك فى مرحلة أعلن لبنان فيها دخوله للمفاوضات علما بأن طبيعة الصراع الإسرائيلى ـ العربى تمس لبنان بجزء وهو جزء من هذا الصراع ولكن فى ظل ذلك هناك بعض الميزات لطبيعة الصراع التى يتميز بها الوضع اللبنانى عدا ما يجرى فى ظل الصراع الناتج عن الحروب العربية ـ الإسرائيلية وخاصة حرب ١٩٦٧ وما تبعها من قرارات كمحاولة لحل قضية الصراع وأشير تحديدا إلى قرارى ٢٤٢ و٣٣٨ .

إن القضية اللبنانية قد نتجت بعد ذلك وهى تتجسد عبر عدوانية إسرائيل.. لقد شنت إسرائيل عدوانين على لبنان وكلنا نعلم ذلك.. عدوان ١٩٧٨ ومن ثم الاجتياح الإسرائيلى الذى وصل إلى العاصمة اللبنانية بيروت عام ١٩٨٢ نتيجة هذا العدوان الذى طال ليس فقط احتلالا للأرض اللبنانية بل شهد تدميرا عدوانيا وإرهابيا على الشعب اللبنانى عمق أكثر فاكثر عبر تدميره لجميع البنى الاقتصادية والاجتماعية المأزق وأزمات الشعب اللبنانى لكى يستطيع أن يتخلص من الحرب التى كانت تدور على أرض لبنان، لذلك ونتيجة هذا الاجتياح وهذا الاحتلال صدر قرار الأمم المتحدة ٤٢٥.. إذن بالنسبة للبنانيين ولاحتلال قسم من أرضه فبعد اجتياح ١٩٨٢ انتفض الشعب اللبنانى وكان الدور الأساسى للمقاومة الشعبية اللبنانية التى فرضت انسحابا جزئيا للاحتلال الإسرائيلى من الأرض اللبنانية بحيث استمر الاحتلال الإسرائيلى بعد نهوض المقاومة الوطنية اللبنانية فى المنطقة الجنوبية وما يسمى بالحزام الأمنى لإسرائيل لشمال اسرائيل ومازالت إسرائيل بتعاطيها مع هذا الواقع وخاصة بعد صدور القرار ٤٢٥ الذى يطلب الانسحاب الكامل وغير المشروط لإسرائيل من

الأراضى اللبنانية مازالت إسرائيل غير مبالية ولا تعمل فى سبيل تنفيذ والانصياع للقرارات الدولية وللشرعية الدولية ومن هنا فهى متذرعة إما ببعض العملاء أو بالموقف الأمنى لشمال إسرائيل وبالتالى ضمن إطار معطيات وقف الإرهاب. وماهو الإرهاب الذى يجرى فى لبنان؟! الإرهاب اللبنانى هو حق المقاومة الوطنية اللبنانية فى أن تناضل لإزالة الاحتلال على أرضه.. إذن المقاومة الوطنية هى حق شرعى أقرته جميع المواثيق الدولية لا يمكن أن يكون نضال الشعوب فى سبيل تحرير أرضها وإزالة الاحتلال هو عمل إرهابى بل إن الإرهاب هو الذى يمارس يوميا على الشعب اللبنانى وأؤكد على الشعب اللبنانى تحديدا لسبب أساسى بأن السلطة اللبنانية والدولة اللبنانية لم تبدأ بالحرب فى يوم من الأيام على إسرائيل ولكن مايجرى حاليا على الساحة اللبنانية والجنوب تحديدا هو تدمير منظم واعتداءات متكررة يوميا نشهد ساحاتها فى كل يوم تدمر القرى وتقتل الشيوخ والنساء والأطفال وتهدم المنازل فوقهم، وكل ذلك فى سبيل الوصول إلى سلام مفروض على لبنان وليس سلام الحق والعدل والانسحاب وإعلان السيادة والاستقلال والمحافظة على حق شعبنا.

من هنا وفى ظل هذا الواقع لم نستطع أن نجسد القضية اللبنانية كقضية وطنية وفى ظل صراع شامل إلى كونها جزءا من الصراع العربى ـ الإسرائيلى بما نتج عنها من نتائج الحروب العربية ـ الإسرائيلية والدور العدوانى لإسرائيل وما تلقاه لبنان نتيجة ذلك، وأبرز هذه المظاهر هى وجود اللاجئين أو المقتلعين والذين هجروا من أرضهم ووطنهم إلى لبنان وهو وجود الأخوة من الشعب الفلسطينى على الأرض اللبنانية وفى المخيمات الفلسطينية وبذلك أن أبرز مايدور فى ذلك وحول قضية السلام فى جميع المفاوضات الجارية بحيث أن الذين لجئوا إلى لبنان حاليا مايقارب ٤٠٠ ألف فلسطينى فى ظل واقع من المفاوضات يسلب حقهم فى جميع أشكال المفاوضات من إما العودة وبالتالى إعطاؤهم حقوقهم المشروعة وبالتالى امتدادا لذلك.. تطلب أن يكون جزء من حل قضية الصراع العربى ـ الإسرائيلى أن يكون على حساب لبنان ضمن إطار معطيات مايسمى بالتوفيق وهذا مرفوض من الشعب الفلسطينى ومرفوض من الشعب اللبنانى بقدر ماهو يجسد حاليا جزءا

من النضال المشترك فى سبيل إعادة وطرح قضية حق الشعب الفلسطينى وخاصة المقيم فى الأراضى اللبنانية.

انطلاقا من ذلك فإننا نعتبر أن مايجرى على الساحة اللبنانية من عمل إرهابى هو إرهاب إسرائيل ضد الشعوب وضد الأطفال.

ثانيا: إن حق الشعب اللبنانى فى إطار نضاله فى سبيل تحرير أرضه هو حق مشروع أقرته جميع المواثيق الدولية وليس أمامنا من حل سوى أن نخطو كما تطرح الحكومة اللبنانية السلام العادل وبالتالى الانسحاب غير المشروط لإسرائيل من الأراضى اللبنانية تنفيذا لقرارات الأمم المتحدة وخاصة القرار ٤٢٥ ومن ثم جميع المشكلات المطروحة فى ظل الصراع العربى ـ الإسرائيلى بما فيهم فلسطين والمهجرين إلى لبنان ومن ثم أفق السلام والتعاون لابد من أن يكون ضمن سياق العمل العربى التضامنى المشترك الذى يأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الشعوب العربية وبشكل فاعل وبشكل متساو فى إطار حقوقها المشروعة تجاه قضية السلام والسلم فى المنطقة.

وشــــــــكرا

الأصدقاء الأعزاء

اسمحوا لى فى مستهل كلمتى أن أوجه، نيابة عن اللجنة القبرصية للتضامن ضد الإمبريالية، أخلص التحية لكل المشاركين وللمنظمات التى يمثلونها متمنيا لهم كل النجاح فى أنشطتهم المقبلة. كما يطيب لى أن أزجى الشكر والتهنئة للجنة المنظمة على ما قامت به من عمل دءوب تكلل بانعقاد هذا المؤتمر. ولا يفوتنى، أخيرا أن أوجه شكرا خاصا لأصدقائنا المصريين الذين يستضيفون الاجتماع، راجيا أن تسير مداولات المؤتمر دون عائق وأن تكلل أعماله بالنجاح.

الأصدقاء الأعزاء

المشكلة القبرصية مشكلة لها خصوصيتها فقد اتخذت شكلها الحالى منذ عشرين عاما، ومع ذلك لم يمكن حتى اليوم خلق الظروف المناسبة لتحقيق سلام عادل ودائم. ورغم أنه كانت هناك بعض الآمال فى مرحلة معينة، ورغم أن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة موجودة منذ سنوات عديدة، ورغم أن قادة الطائفتين وقعوا اتفاقيات رفيعة المستوى، إلا أن ما يجرى اليوم، وبعد عشرين سنة على الأحداث، لايمس جوهر المشكلة وإن كان له مغزاه، ولسنا نعرف إلى أين سيقودنا مايجرى اليوم؟ وتكاد كل الأحزاب اليونانية تبدى قدرا كبيرا من الإنشغال إزاء ذلك. لكن... دعونا نتناول الأمور بالترتيب:

لقد قال أحد الساسة القبارصة الأتراك بحق «إن قبرص أصغر من أن تقسم: وهى كبيرة بما يكفى كل شعبها، قبارصة يونانيين كانوا أو قبارصة أتراكا». ومع ذلك فلا تزال قبرص مقسمة لمدة عشرين سنة. فمن المسئول عن ذلك؟ إن المسئولية تقع على عاتق القوى الأجنبية التى لاتكف عن التدخل. لكنها تقع كذلك على عاتق أولئك القبارصة اليونانيين

الذين يواصلون السعى من أجل الاتحاد مع اليونان حتى بعد إعلان الاستقلال وكذلك على عاتق أولئك القبارصة الأتراك، الذين ظلوا لسنوات عديدة يعملون بانتظام من أجل تحقيق التقسيم. كذلك تقع المسئولية على تركيا وعلى القيادة القبرصية التركية المتعنتة والتى ترفض بشدة إبداء أى استعداد أو إرادة سياسية من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم للمشكلة القبرصية، وأخيرا، تقع المسئولية على عاتق المجتمع الدولى الذى يستمر فى قبول مفارقة سياسية فى نهاية القرن العشرين، فبينما يبدى حساسية بالغة بشأن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة فى حالات معينة ، نجده يبدى، فى حالة قبرص، تسامحا يثير الدهشة إزاء رفض تركيا الانصياع لهذه القرارات. على أن المسئولية اليوم تقع بكاملها على كاهل تركيا والقيادة القبرصية التركية التى تصر على سياستها المتعنتة وعلى أوضاعها السياسية خارج إطار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

الأصدقاء الأعزاء

فى شهر يوليو ١٩٧٤ قامت الطغمة العسكرية اليونانية مع حفنة من المتعصبين القبارصة اليونانيين، الذين كانوا يتصرفون ضد مشاعر الأغلبية، بانقلاب عسكرى أطاح بالأسقف مكاريوس، الرئيس المنتخب للجمهورية القبرصية، لقد حدث الانقلاب فى وقت كانت كل الدلائل تشير فيه إلى أن المنازعات بين الطائفتين تقترب من التوصل إلى حل مرضى. وجاء الانقلاب لكى يقلب كل شىء رأسا على عقب. وكان الغزو التركى الوحشى، الذى وقع بعد بضعة أيام، إيذانا بحلول حقبة جديدة تماما بالنسبة لقبرص وشعبها.

على مدى عشرين عاما حتى اليوم انتهك استقلال قبرص وسيادتها ووحدة أراضيها بينما تحتل قوات الاحتلال التركية ٣٧٪ من أراضيها. ولايزال شعب قبرص مقسما، وحقوق الإنسان فيه تنتهك انتهاكا صارخا. ولايزال هناك قرابة المائتى ألف نسمة من شعبها لاجئين يعيشون بعيدا عن ديارهم رغم قرارات الأمم المتحدة الصادرة بشأنها. وهناك ١٦١٩ شخصا فى عداد المفقودين، الأمر الذى يزيد من انشغال وتوتر ذويهم. ويعيش المحاصرون فى ظروف بائسة لايتمتعون فيها بأى حق من حقوق الإنسان. ومن بين العشرين ألف

قبرصى يونانى الذين بقوا فى القسم الشمالى من الجزيرة بعد أحداث ١٩٧٤ المأساوية، أصبح اليوم عددهم أقل من ألف شخص.

على أن الوضع ليس صعبا بالنسبة للقبارصة اليونانيين فحسب، فالقبارصة الأتراك بدورهم ضحايا لهذا الوضع البالغ الشذوذ الذى نشأ فى الجزيرة. فهم، من ناحية، يعانون بسبب تعسف قوات الاحتلال التركية، بينما يقاسون، من ناحية أخرى، بسبب تدفق المستوطنين من تركيا بغزارة. ذلك أن هذا الوضع إضافة إلى التدهور الاقتصادى يدفع بهم إلى الهجرة. وهذه الهجرة إلى جانب استمرار تدفق المستوطنين من تركيا يفاقم من تغيير الطابع الديموجرافى للجزيرة التى كان القبارصة اليونانيون هم جل سكانها.

إن تركيا فى محاولة منها لتبرير غزوها لقبرص وصفته بأنه «عملية سلام لإعادة الوضع الدستورى» و«لحماية الطائفة القبرصية التركية». لكن الأحداث منذ ذلك الوقت، أثبتت أن الواقع يختلف تماما. فلم يكن ماقامت به تركيا «عملية سلام» ولا كان محاولة «لحماية» الطائفة القبرصية التركية.

إن هذا يشكل أحد جوانب المشكلة: غزو واحتلال قسم من الجزيرة. وهذا الجانب لا يمكن حله إلا بإجراءات (سلمية) فى إطار مؤتمر دولى. واقتراحنا، وهو اقتراح صاغه المجلس الوطنى فى ديسمبر ١٩٨٨ - يناير ١٩٨٩، هو أن هذه المسألة لابد من مناقشتها وحلها فى مؤتمر دولى. وسيكون هدف مثل هذا المؤتمر التصدى لكل القضايا المتصلة بإعادة سيادة الجزيرة واستقلالها ووحدة أراضيها. كما ينبغى مناقشة المسألة بالغة الأهمية والخاصة بالضمانات : فهذه المسألة تسبب خلافا كبيرا فى الرأى لكنها يمكن أن تحل بسهولة إذا ماتوفرت الإرادة السياسية الضرورية وتوفر حسن النية.

عند هذا، اسمحوا لى أن أتوقف قليلا لكى أشرح لكم ماهو المجلس الوطنى فى قبرص.؟.. إن المجلس الوطنى هيئة استشارية تضم، إلى جانب رئيس الجمهورية، زعماء الأحزاب البرلمانية ورئيس مجلس النواب. وتناقش هذه الهيئة القضايا المتصلة بالمشكلة القبرصية. وفى إحدى هذه المناقشات، وهى دورة استمرت لمدة خمسة أيام فى ديسمبر ١٩٨٨ - يناير ١٩٨٩، أعد المجلس الوطنى مقترحات شاملة للجانب القبرصى اليونانى بشأن الطريقة التى يحكم بها التوصل إلى حل عادل ودائم للمشكلة القبرصية.

وأعود مرة أخرى إلى الموضوع الأصلى فانتقل إلى الجانب الآخر للمشكلة القبرصية ألا وهو الجانب الداخلى الذى يرتكز على سلسلة من الخلافات والنظرة المختلفة للطائفتين لعدد من القضايا الداخلية. وهذا الجانب لابد من مواجهته من خلال محادثات بين الطائفتين والجهود المتزامنة لإعادة الثقة فيما بينهما.

الأصدقاء الأعزاء

صحيح أن الانقسام الذى طال أمده وكل ماسبقه من أحداث ، قد خلق شكوكا وحزازا فيما بين الطائفتين وصحيح أيضا أنه لابد من بذل جهود جادة من أجل التقريب بينهما، على أنه صحيح كذلك أنه توجد، حتى اليوم، أمثلة لقبارصة يونانيين وقبارصة أتراك يعيشون فى انسجام على أرض الجزيرة، دون مشكلات ماداموا تركوا وحدهم دون أى تدخل، ففى الماضى كان القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك يعيشون معا فى سلام فى قرى مختلطة. وهم اليوم يعيشون معا فى الخارج مما يوضح رغبتهم فى التوصل إلى حل سلمى، حل فى إطار الأمم المتحدة وعلى أساس قراراتها ذات الصلة والاتفاقيات رفيعة المستوى التى وقعها مكاريوس ودنكتاش ثم كبريانو ودنكتاش وكذلك القانون الدولى.

كل هذا يقودنا، أيها الأصدقاء، إلى المرحلة الراهنة من المشكلة القبرصية. ذلك أنها مرحلة حرجة للغاية كما أنها حاسمة بالنسبة لمسار قبرص وشعبها بأسره فى المستقبل. فكما تعرفون جميعا بدأت المحادثات عن قرب فى قبرص بهدف تنفيذ إجراءات بناء الثقة، لكن لابد لنا من الاعتراف بأن هذا الإجراء يواجه اعتراضات قوية من الجانب القبرصى اليونانى وهى اعتراضات لاترتكز كلها على نقطة واحدة كما أنها لاتنطلق من نقطة واحدة. ونحن نؤيد بكل قوة التقارب بين الطائفتين ونعتبره حجر الزاوية من أجل إعادة الثقة بما يؤدى إلى حل المشكلة القبرصية. ولقد اضطلعنا بدور قيادى فى هذا الاتجاه إلى حد أن وجهت إلينا الاتهامات بسبب ذلك الموقف. على أنه لايسعنا إلا أن نبدى تحفظاتنا القوية على مجموعة إجراءات بناء الثقة المقترحة. وتتركز تحفظاتنا أساسا على البنود الخاصة بفاروشيا ومطار نيقوسيا الدولى. وتتركز تحفظاتنا على أن الإجراءات متحيزة لصالح القبارصة الأتراك وأنها تحمل فى طياتها خطة الاعتراف «بدولتهم المزعومة»، وليس هذا فحسب بل لأنها تبدو غير عملية أيضا. وعلى العكس من ذلك تماما، فإن إجراءات بناء الثقة

التى تضمنها قرار مجلس الأمن رقم ٧٨٩ الصادر فى نوفمبر ١٩٩٢ كانت متوازنة تعطى مزايا لكلتا الطائفتين، ويمكن تنفيذها بصورة أسرع وبتكاليف أقل. وأود هنا أن أوضح أن إجراءات بناء الثقة المقترحة تحتاج إلى مالا يقل عن ثلاثة مليارات دولار لتنفيذها وهو مبلغ هائل بالنسبة لجزيرتنا الصغيرة التى لاتتجاوز ميزانيتها السنوية مليارى دولار.

الأصدقاء الأعزاء

منذ عشرين عاما عانت قبرص من غزو جارتها تركيا التى لاتزال تحتل بقوة السلاح ٣٧٪ من أراضى قبرص وتحاول تكريس تقسيم وطننا. أما قرارات الأمم المتحدة العديدة التى تدعو إلى إنسحاب القوات الأجنبية وإعادة حقوق الإنسان لشعب قبرص واحترام استقلال جمهورية قبرص وسيادتها وسلامة أراضيها ووحدتها، فلاتزال غير منفذة بسبب سياسة الكيل بمكيالين رغم الإعلانات المتكررة عن النظام العالمى الجديد. فمبادىء القانون الدولى تأتى فى المرتبة الثانية بالنسبة للمصالح الاستراتيجية للقوى الغربية وكذلك بالنسبة لتركيا. وبينما فى حالات أخرى لايتورع أقوياء العالم عن التهديد بشن الحرب أو شنها فعلا باسم تنفيذ هذه المبادىء واحترام حقوق الإنسان، نجدهم فى حالتنا يحجمون حتى عن الضغط بالوسائل السياسية على القوة المحتلة، تركيا. وأقصى مايصل إليه تدخلهم هو المطالبة بتنفيذ إجراءات بناء الثقة بين الطائفتين. ونحن نصر على مناقشة جوهر المشكلة القبرصية جنبا إلى جنب مع مناقشة إجراءات بناء الثقة والبحث عن حل على أساس القانون الدولى. ذلك هو الاتجاه الذى ينبغى على المجتمع الدولى أن يوجه تدخله نحوه.

الأصدقاء الأعزاء

إذا ما أريد لقبرص أن تعيش، وإذا ما أريد لها أن تتخلص من الاحتلال وأن تستعيد وحدتها فى إطار احترام حقوق الإنسان والقانون الدولى، فإنها تحتاج إلى تضامن كل من يؤمن بهذه المبادىء. وفى الوقت نفسه فإن شعبنا لايطالب بالتضامن والدعم فى نضاله فقط بل إنه يعرب عن تضامنه مع الشعوب المناضلة الأخرى. وإننى لأغتنم هذه الفرصة لكى نكرر تضامننا مع الشعب الفلسطينى والشعب الكردى. كما أننا نعرب عن معارضتنا للحظر المفروض على صربيا ونعارض أى تدخل عسكرى فى يوغوسلافيا التى ينبغى أن تترك شعوبها لكى تحل مشكلاتها فى سلام. إننا متضامنون مع كل شعوب البحر المتوسط التى تناضل من أجل حماية حقوقها الوطنية وحرياتها الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إننا نعيش فى منطقة حافلة بالمشكلات.. فليبيا، مثلا، تواجه تهديدا من الولايات المتحدة، وأسبانيا تواجه مشكلة الباسك، ويوغوسلافيا تكتوى بنار الحرب الأهلية بعد أن تمزقت أوصالها، واليونان تواجه مشكلة إقليم مقدونيا على حين تعانى تركيا من مشكلة كردية. وبينما تجرى محادثات للسلام بين الفلسطينيين وإسرائيل نشهد تطورات يمكن أن تهدد السلام هناك. كذلك لاتزال مشكلة قبرص قائمة بعد مرور أكثر من ربع قرن.

وتعانى بعض هذه البلدان مشكلات تتصل بالديمقراطية والإرهاب وحقوق الإنسان.

وهذه الأحداث التى نشهدها هى محصلة تناقضات يمكن حلها على المدى القصير وتناقضات أخرى ذات طابع عدائى. لكن هذه التناقضات جميعا فى حاجة إلى حل عاجل، وكل مشكلة من هذه المشكلات تنطوى على تعقيدات خاصة بها. ومن غير الممكن أن نحل هذه المشكلات بالشعارات والأمانى الطيبة. فلاشك أننا نرغب فى أن يسود منطقتنا السلام والتعاون والتضامن والاستقرار.. فهذا هو ما نهدف إليه من هذا المؤتمر. ولكن كيف يمكن لنا أن نحقق هذا الهدف؟

إن رغبتنا فى أن يسود السلام بلدا ما لاتكفى وحدها كى ينعم هذا البلد بالسلام. فقد ظللنا نتطلع إلى السلام فى قبرص أكثر من ثلاثين عاما لم نكف خلالها عن الإعراب عن رغبتنا فى السلام، لكننا لم نستطع أن نحظى به ولم يحضر لنا أحد السلام على طبق.

وقد انعقدت مؤتمرات كثيرة لمناقشة المشكلة القبرصية، وأدرجت الأمم المتحدة ومجلس الأمن والجماعة الأوربية وبلدان كثيرة هذه المشكلة على جدول أعمالها وناقشتها واتخذت قرارات بشأنها. لكننا، باستثناء فترات عابرة، لم نستطع أن نحقق أى تقدم. وكان المسئول عن ذلك أحد الطرفين تارة والطرف الثانى تارة أخرى وكلاهما تارة ثالثة.

لكن ذلك لم يثبط عزيمتنا ــ نحن أنصار السلام ــ فخضنا كفاحا مستمرا من أجل أن يسود قبرص السلام العادل والدائم ومازلنا نواصل هذا الكفاح وها نحن نشهد الآن عملية

يمكن أن تفضى إلى حل أكثر شمولا. فنحن نناقش مجموعة تدابير لبناء الثقة وضعها فريق من خبراء الأمم المتحدة، كما أسهم فى إعدادها أفراد ومنظمات جماهيرية من كلا الجانبين، وقد ساهمت منظمتنا كذلك فى صياغة هذه التدابير المقترحة.

لقد أتيح لى الاشتراك فى عدد لا بأس به من الاجتماعات الدولية، سواء كرئيس للجنة السلام أو كصحفى أو كنقابى. وهذه المؤتمرات - مع الأسف - لاتعدو أن تكون فرصة يغتنمها المشاركون للحديث عن مشكلاتهم، فقد استمعت إلى خطب طويلة ومملة كان كل مشارك يقدم فيها مشكلات بلده كما لو كانت أهم مشكلات العالم. ولابد لى أن أعترف بأننى أيضا كنت أفعل الشىء نفسه، فاقص على المشاركين تاريخ قبرص والذين كانوا يجهلون حتى موقعها على الخريطة. ولا أدرى إن كنت قد أفدتهم حقا. لكننى أدركت شيئا، وهو أنك لا تستطيع أن تقود سيارة ناظرا طول الوقت إلى المرآة الخلفية.. عليك بالطبع أن تلقى عليها نظرة من حين لآخر، دون أن تكف مع ذلك عن النظر دائما إلى الأمام. ولهذا السبب لن أقص عليكم بالتفصيل تاريخ قبرص وجذور مشكلتها ودور كل من الطرفين. بل سأسلك سبيلا آخر وأطرح عليكم بعض أفكارى التى قد تكون أكثر صلة بموضوع هذا المؤتمر.

عزيزى الرئيس.. المشاركون الأعزاء

إن علينا أن نسلم بأن العلاقات فى منطقتنا ليست بالعلاقات الإنسانية أو المتماشية مع روح العصر. ولأن العلاقات فيما بيننا ليست بالإنسانية ولا بالمعاصرة، فإن الأنظمة الديمقراطية التى نحاول إرساء دعائمها ستظل هشة.

لماذا أصف هذه العلاقات بأنها غير إنسانية ومجافية لروح العصر؟

لننظر إلى ما نواجهه من مشكلات: سنجد فى كل مكان توترا وافتقادا للثقة والصدق والتسامح بين البشر والمجتمعات والحكومات والدول. وقد دأبنا فى الماضى على عزو جميع مشكلاتنا إلى الإمبريالية وحلف الناتو. كنا نزعم أن المصالح القذرة للإمبريالية من شأنها أن تثير الشقاق بيننا وأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام أو استقرار مادام الإمبريالية. ولاتزال قائمة ليومنا هذا دون أن تتخلى عن عاداتها القديمة. ولكن علينا أن ننظر الآن إلى

الأمور من منظور أشمل. فنحن ـ رغم وجود الامبريالية ـ لسنا عجزة.

وأود عند هذه النقطة أن أشدد على ضرورة أن تحترم الشعوب والمجتمعات لهويات بعضها البعض. فكل جماعة عرقية لها هويتها الخاصة. وهذا أمر غير قابل للمناقشة أو المساومة. فلا يمكن أن تكون الهوية موضع مساومة. وعلى كل فرد وكل مجتمع أن يحترم حق الجماعات العرقية فى أن يكون لها صوتها الخاص فى العالم، وفى أن تؤكد هويتها الخاصة. فأنت لا تستطيع أن تضع إنسانا تحت ضغط مستمر. لقد حاولنا ذلك فى الأحزاب التى كنا ننتمى إليها، فلم نمنح فرصة للمختلفين معنا فى الرأى، ولم نتح لهم فرصة الصعود إلى الأجهزة القيادية ولم نسند إليهم مهام أو مسئوليات لكننا لم ندرك أننا كنا، فى الحقيقة، ندمر أنفسنا، لقد حصرنا أنفسنا فى دائرة مفرغة لانسمع داخلها سوى أصواتنا فلم نستطع أن نتطور. والشىء نفسه يمكن أن يقال بالنسبة للمجتمعات. فنحن لانستطيع أن نتجاهلها أو نمارس عليها الضغوط أو نمنعها من التعبير عن نفسها. فإذا ما حاولنا أن نفعل ذلك فعلينا أن ندرك أن الانفجار قادم لا محالة.

عزيزى الرئيس ..المشاركون الأعزاء

هناك بعض الأمور التى لا يمكن المساومة عليها فى عصرنا الراهن، ومن هذه الأمور هوية الجماعات العرقية وحقها فى الحياة والأمن. فإذا ما احترمت هذه الحقوق فإن كثيرا من المشكلات يمكن أن تحل ـ فيما أرى ـ من تلقاء ذاتها. إن بلدان البحر المتوسط تواجه، كما قلت فى البداية ، مشكلات عديدة، وأود أن أطرح هنا بعض الحلول:

● هناك ـ شئنا أم أبينا ـ أناس ومجموعات ومجتمعات لا تعيش كما نعيش أو تفكر مثلما نفكر. وهؤلاء لا يمكننا أن نتجاهلهم كما لا يمكننا أن نصل إلى شىء باستخدام القوة معهم أو بالاستخفاف بهم أو التهوين من شأنهم أو بممارسة العنف معهم. ولو كان ذلك فى استطاعتنا، لما كان العالم قد تحول اليوم إلى بحيرات من الدماء.

ولست أرى هنا سبيلا آخر سوى التسليم بحق الجماعات العرقية فى الوجود والحياة.

● إن الهوية التى نرفضها اليوم قد تكون هى من يتفاوض معنا على المائدة نفسها غدا،

وهؤلاء الذين حاربناهم بالأمس قد يصبحون أصدقاء لنا غدا. إن على البشر، أفرادا ودولا ومجتمعات، أن يتآلفوا فيما بينهم. ذلك أن الحياة نفسها ماهى إلا ائتلاف. إننا نتآلف مع زوجاتنا فى البيت ومع زملائنا فى العمل فلماذا لانوسع من نطاق تلك الائتلاف؟ إن هذا ليس بالأمر السهل ولكن علينا أن نركب الصعاب.

الرئيس العزيز. المشاركون الأعزاء

إننى أؤمن أن هذا المؤتمر هو مؤتمر تاريخى، فهو يتطلع إلى إيجاد حلول فى مرحلة بالغة المشقة. ولكن مؤتمرنا لاينبغى له أن يكتفى بذلك، بل يتعين عليه أن يلتمس السبيل لتحقيق المزيد وهناك أود أن أطرح عليكم الاقتراحات التالية:

● يمكن للجان السلام والتضامن فى منطقة البحر المتوسط أن تجتمع فى حالات الطوارىء. ويمكن لهذه اللجنة أن تضطلع بمسئولية عقد الاجتماعات وطرح أفكار وقرارات وتشجيع المبادرات لدى وقوع مشكلات خطيرة فى المنطقة كمشكلات الحرب والبيئة والتوترات.... إلخ.

● يمكن كذلك إصدار نشرة لتنسيق جهود لجان السلام والتضامن فى المنطقة.

●يمكن أن تكون هناك مشروعات مشتركة بين لجان السلام والتضامن على نطاق ضيق فى البداية على أن يجرى التوسع فيها مستقبلا، وتشمل هذه المشروعات البيئة والصحة والثقافة فى المنطقة.

شكرا لإصغائكم.

ينحدر الأكراد عن الميديين القدماء، وهم من أصل هندى ـ أوربى. ومن ثم فهم يتمايزون من كل الأوجه عن جيرانهم العرب الساميين وعن الأتراك الذين وفدوا من فيافى آسيا الوسطى قرب نهاية القرن الحادى عشر. وإذا كان الأكراد ينتمون، على الصعيد اللغوى، للعائلة اللغوية الإيرانية نفسها، فإن ثمة فوارق دينية واجتماعية كبيرة بينهم وبين الإيرانيين.

إن هذا الشعب ـ الشعب الكردى ـ الذى يتألف اليوم من ثلاثين مليون نسمة، قد أنشأ، على مر تاريخه، سلسلة من الدول والإمارات، إلا أنه لم يتمكن قط من إقامة دولة مستقلة بذاتها تبسط سيطرتها الدائمة على كل أراضى كردستان. ففى القرن الحادى عشر كانت تحكم بلاد الأكراد ثلاث إمارات مستقلة (يحكمها آل شداد وآل حسنويه وآل مروان) لم يكن يربطها بخليفة بغداد سوى ولاء دينى رمزى. وكان يمكن لإمارة واحدة من هذه الإمارات أن تجد، بمرور الوقت، سبيلا إلى بسط هيمنتها على الإمارتين الأخريين وتقيم بذلك دولة تحكم كردستان كلها. إلا أن موجات العشائر المتحدثة بالتركية التى تدفقت من فيافى آسيا الوسطى قد حالت دون حدوث هذا التطور الطبيعى. وبعد ذلك بقليل، وعلى وجه التحديد فى القرن الثانى عشر، كان يمكن لواحدة من الأسر الحاكمة وهى أسرة الأمير الكردى صلاح الدين، أن تنظم نفسها تدريجيا لتشكل امبراطورية إسلامية يتولى الأكراد قيادتها، أى لتشكل شيئا شبيها بالامبراطورية العثمانية التى يتولى قيادتها الأتراك، إلا أنه، فى هذه المرة، جاءت هجمات المغول فى القرن الثانى عشر لتغير الهياكل السياسية فى المنطقة تغييرا كاملا.

وبعد أربع سنوات من العلاقات التى كانت عاصفة فى أغلب الأحيان، أمكن أخيرا إيجاد أسلوب للتعايش بين الأكراد والأتراك، فقد منح السلطان العثمانى للأكراد قدرا كبيرا من الحكم الذاتى مقابل أن يتحالفوا معه عسكريا ضد الفرس الشيعة فى حالة نشوب حرب.

وحين غزت فكرة الدولة ـ الأمة والقومية ـ التى كانت نتاجا للثورة الفرنسية، الامبراطورية العثمانية القديمة فى بداية القرن التاسع عشر، حاول بعض الأمراء الأكراد إقامة كردستان مستقل وموحد. لكن العثمانيين استطاعوا أن يقمعوا هذه المحاولات بفضل المساندة متعددة الأشكال المقدمة من البريطانيين والألمان. وقد أصبح هذا التدخل من جانب الدول الأجنبية، اعتبارا من النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ملمحا من الملامح الدائمة لتاريخ الأكراد.

وفى أغسطس ١٩٢٠ أكدت معاهدة سيڤر الدولية، بناء على طلب الرئيس الأمريكى وودرو نيلسون، فى المواد من ٦٢ إلى ٦٤ فى القسم الثانى، حق الأكراد فى إقامة كردستان مستقل. إلا أن هذه المعاهدة مالبثت أن أصبحت لاغية بعد الانتصارات العسكرية التى أحرزها الجنرال التركى مصطفى كمال. وفى ٢٤ يونيه ١٩٢٣ عقدت فى لوزان، بدون تمثيل كردى، معاهدة جديدة بين الحلفاء وحكومة أنقرة، اعتمدت ضم الجزء الأكبر من كردستان إلى تركيا، وكانت فرنسا قد ضمت قبل ذلك، فى أكتوبر ١٩٢١ أقاليم كردية هى: الجزيرة وجرابلس (كبانية) وكرد داغ، إلى سوريا الخاضعة لانتدابها.

وفى يناير ١٩٢٥ أوفدت عصبة الأمم المتحدة بعثة لتقصى الحقائق . فى إطار الإعداد لقرارها بشأن مصير ولاية الموصل الكردية التى تنازعتها تركيا والمملكة العراقية التى كان البريطانيون قد أقاموها حديثا. وبعد شهرين من البحث والتقصى خلصت هذه البعثة إلى نتيجة مفادها أن سبعة أثمان السكان المعنيين لاتريد العودة إلى الخضوع لسيطرة الأتراك، ولا الانضمام إلى العراق، بل تريد إقامة دولة كردية مستقلة.

وعلى الرغم من هذه النتيجة البالغة الوضوح، استطاعت بريطانيا أن تقنع مجلس عصبة الأمم فى ديسمبر ١٩٢٥ بضم هذا الإقليم الكردى إلى العراق لأنه بدون بترول كردستان وثرواته الزراعية لن تتوافر للمملكة العراقية مقومات البقاء. وهكذا قسم إقليم كردستان العثمانى بين ثلاث دول وطنية حديثة النشأة هى تركيا والعراق وسوريا.

أما عن كردستان الإيرانى فقد ضم إلى إيران بقيادة أسرة بهلوى المالكة.

وفى يناير ١٩٤٦ أقام سكان إقليم مهاباد الكردى، فى أرضهم الحرام الواقعة بين منطقتى الاحتلال السوفييتية والبريطانية، جمهورية كردستان التى سحقتها قوات طهران بعد وجود لم يستمر أكثر من أحد عشر شهرا وسلسلة من الإنجازات الرمزية المهمة. وبذلك أصبح تقسيم كردستان بين الدول الأربع (تركيا وإيران والعراق وسوريا) نهائيا.

ومنذ تقسيم كردستان بين هذه الدول الأربع والشعب الكردى يتعرض بصفة مستمرة لقمع شرس ولإنكار هويته.

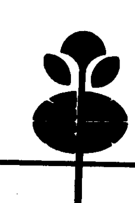
ففى تركيا يسمون الأكراد «الأتراك الجبليين» أما كلمة كردى فهى محرمة، وظلت أى إشارة إلى الأكراد محظورة حتى عام ١٩٨٩ حيث تم السماح بالاستخدام الشفهى فقط للغة الكردية، ومنذ أن تولت السيدة طانسو جيلر رئاسة الوزارة فى تركيا لم يفتأ حال الأكراد يتدهور، والان أصبح العسكريون مطلقى اليد فى الأقاليم الكردية التى تخضع للنظام الاستثنائى للأحكام العرفية وحالة الطوارىء. وثمة حملة عسكرية ضخمة تضم ٢٠٠ ألف جندى وشرطى و٤٥ ألفا من الجنود الإضافيين المحليين، وأكثر من ٥٠ ألفا من رجال البوليس سواء بالملابس المدنية أو بالزى الرسمى فضلا عن الوحدات الخاصة لمكافحة التمرد، وهؤلاء جميعا يعززهم الطيران، تشن حربا كاملة يعامل فيها كل الأكراد، الذين يرفضون التعاون وحمل السلاح ضد مواطنيهم، معاملة الأعداء، وتلجأ القوات التركية إلى الإرهاب المنتظم وإلى استخدام فنون «الحرب الخاصة» إخلاء وتدمير ٨٧٦ قرية ونحو عشر مدن معروفة بأنها مؤيدة للخصم أو يصعب الدفاع عنها. واغتيال نحو ألف من المثقفين الديمقراطيين والليبراليين، من بينهم خمسة وستون قائدا ونائبا برلمانيا من حزب قانونى ولكن ينظر إليه باعتباره مؤيدا للأكراد، ورفع الحصانة البرلمانية، منذ ثلاثة أسابيع، عن سبعة نواب أكراد ينتمون إلى هذا الحزب نفسه اتهموا على وجه التحديد بجريمة «الانفصالية» لأنهم تحدثوا صراحة، فى خطب مختلفة، عن المسألة الكردية وضرورة إيجاد حل سياسى لها.

أما عن نظام الحكم الذى يتولاه آيات الله فى إيران والذى يرفض أدنى فكرة تتصل بالديمقراطية، فإنه لا يفتأ يرتكب عمليات اغتيال بشعة لقادة الحزب الديمقراطى لكردستان

الإيرانى. ولكن لاشك فى أن العراق هو البلد الذى لقى فيه الأكراد أسوأ مصير عرفوه على امتداد تاريخهم، منذ تولى البعثيين للسلطة وهم يشنون حرب إبادة ضد الأكراد: تدمير أكثر من أربعة آلاف قرية، عمليات النفى، وسياسة «حرق الأرض» مع استخدام جميع أنواع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية. وبلغت هذه المخططات ذروتها لدى الهروب الجماعى لأكثر من مليونى كردى عراقى فى أبريل ١٩٩١ . ـ ومع الأسف ـ أنه لم يرتفع صوت واحد من بلدان المنطقة (البلدان العربية والبلدان الإسلامية) لكى يدافع عن الشعب الكردى فى محنته، أما المجتمع الدولى الذى عبأ جهوده، وإن كان قد تأخر فى ذلك، فقد ساعد الأكراد العراقيين على العودة إلى مساكنهم الأصلية، وبعد قرار الحكومة العراقية سحب إدارتها من المناطق الكردية وفرضها الحظر على كردستان، قامت الأحزاب الكردية العراقية، لكى تملأ الفراغ الإدارى، بتنظيم انتخابات ديمقراطية وتعددية ومتعددة الأحزاب فى ١٩ مايو ١٩٩٢ فى سبعين فى المائة من الأراضى الكردية الخاضعة لسيطرتها، وأسفرت هذه الانتخابات عن تشكيل حكومة وحدة وطنية وإعلان دولة اتحادية فى إطار الحدود العراقية القائمة. إلا أن الوضع الاقتصادى يظل هشا. وهو مايرجع إلى الحظر المزدوج: فالحظر الدولى المفروض على العراق كله يقترن بالحظر العراقى المفروض على المناطق الكردية.

إن الثلاثين مليون كردى الذين يعيشون على أربع حدود مهمة فى منطقة استراتيجية بدرجة كبيرة توجد بها الموارد الهيدروليكية الرئيسية وجانب كبير من الحقول البترولية فى الشرق الأوسط ـ يشكلون عاملا أساسيا من عوامل السلام والاستقرار فى المنطقة. ومن حقهم، مثلهم مثل أى شعب آخر فى المنطقة، إن لم يكن أكثر، أن يكون لهم وطن وأن تكون لهم دولتهم، وإذا كانت السياسة الواقعية تحول دون أن تكون لهم دولة، فإنه ينبغى على المجتمع الدولى أن يتحرك لكى يضمن للأكراد، داخل البلدان الأربعة التى يتوزع شعبهم فيها، حقوقهم الثقافية والوطنية الأولية.

المعهد الكردى بباريس
عقيل محمود



الحظر المفروض علي ليبيا

هيو ستيفنس

سيدى الرئيس
السيدات والسادة
أيها الأصدقاء

لقد استمع هذا المؤتمر إلى كثير من الحجج القوية التى تؤكد أهمية التنمية الاقتصادية وإقامة علاقات أكثر عدالة بين الشمال والجنوب وتوسيع نطاق التعاون الديمقراطى والاجتماعى فيما بين شعوب البحر المتوسط. ومن هنا لانملك إلا نحس بالأسف إذ نجد حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وقد انتهجت فى الآونة الأخيرة سياسة تتناقض مع هذه الأهداف جميعا، وهى سياسة المواجهة مع ليبيا التى لم تقتصر آثارها الوخيمة على ليبيا وحدها بل شملت شعوب البحر المتوسط كلها.

إن فرض الحصار على بلد بأسره أمر لايمكن تبريره إلا فى حالة واحدة، هى حالة وجود تهديد واضح ومباشر بالعدوان وضرورة هذا الحصار لمنعه. وحتى فى هذه الحالة هناك قضايا قانونية وإنسانية مهمة لايمكن تجاهلها. لكننا لانجد فى حالة ليبيا مثل هذا التهديد الواضح، بل نجد جيرانها، ومنهم مصر ورئيسها السيد حسنى مبارك، يطرحون المرة بعد الأخرى مقترحات معقولة لتسوية القضايا موضع الخلاف بين ليبيا وخصومها، وكان موقف ليبيا من هذه المبادرات واضح الإيجابية والمرونة.

ومن المؤسف أن نلاحظ أن التفسير الوحيد الممكن لاستمرار الولايات المتحدة وحلفائها فى فرض الحصار على ليبيا، هو رغبة هذه الدول فى إيجاد نظام للعقوبات وتطويره ليصبح أداة لممارسة الضغط على بلدان العالم الثالث التى تنتهج سياسات مستقلة تتعارض مع المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للقوى المهيمنة التى تقودها الولايات المتحدة. والواقع أن كثيرا من بلدان العالم الثالث يعتمد الآن اعتمادا متزايدا على الواردات من الأغذية والأدوية وغيرها من المؤن الضرورية. وإذا كان لدى البلدان الغنية نسبيا، مثل ليبيا أو العراق، من

الموارد مايتيح لها على الأقل أن تصمد أمام هذه العقوبات، فإن فرض العقوبات على بلدان أقل حظا، كباكستان أو السودان اللتين تلقيان مثل هذه التهديدات من الولايات المتحدة خلال الأشهر الأخيرة، من شأنه أن يؤدى على الفور إلى خلق وتوسيع مناطق جديدة للفقر المطلق والمجاعة والحرمان فى العالم الثالث.

ولا أرانى فى حاجة إلى أن أؤكد، فى مؤتمر كمؤتمرنا هذا، أن هذا التهديد الموجه إلى شعوب العالم الثالث ليس هدفا من أهدافنا! وحسبى الآن أن أشدد أمام هذا المؤتمر على نقطتين:

النقطة الأولى تتعلق ببريطانيا. فعلى الرغم مما أستشعره شخصيا من سعادة وامتنان لوجودى بينكم اليوم، فإننى آسف مع ذلك للظروف التى تجعل من مشاركة رجل انجليزى فى مؤتمر لبلدان البحر المتوسط أمرا مناسبا ومقبولا. فبريطانيا قوة من قوى البحر المتوسط وما كان ينبغى لها أن تكون! فلتقم الحكومة البريطانية بحل مشكلاتها، ولتقم أولا بمنح حق تقرير المصير للشعب الأيرلندى كله! فليس لبريطانيا أن تملى على ليبيا أو على أى شعب آخر فى منطقة المتوسط أو فى أى مكان، دروسا فى العدالة الدولية أو فى الديمقراطية الدولية.

الأمر الثانى هو الأسف البالغ الذى نستشعره كممثلين للمنظمات غير الحكومية، إزاء اخفاق مجلس الأمن فى تمييز موقفه عن موقف الدول الثلاث دائمة العضوية المصممة على استمرار العقوبات. إن تاريخ الأمم المتحدة يجسد آمال ومطامح وأمانى ملايين غفيرة من البشر على امتداد العالم كله، فى السلام وعدم الانحياز. ولاشك فى أننا كنا نود لو وقفت الأمم المتحدة، وهيئتها القيادية، معنا فى هذه القضية الخطيرة، ويتعمق هذا الشعور لدينا إذ ينعقد مؤتمرنا هذا فى مصر التى ترتبط أوثق ارتباط بنشأة وبتاريخ حركة عدم الانحياز.

الأصدقاء والزملاء

لا يخالجنى شك فى أن مؤتمرنا سيضم صوته إلى صوت الملايين التى تطالب بالمبادرة إلى إنهاء العقوبات المفروضة على ليبيا والتى تتطلع إلى حل جميع مشكلات منطقة البحر المتوسط على أسس تكفل الاستقلال الإقليمى والسلام.

أشكركم على حسن إصغائكم.

أيها الأصدقاء الأعزاء

أنقل إليكم تحيات وتقدير أصدقائكم فى ليبيا لاهتمامكم بما ترتب على الإجراءات الظالمة من أضرار وما إدراجكم لموضوع الحصار على الشعب الليبى ضمن جدول أعمالكم إلا دليل على اهتمامكم بما يعانيه الشعب الليبى من اجراءات قسرية ظالمة واسمحوا لى أن أعرب أمام حضراتكم عن جملة من الحقائق والأرقام باختصار تعكس الأضرار المترتبة على تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٧٤٨ وهى محصورة خلال الفترة من ١٩٩٢/٤/١٥ وحتى ١٩٩٣/٤/٣٠ ونحن الآن فى مارس ١٩٩٤ ، وبالتالى فإن الأضرار قد ازدادت أرقامها ارتفاعا وتاثيراتها اتساعا وأننى آمل أن يصدر عن مؤتمركم مايدين الإجراءات الظالمة ضد الشعب الليبى وسوف أسلم نسخة من التقرير لأمانة المؤتمر لتتولى توزيعه عليكم.

وفيما يلى باختصار بعض الأضرار التى تسبب فيها قرار مجلس الأمن رقم ٧٤٨ منذ تطبيقه بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٥ .

● نتيجة لتطبيق الحظر الجوى على الشعب الليبى نتجت الكثير من الآثار والانعكاسات السلبية البالغة الخطورة من أمثلة ذلك عدم التمكين من إيفاد حوالى ٨ آلاف و٥٢١ حالة مرضية مستعصية يتعذر علاجها محليا والتى يتوجب سفرها مباشرة إلى الخارج عن طريق الجو خاصة الحالات التى كانت تنقل عن طريق الإسعاف الطائر أو طائرات النقل الجوى الأخرى مثل حالات مرض القلب وزرع الكلى وانفصال الشبكية وجراحة المخ والأعصاب وزرع النخاع الشوكى.. إن ٢٣٠ حالة من هذه الحالات الخطيرة التى لايمكن نقلها برا قد لاتبحتها أثناء نقلها عبر الطرق البرية إلى مطارات الدول المجاورة ونظرا لخطورة الحالة وبعد المسافة وصعوبة اجتياز الطرق البرية بالسرعة المطلوبة لإسعاف المريض فإنه يعنى الحكم مسبقا على هؤلاء المرضى بالموت ـ عرقلة برامج زيارة الأساتذة الأخصائيين الطبيين

والمحاضرين المدعوين من مختلف جامعات العالم فى مختلف التخصصات الطبية للقيام بعلاج بعض الحالات المرضية المستعصية والمداخلات الجراحية الدقيقة وللمشاركة فى الامتحانات الجامعية والمساهمة فى الندوات والمؤتمرات العلمية والطبية التى تعقد داخل الجماهيرية وبالمقابل تعذر على كثير من الأطباء والأساتذة الليبيين المشاركة فى العديد من المؤتمرات الدولية والحلقات الدراسية التى تقام فى أنحاء العالم الأمر الذى أدى إلى الحرمان من الاطلاع والمشاركة والاستفادة.

● اعتذار الكثير من العناصر الطبية والطبية المساعدة عن العمل بليبيا نتيجة للصعوبات التى واجهتهم ويبلغ عدد العناصر المتعاقدة معها بمختلف المرافق الصحية وتعذر حضورهم إلى ليبيا حوالى ٢٥٠٠ عنصر بل وهناك أكثر من ١٠٠ عنصر طبى وطبى مساعد يتقدمون باستقالاتهم شهريا حيث وصل تعداد المستقيلين حتى نهاية مارس إلى حوالى ١٢٠٠ عنصر طبى مما سبب ارباكا فى سير الخدمات الطبية بالمرافق الصحية.

● تأزم الحالة المرضية للعديد من مرضى الحساسية وذلك بسبب تأخر وصول بعض الأدوية التى تستورد بطلبية خاصة وسريعة إضافة إلى تأخر وصول مواد التشغيل الضرورية الأمر الذى أدى إلى وفاة أكثر من ٢٠٠ طفل رضيع فى المستشفيات بالجماهيرية ووفاة أكثر من ٥٠ سيدة ليبية أثناء الوضع.

● عرقلة البرنامج المشترك المتفق عليه مع منظمة الصحة العالمية حيث تم إلغاء أو تأجيل أغلب زيارات الخبراء وفرق العمل المكلفة من قبل منظمة الصحة العالمية الأمر الذى شكل ويشكل عائقا لتطوير القطاع الصحى ويعرقل برامج الرعاية الأساسية فيها ويعرض التعاون الصحى للخطر ويحول دون بلوغ غايات المنظمة فى تحقيق استراتيجية الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ .

● تأخر وصول شحنات الإمداد الطبى وصعوبة الإفراج عنها لعدم وصول معلومات وعينات الشحنة فى حينها كما أصبح هناك صعوبة وإرباك لتوريد وتخزين جميع الأمصال والطعومات واللقاحات ومشتقات الدم والهرمونات ومفاعلات اختبارات الإيدز واليود المشعة

وتعرضها للتلف والهلاك نتيجة لاستيرادها عن طريق البحر.

● تأخر طلبيات الإمداد الطبى من أدوية وأجهزة ومعدات ومستلزمات بلغ عددها ١٥٦ طلبية تتعلق بالأمصال واللقاحات ومفاعلات المختبرات ومواد التشغيل حيث بلغت القيمة الإجمالية لها حوالى ٥٠ مليون دولار.

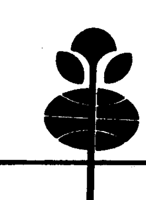
● نتيجة للحظر الجوى ازدادت حركة المرور على الطرق البرية الرابطة بالدول المجاورة مما أدى إلى زيادة حوادث المرور فقد ارتفعت إلى ضعف ماكانت عليه فى السابق ونود أن نشير هنا إلى أن الحادث الأليم الذى أودى بحياة المرحوم إبراهيم بكار وزير الداخلية والعدل فى ١٩٩٣/١/٦ أثناء عودته إلى وطنه بعد حضور اجتماع وزراء الداخلية العرب الذى عقد فى تونس.

● ونتيجة لتطبيق الحظر المفروض على الجماهيرية فقد تعرض الاقتصاد الوطنى لأضرار بالغة كما تأثرت الأنشطة الاقتصادية من هذا الحظر حيث بلغ ما أمكن حصره من الخسائر المباشرة ما قيمته حوالى ٣ مليارات دولار.

● كما تسبب الحظر فى تدنى الانتاج الزراعى والنباتى بنسبة تقدر بحوالى ٤٠٪.

هذه جملة مما تعرض له الشعب الليبى ونحن نأمل فى الجماهيرية أن يقف مؤتمركم بالتنديد بهذه الإجراءات الظالمة فى بيانه الختامى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



التطرف والعنصرية
خطـــر مشــــترك

بالنسبة للملاحظة اللى قدمها الدكتور فيما يخص التركيبة الاجتماعية والبشرية للمجتمع الجزائرى أنها تختلف نوعا ما عن المجتمع المصرى والملاحظة أتفق فيها كثيرا فيما يخص الديانة، فالشعب الجزائرى بنسبة أكثر من ٩٩٪ مسلم.. الأغلبية الساحقة فيه سنية وتتبع مذهبا واحدا هو المذهب المالكى على خلاف مصر أو بقية الأقطار العربية التى تعيش فيها نسبة من المسلمين.. أو مجموعة من المسلمين ومجموعة من المسيحيين وداخل المسلمين البعض شيعة والبعض سنة وداخل السنيين مالكيون أو حنفيون.. بالنسبة للمجتمع الجزائرى كله مسلم سنى مالكى.

فى البداية أشكر اللجنة المصرية للتضامن والتعاون لدول البحر الأبيض المتوسط على استضافتها لهذا المؤتمر والجهود التى بذلتها فى فترة قصيرة كما أشكر اللجنة اليونانية وأخص بالشكر السيدة «ماريا غازى» التى مكنت ممثلا عن الجزائر من الحضور للمساهمة فى الحوار والنقاش بين المنظمات غير الحكومية ومن خلالها الشعوب خدمة لها ولتضامنها، وأشير إلى أن هذا الموضوع لازال يحتاج إلى الدراسة وتختلف فيه الآراء كثيرا حول أسبابه ومظاهره وكيفية التعامل معه وأعتبر هذه مساهمة متواضعة جدا لموضوع من هذا النوع جديد على المجتمع الجزائرى فلم تقدم دراسات كافية حوله وأنا شخصيا لأول مرة أحاول معكم بطلب من اللجنة اليونانية وعلى رأسها السيدة ماريا غازى أن أقدم ما أراه حول هذا الموضوع.. فأعتذر عن النقائص التى تبرز فى هذه المداخلة.

المقدمـــــة..

عرفت الشعوب والأمم فى تاريخها القديم والحديث على الأقل مظهرا من مظاهر التطرف والتعصب أدت فى كثير من الحالات إلى العنف، والعنف أو التطرف مورس فى الماضى ويمكن أن يمارس فى المستقبل من قبل أنظمة الحكم تحت ذرائع مختلفة سياسية..

أيديولوجية.. ثقافية.. دينية أو اقتصادية والشيء نفسه بالنسبة للجماعات أو التنظيمات السياسية أو غير السياسية سواء فى صراعها مع أنظمة الحكم أو فى صراعها مع بعضها سواء داخل الأقليم الواحد أو خارجه.

كثير من الشعوب منها الجزائر كأحد مظاهر التطرف من قبل الدول المستعمرة أدى إلى الاضطهاد ونسف خيرات كثير من هذه الشعوب فذلك يمكن من الذكر تطرف وتعصب النازية والفاشية اللتين تسببتا فى حربين عالميتين زهقت منهما ملايين الأرواح البشرية وولدت الحقد والكراهية عوض المحبة والتسامح بين كثير من الشعوب. ولا ننسى أن نذكر التعصب والتطرف الصهيونى الذى تسبب فى تشريد شعب بأكمله من أرضه وحرمانه من أبسط حقوقه المدنية والسياسية.

ودول البحر الأبيض المتوسط بقدر ما عرفت فيما بينها جسورا للتعاون والتسامح والتقارب بين شعوبها وحضاراتها وثقافاتها المتنوعة حيث قدمت إسهامات مهمة للإنسانية فى ميادين الفكر والثقافة والعلوم فإنها أيضا لم تخل من بروز مظاهر التعصب والتطرف التى أدت فى بعض الأوقات إلى حروب دموية وهنا أشير إلى نقطة قالها الأستاذ المصرى أن الجزائر مقارنة بكثير من الدول تعتبر دولة حديثة ذات عمر يناهز حوالى ٣٠ أو ٣٢ سنة والجزائر بحكم قربها من أوربا الغربية واحتكاكها الدائم مع شعوب ومؤسسات هذه الدول وبحكم وجودها فى افريقيا وانتمائها إلى العالم العربى الإسلامى ساهمت فى دعم التضامن والتعاون بين شعوب العالم الثالث من جهة ودول الشمال خاصة المطلة على البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى.. أضف إلى ذلك كونها وإلى زمن قريب أحد المراكز المهمة لدعم الشعوب الضعيفة فى الحرية والمطالبة بالحرية والاستقلال والعدالة، كما تعرفون فقد عرفت الجزائر استعمارا استيطانيا رهيبا استهدف سلب خيراتها واضطهاد شعبها وطمس ثقافتها وهويتها وانتمائها الحضارى والجزائر اليوم تواجه مشكلات اقتصادية صعبة كبقية كثير من بلدان العالم الثالث ورغم الأخطار المرتكبة من قبل أنظمة الحكم المتعاقبة منذ الاستقلال. بالدولة والاستقلال الوطنى فإن الأزمة الحالية يشعر أنها ترجع أيضا إلى

مخططات أطراف خارج الجزائر التى لم يعجبها الخط والمنهج الاستقلالى الذى سلكته الجزائر والدور الذى لعبته خلال العشريات الماضية فى حوار دول الشمال والجنوب والدعم والمساندة التى قدمتها للشعوب الضعيفة.

ومن نتائج هذه الأزمة نزوح بعض الشباب إلى التطرف وفيما يلى أحاول أن أسرد بعض العوامل الداخلية والخارجية التى أدت إلى هذه الظاهرة والتى تحتاج للتعميق فى البحث والدراسة.

أولا: العوامل والأسباب الداخلية:

١ ـ الأسباب الاقتصادية والاجتماعية..

أولا: انهيار أسعار النفط.. لقد أدى انهيار أسعار النفط الذى تعتمد عليه الجزائر بنسبة عالية جدا فى جلب مداخلها من العملة الصعبة إلى توقيف مشروعات الاستثمار التنموى وتزامن ذلك أيضا مع وصول وقت تسديد ديون الجزائر الخارجية الطويلة والمتوسطة المدى وتفاقم مشكلة المديونية أدى بالجزائر إلى الخضوع إلى بعض شروط المؤسسات المالية والدولية والمتمثلة خصوصا فى خفض الانفاق الحكومى ورفع الدعم من قبل الدولة على أسعار المواد الأساسية التى تعتمد عليها الفئات ذات الدخل الضعيف إضافة إلى تجميد الأجور مما أدى إلى إحداث أضرار بليغة بالمستويات المعيشية لنسبة عالية جدا من المجتمع خاصة الشباب مع العلم أن أكثر من نسبة ٧٥٪ من الشعب الجزائرى هم دون الـ ٣٠ سنة وتجدر الإشارة أيضا أن نسبة ٨٠٪ من مداخل الجزائر بالعملة الصعبة تذهب لتسديد الديون الخارجية والفوائد المستحقة من ذلك والنسبة الباقية يستغل جزء منها لاستيراد المواد الغذائية الأساسية نظرا لعدم وجود اكتفاء ذاتى فى هذه المواد ذات الاستهلاك الواسع من الحبوب.

ثانيا: ارتفاع كبير فى البطالة خاصة فى أوساط الشباب الناتج عن توقيف مشروعات التنمية والتزايد السكانى إضافة إلى التوسع فى النظام التعليمى حيث يحظى قطاع التربية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا باكبر ميزانية نتج عنه ارتفاع نسبة الخريجين من المعاهد والجامعات يقابلة فى الوقت نفسه ضعف استيعاب القطاعات المختلفة لهؤلاء الخريجين مما ولد لديهم شعورا باليأس والإحباط والتشاؤم.

ثالثا: إنتشار واسع للأنشطة التوفيرية مما أوجد قطاعا عاما ماليا غير رسمى وفشل الحكومات فى التحكم فى نشاطاته وضبطه وتوجيهه لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية.

رابعا: توسيع الفجوة بين أقلية تملك الكثير وأغلبية لم تستطع مواجهة تكاليف معيشتها اليومية فى ظل ارتفاع مستمر لنسب التضخم وتجميد للأجور وانعدام لفرص العمل خاصة أن هذه الأغلبية تشعر إلى حد الاقتناع أن ثراء هؤلاء لم يكن بالطرق الشرعية.

الأسباب أو العوامل السياسية والثقافية:

إضافة إلى العاملين الاقتصادى والاجتماعى المذكورين سالفا فإن لهذين العاملين أيضا تأثيرهما المباشر وغير المباشر على نزوح البعض إلى التطرف ويمكن إجمال تلك الأسباب فى النقاط التالية:

١ ـ عدم قدرة النظام على استيعاب القوى الاجتماعية والسياسية الجديدة فى المجتمع للتعبير عن آرائها فى فترة التسعينات والثمانينات على الخصوص وهي الفترة التى شهدت فيها زيادة كبيرة فى عدد السكان ونسبة المتعلمين.

٢ ـ التحول السريع من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية فى فترة قصيرة جدا مع ضعف كبير فى القواعد والضوابط التى تحكم الممارسة الديمقراطية فلم يستطع البعض استيعاب ذلك التحول الكبير الذى طرأ على النظام السياسى فى الجزائر وظهور أحزاب سياسية وجمعيات مختلفة ذات طابع ثقافى واجتماعى واقتصادى وغيرها أدى بهم إلى الرفض الكلى لهذا التحول وللطريقة التى تم بها ومن ثم اللجوء إلى التطرف ونعنى هنا بالتطرف ليس من جانب واحد فقط، فهناك من رفض الديمقراطية وممارساتها عن طريق الانتخاب لأنه يمثل أقلية فى المجتمع ولاتمكنه من الوصول إلى السلطة وطرف آخر أراد استغلال الظروف الاقتصادية الصعبة التى يعيشها الشباب واستعمار الواعى فى الدين القوى جدا لدى الشعب الجزائرى لإجهاض التجربة الديمقراطية فى الجزائر باسمها.

٣ ـ تكوين شعور كبير لدى نسبة كبيرة من الشباب بأن هناك تهديدا ومحاولة إزاحة للغتهم وثقافتهم من قبل مايسمى بالثقافة العالمية بصفة عامة لمواقع تأثيرها حتى داخل حدودها الإقليمية فى ظل غياب شبه كلى لحوار جاد بين الثقافات خاصة المتوسطين منها مع العلم أن محاولات الاستعمار الفرنسى فى الجزائر لم تزل بعد ومازالت عالقة فى أذهان الكثير من الشعب الجزائرى حين منع تدريس اللغة العربية فى المدارس ورفض هويتهم وانتماءهم الحضارى واعتبرهم جزءا لايتجزأ من فرنسا.

العوامل الخارجية:

بدون التقليل من أهمية العوامل الداخلية المذكورة فإن للعوامل الخارجية تأثيرها على الأوضاع الداخلية لكثير من الدول وهى إحدى الأسباب غير المباشرة المؤدية إلى التطرف ويمكن أن نذكر منها مايلي:

١ ـ سرعة التحولات الدولية وإعادة نمو الشعور القومى والدينى فى كثير من مناطق العالم من أوربا وافريقيا وآسيا والشرق الأوسط ومع انهيار المعسكر الاشتراكى والاتحاد السوفييتى سابقا دفع بالكثير من هذه الشعوب إلى الانكماش والانغلاق على ذاتها.

٢ ـ تتحمل الدول الغنية القسط الكبير من المسئولية فيما تعانيه الدول الفقيرة والسائرة فى طريق النمو من معاناة وفقر وجهل، فانهيار أسعار النفط واستمرار ارتفاع أسعار المواد المصنعة وعدم العمل على تخفيف عبء المديونية الذى يثقل كاهل الدول الفقيرة ويستنزف مواردها المالية كل هذا يساعد على وقف مشروعات التنمية وزيادة معدل البطالة فشعوب الدول النامية تشعر بوقوع إجحاف كبير فى حقها من قبل الدول الصناعية فدول الجنوب تزداد فقرا بينما دول الشمال تزداد ثراء.

٣ ـ استمرار محاولات التدخل والهيمنة من قبل الدول المستعمرة لتلك الدول المستعمرة فالبعض لم يتخلص بعد من تلك النظرة الاستعمارية القديمة.

٤ ـ ازدياد ظاهرة كره الأجانب فى أوربا وإعادة ظهور تنظيمات عنصرية هناك مع وجود نسبة عالية من العمال الأجانب فى بعض البلدان وخاصة عمال جزائريين فى فرنسا، كان أحد العوامل التى أدت بالبعض من الشباب الجزائرى إلى التطرف أيضا.

وخلاصة القول فإنه فى اعتقادى أن كل هذه العوامل الداخلية من اقتصادية وسياسية وخارجية كونت لدى فئة الشباب على الخصوص شعورا باليأس والإحباط وفقدان الأمل وأوجدت بيئة ملائمة للإنغلاق والتطرف المؤدى إلى العنف الفردى أو الجماعى، ولمواجهة مثل هذه الوضعية الصعبة فإن ذلك يتطلب حسب رأيى الشخصى إجراءات سواء من قبل السلطة فى الجزائر أو من قبل الأحزاب والمنظمات والجمعيات داخل الجزائر أو خارج الجزائر.

وأولي هذه الإجراءات هو العمل على إيجاد فرص لتوظيف الأعداد الهائلة من الشباب العاطل عن العمل وهذا يتطلب مناصب شغل عن طريق إحداث مشروعات تنموية جديدة فى مختلف القطاعات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والحرفية.

ونظرا لتأثير ثقل المديونية الخارجية على ذلك فإنى أعتقد أن لحكومات دول المتوسط دورا فى مساعدة الجزائر وتفهم وضعيتها وهنا يأتى دور المنظمات غير الحكومية والضغط على الحكومات على إعانة الدول النامية، فالضغوطات الممارسة على الجزائر من قبل المؤسسات المالية الدولية وفرض بعض الحكومات باللجوء إلى إعادة الجدولة لن يزيد الوضع إلا تفاقما وتدهورا حسب منظور الحرب.

ثانيا: خلق حوار حقيقى وعميق بين ثقافات دول البحر الأبيض المتوسط تنطلق من الاحترام المتبادل ومقاومة نظريات التطرف مهما كان نوعها ومهما كان وجودها..

ثالثا: مساهمة المنظمات غير الحكومية عن طريق الحوار ووسائل الضغط المتاحة لها على جعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة سلام وأمن واستقرار لجميع الشعوب المطلة عليه.

رابعا: على المستوى الداخلى فإنى مقتنع أن استمرار الحوار بين جميع التشكيلات السياسية الجزائرية فيما بينها أو بين التشكيلات السياسية والسلطة هو الطريق الأنجح لحل مشكلات الجزائر مهما كانت تعقيداتها فهو الطريق الأسلم للتقليل من أضرار التطرف ومنع ظهور أنواع أخرى.

خامسا: لابد من تعميق التجربة الديمقراطية فى الجزائر ومواصلتها مهما كانت الصعوبات فهى أحد المكاسب المهمة للشعب الجزائرى الذى كافح وناضل من أجلها وبغض النظر عن الظروف الصعبة التى نمر بها وآثار السرعة فى تطبيق الديمقراطية والتعددية السياسية فإنها فتحت المجال لإنشاء ٦٢ حزبا سياسيا وحوالى (١٢) ألف جمعية ثقافية اقتصادية واجتماعية أثرت الساحة السياسية والثقافية بأفكار وآراء مهمة ومفيدة للمجتمع والإنسانية.

سادسا: تخفيف المظالم الاجتماعية ومعاناة الفئات الأكثر حرمانا عن طريق وقف رفع أسعار المواد الأساسية وزيادة الأجور والعمل على إيجاد حل تدريجى لمشكلة السكن والدول

الأوربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط يمكن لها أن تساهم فى تخفيف الكثير من أعباء ومعاناة هذه الفئات بإقامة مشروعات استثمار فى ميادين الفلاحة والصناعة والخدمات وغيرهـــا وإمكـــان مساعـــدة أو الضغط على الحكومات لإسقاط على الأقل جزء من الديـــــون الخارجيـــــة.

وأشكر اللجنة المصرية على احتضانها لهذا اللقاء مرة ثانية وأشكر جميع المنظمات الحاضرة وأرجو أن أكون قد ساهمت فى الحوار حول أهم أحد الموضوعات التى تهم بلداننا وشعوبنا وأنا على يقين أن لهذه المنظمات غير الحكومية دورا كبيرا لدفع التضامن والتعاون لجميع دول البحر الأبيض المتوسط لما فيه مصلحة هذه الشعوب مهما كان اختلاف الحكومات ومساندة التنظيمات غير الحكومية فى الجزائر لنضال وكفاح الشعب الفلسطينى من أجل نيل حريته واستقلاله وكذلك تضامنها مع شعب البوسنة والهرسك.. وشكرا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

● كلمــة د. ميــــلاد حنـــــا:

لابد لى ابتداء أن أقول بعض الملحوظات الشكلية:

الملحوظة الأولى: هى أننى لم أعلم بأننى سألقى حديثا فى هذا المؤتمر إلا صباح اليوم ومن ثم فلدى ملحوظات سريعة ليست منظمة تنظيما دقيقا.

الملحوظة الثانية: هى أن الجدول الذى أعطى لى مترجم باللغة العربية كان يقول بأن الجلسة الثانية من الساعة ٣,٣٠ ـ ٥,٣٠ ومن ثم فقد ارتبطت بموعد مهم الساعة الثالثة فمعذرة فإننى سأترك هذه المنصة الساعة الثالثة.

الملحوظة الثالثة: هى أننى لاحظت فى هذه الجلسة موضوعا بعنوان «الإرهاب والعنصرية خطر مشترك» أنها أتت بمتحدثين الأول عن الجزائر والثانى عن مصر وانتهزت فرصة وسوف تستمعون فورا عن الجزائر هى أن أقول أن الجزائر ليست مصر وأن مصر ليست الجزائر وكتب فى هذا الأمر مقال فى الأهرام ويكلى الأسبوع الماضى آثار جدلا فى مصر وهى أن التركيبة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية فى مصر تختلف تماما عن الجزائر رغم ماقد يبدو على السطح للجانب الشمالى للبحر الأبيض المتوسط أن هناك علاقة متناظرة بين مصر والجزائر وهذا غير صحيح.

مصر دولة قديمة عمرها منذ أن توحدت فى دولة واحدة منذ الملك مينا منذ ٣١٥٠ سنة قبل الميلاد ومن ثم فمصر دولة قديمة عمرها ٥ آلاف سنة بهذه الحدود وهذه المعانى، والجزائر جزء من الصحراء الكبرى لم تتكون لها معالم ولا حدود ولا حتى شخصية ولا قومية، وكانت جزءا من الصحراء الكبرى «سايحة» مع تونس ومع المغرب .. أيضا فى أثناء الحركة الوطنية المصرية عام ١٩١٩ شارك الأقباط والمسلمون فى الحركة الوطنية فى وعاء واحد فتكونت المواطنة ـ كما قال أخونا هنا ـ حته المواطنة دى مسألة مش موجودة فى الجزائر، ففى مصر هنا أنا مصرى دى حتة مهمة قوى وبالتالى أنا مصرى قبطى أنا مصرى مسلم ماتفرقش لكن أنا مصرى لكن فى الجزائر فيه تطابق بين الحركة الوطنية

وبين الإسلام ولهذا السبب العلم الجزائرى عبارة عن هلال وحتة بيضاء وحتة خضراء وحتة صفراء.. حتة صحراء وحتة خضراء والهلال يبقى فيه تطابق بين الفكرة الوطنية والفكرة الدينية ودا جانب مهم جدا من الناحية الثقافية. مصر ثقافة لها ساقان.. الساق الأول الإسلام المصرى والساق الثانى هو المسيحية القبطية المصرية ويختلف الإسلام المصرى ثقافة عن كل أنواع إسلام آخر فى العالم، فالإسلام المصرى إسلام له وجه سنة.. له دماء شيعية.. له قلب قبطى وله عظام فرعونية وما تشاهدونه الآن من صراعات فى مصر هو ليس بين الأقباط والمسلمين كما يبدو على السطح ولكنه صراع بين الإسلام المصرى الذى يؤمن به جميع المسلمين المصريين ويحترمه جميع الأقباط المصريين وبين إسلام آخر مستورد أصولى وهو إسلام حضارة من البدو ولا علاقة له بالحضارة الزراعية المصرية.

فى هذا الإطار ظهرت مع وجود البترول ومع انتهاء الحرب الباردة ومع اختفاء النظرية الماركسية ظهرت جميع أنواع الأصوليات فى العالم وتفجرت وقد ساعد ذلك بوضوح وجود الصهيونية.. الصهيونية هى نوع من أنواع العنصرية وكان هناك قرار من الأمم المتحدة بهذا الشأن وبعد حرب ١٩٦٧ المصريين وجميع أنواع العرب فكروا قالوا إذا كان ربنا بتاع الصهيونية بتاع ٣ ـ ٤ ملايين قدر يخليهم يكسبوا الحرب مانشوف ربنا بتاعنا اللى بتاع ألف مليون لازم يكون أقوى شوية من ربنا بتاع الـ ٥ ـ ٦ ملايين ولهذا السبب على طول راحت نازلة على السطح فكرة الأصولية الإسلامية فى العالم العربى بعد ما كان العالم العربى بيرتقى تدريجيا فى عصر النهضة وفى تطور ليبرالى منطقى.

فى مصر توجد ديانتان وثقافة واحدة يعنى أنا شخصيا من الناحية الدينية أنا مش متدين لكن من الناحية الدينية أنا مسيحى قبطى لكن لى شعبية كبيرة جدا فى مصر وماعنديش عقدة ولا فيش تناقض بينى وبين الإسلام المصرى، لكن أنا ضد الأصولية الإسلامية مش لأنى مسيحى.. أنا ضد الأصولية الإسلامية لأنها ضد مصر..

فى الجزائر فيه البربر والعرب ففيه ثقافتان وفيه ديانة واحدة فهنا (E) بين مصر وبين الجزائر فى غاية الجمال.. مصر فيها تعددية دينية وثقافة واحدة.. فى الجزائر فيه ديانة واحدة وثقافتان ومن هنا هذه جنور جذرية جديرة بالتأمل.

فى مصر الدولة بتحارب الإسلام عن طريق البوليس والشرطة وعلشان كدا مش حاينفع

لأن لازم الحرب تكون حرب فكرية وثقافية ولهذا السبب فالموقف صعب، نظام التعليم مخترق بواسطة الإسلاميين.. التليفزيون مخترق بواسطة الإسلاميين والجوامع مخترقة بواسطة الإسلاميين والكنائس مخترقة بواسطة الأصوليين المسيحيين فالمناخ العام الثقافى غير موات للثقافة المصرية الأصيلة ولكن المشكلة فى مصر ليست صعبة لأن الأمر لا يحتاج أكثر من كشف غطاء عن التاريخ المصرى والثقافة المصرية والحضارة المصرية وهو دا الموضوع اللى المثقفين المصريين مهمومين فيه إلى حد كبير.

كما قلت الثقافة المصرية لها ساقان ساق إسلامية مصرية وساق مسيحية مصرية الدولة علشان ترضى الإسلاميين قالت الثقافة القبطية تختفى فالثقافة القبطية اختفت والأقباط لأنهم ناس طيبين لم يحتجوا، لكن اللى حصل أن الثقافة المصرية بقت مصابة بشلل الأطفال وعمالة الثقافة المصرية تعرج الآن لأن هى مابين الإسلام البدوى ومابين الإسلام المصرى فى الحالة دى لو سبت أنت دى. دى زى جسم الإنسان مفيش فيه جهاز مناعة مفيش فيه كرات دم بيضاء.. مفيش فيه ثقافة تقاوم يبقى اللى يكسب هو المرض الجديد بتاع الأصولية الإسلامية. الدولة قعدت ١٠ سنوات تزايد على الإسلاميين الأصوليين.. الأصوليين بيقولوا إحنا مسلمين الدولة بتقول احنا مسلمين أكثر منكم ففضلت الدولة تنشر الإسلام متوهمة أن نشرها للإسلام حيث سيأخذ المصريين للإسلام المصرى اللى حصل العكس أن الحكومة لما عملت هذه الحركة تحول المجتمع إلى مجتمع إسلامى مسلم مصرى محب يستزيد من الإسلام فقط إلى الإسلام الأصولى وهى دى المرحلة الدقيقة الحرجة الثقافية اللى بتمر بها مصر.

من وجهة نظرى أنا شايف أن فيه معرض شهير فى باريس وأنا باستمع للحضارة الفرنسية، المؤتمر اللى فى اللوفر حاليا فانا شايف أن أوربا متيمة بالحضارة الفرعونية أكثر من المصريين ودا راجع لأسباب دينية لأن فيه كراهية الأصولية الإسلامية الثقافية ومابين الفرعونية والمسيحية المصرية والإسلام المصرى، الاثنان لهما قاعدة واحدة مشاركة هى الحضارة الفرعونية ولهذا السبب اللى أدعوا إليه باعتبارى عضوا فى المجلس الأعلى للثقافة الان بأنادى بإحياء الثقافة الفرعونية لكى يقتنع المصريين أن مفيش حاجز بينهم وبين الفراعنة ولو دا تم ثقافيا وحضاريا يبقى الاثنين قاعدين على شىء مشترك وهو الحضارة الفرعونية. طبعا كل هذا كلام ثقافى عظيم جدا لكن كما قال الأخ اللى قبلى

المشكلات مش حاتتحل إلا إذا حلينا مشكلة التفجر السكانى، مصر ٦٠ مليونا فى سنة ٢٠٣٠ حاتبقى ١٠٠ مليون يعنى فيه ٤٠ مليونا تانيين مش عارفين نوديهم فين.. مشكلات التضخم والغلاء والمساكن ومشكلات البطالة فهذه مشكلات حقيقية وعاجلة جديرة بالتفكير.

ماجعلنى أحضر اليوم بحماس شديد هو أنى شاعر بأن ربما يحل مشكلات العالم كله البحر الأبيض المتوسط لأنه حضارة العالم كلها نشأة هنا كله بدأ فى مصر اتنقل لليونان.. فينيقيا.. إيطاليا أسبانيا وكل حضارة العالم من ٤ ـ ٥ آلاف سنة موجودة فى البحر الأبيض المتوسط والبحر الأبيض المتوسط له خصائص غريبة جدا أن الشمال بتاعه أوربى غنى علمانى عقلانى.. جنوبه إسلامى ومتدين وفقير ومن هنا البحر المتوسط هو الوحيد ومثل هذا الاجتماع قد يكون والله أعلم فى ساعات بتيجى كده... فى تاريخ العالم أن مجموعة صغيرة مثقفة أن ربما فك أزمات العالم عليها. أنا شايف المصيبة اللى بيحضرها الغرب أن الغرب عاوز يعمل حرب حول الإسلام مصيبة كبيرة قوى وماحدش حايقدر يحل المصيبة دى إلا مثل هذه التجمعات حول البحر المتوسط لأن دا نوع من أنواع التخلف الحضارى أن إحنا حانعمل حرب صليبية فى القرن الـ ٢١ هذا أمر مرفوض وغير منطقى.

. فى النهاية أقول عبارات قصيرة جدا بالتلغراف عن بعض ما أراه شخصيا وفقا للكلام اللى سمعته الآن عما أسميه جملة القيم بتاع القرن الـ ٢١ .

إحنا حتى الآن عايشين بمجمل قيم مش القرن الـ ٢٠ .. إحنا مش عايشين هنا فى مصر فى القرن الـ ٢٠ إحنا عايشين فى الألفيه الثانية يعنى إحنا عايشين من سنة ١٠٠٠ إلى سنة ٢٠٠٠ فاحنا مازلنا فى العصور الوسطى، سنة ٢٠٠٠ حاتنقل نقلة جديدة عاوزة مفاهيم جديدة.. فى القرن الـ ٢٠ فى أوربا الحوار كله كان حول الصراع.. صراع الطبقات.. الصراع بين المستعمر والمستعمر.. صراع بين الأثرياء والفقراء، فكلمة الصراع إذا استثنينا فيها فى القرن الـ ٢١ حاينتهى بنا الأمر إلى صراع بين الإسلام والغرب ودى حاتبقى نكسة حضارية كبيرة قوى.

إحدى سمات القرن الـ ٢١ أنه إحنا كنا شايفين إن اللى بيحكم العالم ناس سياسيين والناس السياسيين طلعوا ناس نصابين لأنهم بيشتغلوا بالانتخابات ماعندهمش عمق يتملقوا الجماهير لا يتكلموا بالصدق والقرن الـ ٢٠ حكم بالجنرالات والعسكر، والعسكر عندهم بمب ومخهم فاضى وبالتالى بيضرب بالرصاص، المثقفين ماعندهش غير مخ وقلم

رصاص وورقة ومالوش مصالح أو تطلعات، فأحد سمات القرن الـ ٢١ مثل هذه الاجتماعات الصغيرة هى حكم المثقفين لما يجتمعوا السياسيين مع بعض يلووا ذراع بعضهم لما يجتمعوا العسكريين مع بعض يضربوا بعض بالبمب لما تجتمعوا مثقفين كما حصل اليوم من جنسيات مختلفة وثقافات مختلفة وإخواننا بتوع الترجمة الفورية بيخلونا نتصل مع بعض الواحد زى ماقال أخى اللى قبلى بينسى ثقافته وينسى ديانته وينسى جنسيته ويذكر أنه إنسان.. من هنا لو سادت هذه القيمة فى القرن الـ ٢١ بأن المثقفين بيأخذوا دور فى اتخاذ القرار بجوار السياسيين وبتوع البمب والعسكر يجرشوا بقى كفاية عليهم لحد الحرب الباردة والبوسنة والهرسك ويقفلوا.. إذا تم هذا وحصل حوار بدل من الصراع.. ودى مسألة صعبة جدا ـ لكن علشان دا يتم حايعوز مفاهيم أكبر بين المثقفين.

النقطة الثانية : هى أن التنوع ظاهرة كونية الزهور أحمر وأخضر وأصفر.. الحيوانات جميع الأشكال والألوان.. الستات كلهم جمال لكن مفيش اثنين زى بعض والرجالة أيضا.. باختصار أن أمخاخنا لازم تكون مختلفة يعنى التنوع.. أنا أسمرانى وأتكلم عربى لكن هذا لا يمنع أنى كإنسان هذا التنوع الأبيض والأحمر والأخضر حضاريا قبول مبدأ التنوع ظاهرة كونية لازم الناس تحترمها وإذا كانت دى قيمة محترمة ستؤدى إلى إقلال فكرة التعصب.. أيضا فكرة الأديان.. بالضرورة فكرة متعصبة مش ممكن أبدا لأن أنا كاثوليكى .. أنا مسلم.. يبقى أنا مسلم لازم أعتز بالإسلام وإلا الإسلام ينفرط عقده والمسيحية تنفرط.. إذن الدين فى جوهره هو انتماء ـ والصهيونية واليهودية ـ هو إنتماء تعصبى لكن ثبت عبر تاريخ الحياة أن مفيش دين كذب.. الديانات كلها ظهرت فى مصر فى الفراعنة دى قضية ثقافية لن نتكلم عنها ـ اليهود أخذوا فكرة الأديان والعالم الآخر من مصر والمسيحية جاءت من صلب اليهودية وكان مفروض المسيحية تقضى على اليهودية لأن المسيح جاء لليهود ولا حصلش أنها قضت على اليهودية.. وجاء الإسلام آخر رسالات السماء علشان يقضى ـ الولد يقش ـ زى الكوتشينة ـ وماحصلش ولا قش ولا حاجة أهو الإسلام موجود والمسيحية موجودة وطلع من جوا «الكاثلكة» مارتن لوثر علشان يغير ويكثر «الكاثلكة» انتشرت البروتستانتية وظلت «الكاثلكة».. من هنا ستظل فكرة الأديان موجودة ولن يستطيع دين أن يقضى على الثانى ولا الغرب حايقدر يخلص على الشرق والإسلام يبقى واهم وعبيط لو أنه فكر أنه حايعمل جيش من المجاهدين الأفغان والسعودية علشان يقضى على

الغرب فكرة عبيطة وهبلة وسخيفة.. ومن هنا لابد من التعايش والمنافسة فى إطار اعتزاز كل واحد منا.. أيضا فكرة جديدة أطرحها هى التوازن بين القيم الروحية والقيم المادية.. أوربا مشيت وقالت «.................» ومشيت أوربا وطلعوا القمر لكن الإنسان شعر بنوع من الفراغ النفسى وبالتالى حصل رده إلى الدين فيه دين معتدل وآخر متعصب ودا اللى جعل الأصولية تنمو وأتصور أحد القيم فى القرن القادم هى إيجاد صياغة متوازنة بين قيم دينية بسيطة عقلانية فردية وليست جماعية بالمشاركة مع القيم العقلانية العلمية المتجردة.. هذه الصياغة حاتأخذ وقت علشان تتم لكن هذه الصياغة إن تمت حاتحل عديد من المشكلات فى العالم.

خامسا: الإنسان كائن اجتماعى مفيش إنسان يقدر يعيش لوحده فكرة التضامن.. فكرة إن إحنا قاعدين مع بعض.. فكرة ان احنا بنروح لبلادنا وبنرجع نجتمع كل ٣ سنوات.. هذا الإنسان المجتمعى لديه انتماءات هذه الانتماءات بعضها موروث وبعضها مكتسب الموروث أنا أنتمى لأسرة .. أنتمى لعائلة.. لقبيلة.. لدين.. لمذهب هذه الإنتماءات لونى أبيض.. أصفر.. أخضر.. كل هذه الانتماءات موروثة ليس لى فضل فيها.. أنا طلعت مصرى قبطى.. أسمر ليس لى أى فضل فى هذا ولا لأى واحد ومن ثم فكرة ان الإنتماءات الموروثة توجد التعصب هى فكرة هبيلة لأن أنا أعتز باللى أعمله لكنى أعتز بأن أنا لقيت نفسى مولود فى مصر أو خواجة أو فى السويد فكرة هبيلة ومن ثم الانتماءات المكتسبة هى انتماءات الأيديولوجى، إنتماءات للمهنة حتى الإنتماء للوطن إنتماء موروث وتوجد انتماءات عظيمة جدا وهى الانتماءات لحقوق الإنسان مشكلات البيئة.. مشكلات المرأة.. مشكلات الكون كله.. من هنا على الإنسان أن يوجد توازنا بين الانتماءات الموروثة يعتز بها لكن لا يصل الاعتزاز إلى درجة التعصب وانتماءات أيديولوجية أو رياضية أو فنية أو غيرها ثم جملة انتماءات إنسانية علينا أن نسعى لتنميتها.. إنتماؤنا اليوم للبحر المتوسط هذا الإنتماء أرقى من الإنتماء للوطن.. ثم لما تنتمى لحقوق الإنسان وللمرأة وللبيئة هذه تجعلنا ننتمى إلى الإنسانية ككل.

فى النهاية لا أرى حلا، القرن الـ ٢٠ كان قائما وفق توازن دستورى مشهور ألا توجد السلطة التنفيذية الحكومة والسلطة التشريعية البرلمان والسلطة القضائية تحكم وسادت أوربا هذه المفاهيم، وهذه المفاهيم أصبحت متخلفة ولاتوفر لا الأمان للمجتمع ولا التقدم.. ومن ثم القيمة اللى الكل يدعو إليها وهى أن القرن الـ ٢١ يقوم على توازن آخر جديد هى

الدولة ككل وهذه الدولة بالضرورة لابد أن تكون ديكتاتورية حتى ان زعمت أنها ديمقراطية ولا أمريكا ولا انجلترا ولا فرنسا كل دول نصابين.. الدولة معناها state معناها الجيش وبوليس معناها قهر.

القطاع الثانى هو قطاع الـ Business اللى قطاع عام وقطاع خاص والجنرال موتورز وميستوبيشى... إلخ، والشركات متعددة الجنسية وهذا قطاع شرس وقبيح لأنه يجرى من أجل الربح حتى وإن كان الربح من أجل قهر الإنسان ولهذا السبب لن يكون هناك توازن فى القرن القادم إلا بالجمعيات الأهلية والتطوعية والنقابية والخيرية، وأنا شايف طول ما أنا قاعد اسمع الـ N. G. O ولهذا السبب أنا سعيد إن بقيت أخيرا عضو مجلس إدارة فى مؤسسة عالمية تدعو إلى نشر فكرة المشاركة الشعبية لأن هى دى الديمقراطية الحقيقية وهذه الأفكار فى مجملها ستقود إلى الخير.

أختم وأقول بأن ظاهرة التعصب والإرهاب هى ظاهرة فكرية وأن التعصب يبدأ فكرا ورؤية واقتناعا قبل أن يحمل السلاح ويضرب ومن ثم لايمكن أن تحل إلا من خلال الثقافة ولكى يكون ثقافة علينا أن ندرس قضيتين.. جملة ثقافة عامة تشمل البشر جميعا وهذا هو واجب المثقفين فى كل أنحاء العالم.. ثم دراسة الخصوصية فى القطر الواحد أزعم أنى قعدت ذاكرت مصر وألفت كتب علشان أعرف إيه الجذور المصرية وإيه الخصوصية المصرية فى مصر أو فى الجزائر ومن ثم فإن مثل هذه المجتمعات حول البحر المتوسط هى اجتماعات فى غاية الأهمية لأن العالم كله حضاريا وثقافيا بدأ من ظهور التاريخ حتى العصور الوسطى حول البحر المتوسط ومن ثم لابد ان نكثف اجتماعات المثقفين فى البحر المتوسط بجميع الأشكال ليس السياسيين وإنما الأطباء فى البحر المتوسط.. المهندسين فى البحر المتوسط.. العمال.. المرأة فى البحر المتوسط لأن هذا الأمر هو .. وليس رجال الدين.. أنا مش ضد رجال الدين لكن رجال الدين لوحدهم مش هايجيبوا حاجة لأن كلهم مصابون بـ (كلمة أجنبية) اللغة أنه يتكلم بها للديانة الأخرى خلاف اللغة اللى يقولها لنفس أنصاره ولكننى ما أدعو إليه هو مزيد من الحوارات بين جميع المثقفين فى البحر المتوسط لأن فى ذلك الخلاص ليس للبحر المتوسط وحده وإنما لمستقبل العالم والعنصرية والإرهاب.

شـــــــــكرا

إن المنظمة الثقافية التى أمثلها، هى منطقة ذات تاريخ وتقاليد لايتجاهلان المشكلات الاجتماعية للشعوب وجراحها الدامية الناجمة عن المواجهات الكبرى. فالإنسان وحضارته وقيمه، بل ووجوده ذاته، مهددة جميعا من جراء هذه المشكلات الدامية. ومن هنا فإننى أتساءل: ماهو السبيل الذى يتيح لنا، نحن الذين نعتبر أنفسنا خداما ومبدعين للثقافة، أن نضم صفوفنا لنطالب بتطبيق ضوابط ومبادىء لنظام دولى عام يقوم على الوسائل السلمية، مستخدمين لذلك صوتنا القوى القادر على الإقناع، وعلى النفاذ إلى وجدان الرأى العام الذى يوليه اعتبارا خاصا.

لكن هل يمكن أن يوجد حقا نظام دولى يخضع لمبادىء وضوابط؟ هل ثمة منطق يمكن أن يحكم هذا النظام؟ وهل ثمة إمكان لقيام حوار حقيقى؟

إن الأوضاع الشاذة التى تخلق المآزق وتعصف بالأمن وتفضى إلى المواجهات الدامية، ناجمة - كما هو معروف - عن التصادم بين المصالح الكبرى والصراع بينها وعن التركز البالغ للثروة والسلطة فى أيدى البعض. فهذا التركز للسلطة والثروة من شأنه أن يؤثر على مسار كثير من التناقضات الاجتماعية والتاريخية التى تنشأ على المستوى الإنسانى النفسى البحت.. فالخلافات العرقية والدينية والقومية، والخلافات الأخرى الأقل شأنا، يمكن تداركها بسهولة من خلال الحوار على مبادىء معترف بها وثابتة نظريا. وذلك إذا لم تصبح هذه الخلافات موضعا لاستغلال المصالح المتصارعة بما لديها من سطوة على فرض إرادتها.

ولكن أكان من الممكن ألا توجد هذه المصالح المتصارعة وألا تغذى - بالتالى - المذابح المنظمة والأحداث الأليمة التى تشكل فصول ومشاهد المأساة الجماعية المعاصرة بكل ماتستهلكه من وقود بشرى وبكل ماتجره من ويلات لشعوب غير مهيأة لمواجهتها بل لم يدر بخلدها أنها ستواجهها.

إنه طريق واحد وواقع يفرض نفسه بلا هوادة.. ابتداء من «عاصفة الصحراء» والتهديدات بالتدخل إلى الأحداث التى تشهدها يوغوسلافيا السابقة.. ومن الخطوط الخضراء إلى الهجمات المجنونة التى يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون فى الأراضى الفلسطينية المحتلة. وهذا الواقع كله، بجلاديه وضحاياه، هو الذى يشكل الإنسانية فى جملتها.

إن الإنسانية المعاصرة تدفع ثمن النقائص فى الديمقراطية والمبادىء الإنسانية وهما العنصران الأساسيان فى ثقافتها. فالإنسانية فى عصرنا لاتريد أن تتخلى عن العنف الذى عرفته فى أحلك عصور تاريخها، ويكتسب هذا العنف طابعا فريدا وغير مسبوق بحكم مايقف وراءه من قوى تكنولوجية وتكنوقراطية عاتية.

أهى حضارة على شفا الانهيار؟ وهل ينتهى الأمر بالبشرية أن تدفن نفسها تحت حطام هذه الحضارة؟ إن الإجابة على هذا السؤال تتوقف علينا.. فهى مرهونة بموقفنا من الحياة والإبداع.. وهذا الموقف لاتحدده الأقوال بل تحدده الأفعال. وهو لا ينبغى أن يبدأ مع اشتعال أوار المواجهات بل قبل اشتعالها بوقت طويل حتى لاتتحول العواطف المتأججة إلى حريق ينشر الموت والدمار بل إلى نور تتوهج به شعلة الحياة والإبداع.

فإذا كنا مستعدين حقا لاتخاذ هذا الموقف، فإن علينا أن نشرع منذ الآن ـ وعلى أوسع نطاق ممكن ـ فى تحرك اجتماعى واضح الرؤية، تحرك يندرج فى إطار حركة منظمة يعبر عنها هذا المؤتمر الدولى الذى يحدونا الأمل فى أنه سوف يمضى قدما إلى الأمام ليوسع من نطاق اتصالاته ويؤكد وجوده ومكانته الدولية.

التطهير العرقى.. إحراق بيوت المهاجرين.. الجرائم العنصرية.. تشديد قبضة التشريعات الأمنية.. العدوان على حق اللجوء.. انبعاث اليمين المتطرف وتحوله إلى ظاهرة عادية ومألوفة فى الحياة اليومية.. هكذا تبدو الصورة اليوم فى شمال البحر المتوسط على حين يشهد جنوبه زحفا متواصلا للاتجاهات السلفية. وهكذا يصبح الانكفاء على الذات، وإيصاد الأبواب والإنغلاق، والمواجهة بين الهويات، نزعة يتسم بها هذا العصر الذى نعيشه.

إن العلاقات بين الشمال والجنوب تتطور فى مناخ يتسم بخصومة متزايدة ويحكمه منطق استعمارى جديد. وإذا كان من المؤكد أن العوامل الاقتصادية والجيوبوليتيكية والاستراتيجية هى التى ستشعل فتيل المواجهات القادمة، فمن الخطأ الفادح أن ننسى جذورها الضاربة فى التاريخ ـ وفى التاريخ الاستعمارى بصفة خاصة ـ وأن نغفل كذلك عن جانبها الثقافى. ذلك أن جذور هذه المواجهات كامنة أيضا فى رؤية كل مجتمع للآخر وفى الصورة التى يراها كل لنفسه وللآخرين.

لكن الواحد منا، كما يقول ألبرت جاكار، لا يستطيع أن يقول «أنا» لأنه يستطيع أن يقول «أنت»، «فأنا» لا أرى صورتى وأحدد هويتى إلا فى مرآة نظرتك «أنت». ذلك أن الآخر موجود دائما فى الطريقة التى نحدد بها هويتنا، حتى وإن كان ذلك على سبيل المقابلة والتعارض، كأن نضع مثلا «الوطنى» فى مقابل «المهاجر»، و«ابن البلد» فى مقابل «الأجنبى»، و«الغربى» فى مقابل «الشرقى».... إلخ.

وفى مناخ هذه المواجهة تترسخ جذور الخوف من الأجنبى، فهذا الخوف، شأنه شأن كل المخاوف، يتسم بالميل نحو التضخم المستمر حتى يفلت فى النهاية من كل سيطرة للعقل. وهذا الخوف من الغريب ـ مما هو مختلف عنا ـ يولد النفور والرفض، ويدفعنا إلى اللوذ بما هو معروف لنا، إلى الاحتماء بالقيمْ التقليدية فى أشد صورها غلواً وتطرفا، يدفعنا ـ باختصار ـ إلى الأصوليات، سواء كانت دينية أم علمانية، وإلى التعبير عن هذا الموقف بالتعصب.

والكيفيات التى يترسخ بها هذا الرفض قد تختلف فى أشكالها وفى صور التعبير عنها. فالبعض قد يضع الأجنبى فى مقابل الأمة. وفى هذه الحالة تؤخذ الأمة على أنها كيان ثابت لايعتريه أى تغيير، وتنكر عليها خصوصيتها ككيان اجتماعى يتغذى ويثرى، شأنه شأن خلايا الجسم البشرى، بما يأتيه من خارجه، بل يثرى بصفة خاصة بما هو جديد وخارجى إذ يتيح له الاستمرار فى الحياة عن طريق التبادل. فالغريب أن الأجنبى عن الجسم الاجتماعى، يعتبر عندئذ خطرا يهدد سلامة الجسم الوطنى. وهذه العنصرية الثقافية ترتكز على رؤية تقول بالحتم الثقافى. ومن هنا نجد جانبا من البضاعة الانتخابية للجبهة الوطنية يتمثل فى مزاعم وهمية تقول باستحالة استيعاب المهاجر بحكم ثقافته الأصلية التى تحول تماما دون هذا الاستيعاب. وهذه العنصرية التفاضلية تقوم على استبعاد الآخر لكونه مختلفا، وعلى رفض مشاركته.. رفض مشاركته المكان، أى استبعاده جغرافيا وفتح الباب لتحويل الفضاء المحيط بالمدن إلى معازل للأجانب بما يترتب على ذلك من سوء للأحوال المعيشية فى الضواحى، وتدهور وإهمال للبيئة الحضرية، وأعمال عنف.. ورفض مشاركته العمل، أى استبعاده من صفوف العاملين والدعوة إلى تفضيل العمالة الوطنية.... إلخ. ويتجلى هذا الموقف فى فرنسا فى الحملة الداعية إلى «شراء المنتجات الفرنسية والبناء بخامات فرنسية»، وهى حملة يتمثل هدفها الرسمى فى مكافحة البطالة ولكنها تؤدى - فى واقع الأمر - إلى تنحية واستبعاد «الآخر» ومنتجاته. ويوضح لنا هذا المسلك العلاقة الوهمية المتكلفة التى تقام بين كائن اجتماعى فى وضع معين (عامل فى حالة تعطل) وبين جنسية معينة، يضفى عليها طابع الخصوصية الثابتة بل وتنسب إليها، فضلا عن ذلك ، المنتجات ذاتها! ويمثل هذه الآليات، وماتشهده من تنام وترابط، نأخذ فى رفض الآخر وننزلق من رفض إلى رفض حتى يصل بنا الأمر إلى استبعاد هذا الآخر، إن لم نصل - فى نهاية المطاف - إلى تدميره.

إننا نشهد الآن تحول العنصرية وتجلياتها فى الحياة اليومية إلى ظاهرة عادية لاتفتأ تزداد اتساعا مع زيادة الاستبعادات الاجتماعية ومع اعتيادنا على رؤية عالم ثالث مهمش ينشأ فى قلب المجتمعات الغنية. وعلينا أن نضع هذه الظاهرة فى موازاة مايحدث على الصعيد السياسى من انبعاث للأفكار اليمينية المتطرفة لدى اليمين الفرنسى الذى يسعى

إلي استقطاب الجمهور الانتخابى لليمين المتطرف وإن كان يرفض فى الوقت نفسه هياكله التنظيمية السياسية. ألم يكن أمرا على دلالته أن تقوم وسائل الإعلام الفرنسية، التى تعكس صورة مجتمعنا، بتسليط الأضواء على الخطر الفاشى فى ألمانيا حين شهدت حوادث إحراق بيوت المهاجرين منذ مايزيد قليلا على العام، بينما صمتت أو كادت حين قام أشخاص تحركهم الأيديولوجية نفسها بإحراق شابين مغربيين أحياء منذ شهرين فى فرنسا تحت سمع وبصر وسائل الإعلام هذه؟

وعلى صعيد التدابير التشريعية الأوربية يحمل الاستبعاد الجغرافى الآن اسم «اتفاقيات شنجن» التى تجعل من أوربا معقلا للأغنياء. ذلك أن معيار التمييز والاستبعاد بحكم هذه الاتفاقيات هو الأوربى وغير الأوربى، فهى تفرق بين المواطن العادى، الذى يحظى بصفة المواطن الأوربى، وغير المواطن الذى لا يحظى بالحقوق نفسها. لكننا نعرف جميعا، رغم ألاعيب اللغة التكنوقراطية الأوربية، أن المستبعدين الذين تطلق عليهم تسمية «غير الأوربيين» هم المغاربة والأفارقة فى فرنسا، والأتراك فى ألمانيا، والهنود فى بريطانيا، ومن شأن هذه التقسيمات ذات الأساس العرقى أن تؤدى، كما حدث فى يوغوسلافيا السابقة، إلي الحرب بكل ويلاتها ومنها التطهير العرقى.

لقد تجلت العنصرية المجحفة خلال العهد الاستعمارى، فقد كان الآخر، الذى أعتبر أدنى من الأوربى ، مطالبا ـ باسم رؤية تدعى العالمية ـ بالانخراط فى الحداثة الاستعمارية. وهذه العنصرية ترتبط بتضخيم مبالغ فيه لقيمة الحداثة. وهاهى الحداثة تكشف فى أيامنا هذه عن حدودها وعجزها عن حل المشكلات التى تولدت عنها، وهى مشكلات يمكن أن نسلكها كلها تحت اسم واحد هو «الاستبعاد».

وكثيرا مايمتزج هذان الجانبان للعنصرية فى الخطاب العنصرى الداعى إلى استبعاد الاخر. فهذا الخطاب ينطوى على فكرة، يحاول أن يحملنا على اعتناقها، تقول بوجود آليات بسيطة ومحددات ثابتة تحكم العلاقة بين أجزاء العالم على أساس تقاليد ثابتة تم اختبارها منذ عهد طويل. ومن هنا يبدو الخوف العقلانى وكأنه يستند إلى شواهد حقيقية تضفى عليه مصداقيته الظاهرية. ويحاول أصحاب هذا الموقف أن يلتمسوا لهم سندا من التاريخ الفرنسى والأوربى فى جوانبه الرئيسية، وبصفة خاصة من التاريخ الاستعمارى بما حفل به من حروب.

وهم يتوسلون أيضا بالمتوهم عن الآخر من خلال الصورة المتخيلة له. ومن هنا نجد التشكيلات السياسية تسعى، على اختلافها، إلى استثمار موضوع الهجرة. فعندما تحدث ڤاليرى جيسكار ديستان، الذى نسوقه هنا كمثل واحد من بين أمثلة عديدة لزعماء سياسيين ينتمون لكل الاتجاهات السياسية الفرنسية تقريبا، عن الهجرة واصفا إياها بالغزو، أطلق العنان لخيالات وأوهام مضيفا عليها المصداقية بقوله هذا.. والواقع أن الخطابات السياسية تضفى مصداقية على أوهام كثيرة بما دأبت عليه من إلهاء للجمهور بمثل هذه العبارات فى سياق الألاعيب التى يشهدها المسرح السياسى الفرنسى. وهكذا أصبحت الهجرة موضوعا للمزايدات الانتخابية، يدلى فيه كل سياسى بدلوه، قبل كل انتخابات تجرى فى فرنسا. ومن هنا وجدنا رئيسا سابقا للجمهورية يضرب عرض الحائط بقرنين كاملين من تاريخ الجمهورية مشككا فى حق المولودين فى فرنسا فى اكتساب جنسيتها. بل وجدناه أيضا، فضلا عن هذا التشكيك فى أحد أسس الجمهورية التى تولى رئاستها لمدة سبع سنوات، يرفض تقليدا استمر العمل به منذ أكثر من ألف عام إذ كان موجودا منذ عهد ملوك أسرة كابيت.

من هنا نرى ضرورة الكفاح الذى يتعين على القوى المناهضة للعنصرية أن تخوضه ضد آثار هذه الأوهام التى اكتسبت مصداقية، وضرورة أن تسعى هذه القوى إلى إعادة الحقيقة إلى نصابها بتسليط الضوء على التاريخ وعلى ثقافة الآخر فى حقيقتها وفى خصوصيتها. إلا أنه لابد من الحذر هنا من تسليط الضوء على جوانب من التاريخ دون سواها، تبرز – كما يفعل البعض – انغلاق المجتمعات وانكفائها على ذاتها، ذلك أن هذا الموقف من شأنه أن يؤدى هو أيضا إلى استبعاد الاخر.

وقد اعتقد البعض أن مواجهة هذه المفاهيم بأفكار أخلاقية مناهضة للعنصرية يكفى لسد الطريق أمام العنصرية، لكن هؤلاء يتجاهلون أن العنصرية لا يحكمها فكر عقلانى. وقد قال أحد الشعراء «إن العنصرى شخص يخطىء الهدف الذى يصب عليه غضبه». ويمكننا أن نضيف إلى ذلك أنه شخص مخدوع ومضلل أشار له البعض إلى كبش فداء جعلوه مسئولا عن الاضطراب الناجم عن التحولات الاقتصادية فى المبادلات الدولية وعن المعاناة التى تولدها هذه الأوضاع.

وهكذا نجد الحكومة الفرنسية، العاجزة عن حل مشكلة البطالة، لاتتخذ إجراء يمس حقوق الجماهير إلا وتسبقه بإجراء ضد الهجرة. فالقوانين الثلاثة الأولى المقترحة التى تنظم دخول الأجانب وإقامتهم وتحدد ضوابط للتحقق من هويتهم، تخلط بين المهاجرين وبين الهاربين من القانون وتعاملهم كما لو كانوا من مهربى المخدرات.. وهذه القوانين التى تزيد وضع المهاجرين سوءا، تؤدى هى نفسها إلى إيجاد آلاف من الهاربين من القانون. فمن المعروف جيدا أن هناك قطاعات كاملة من الأنشطة فى فرنسا تعتمد على عمالة سرية يجرى تجنيدها فى الخفاء وتحصل على أجورها ـ إذا حصلت عليها ـ فى الخفاء. كذلك حين تم اختزال حق اللجوء إلى حدوده الدنيا فأصبح حقا تمنحه الحكومة لمن تشاء وتمنعه عمن تشاء، سبقت هذا الإجراء حملة جرى فيها تشبيه اللاجئين السياسيين بالإرهابيين (إعتقال أعداد كبيرة من الجزائريين والأكراد الذين لاتحيط بهم أى شبهات سياسية). وإذا كنا لا نستطيع أن نصف هذه القوانين بالعنصرية الصريحة، فإننا نستطيع أن نؤكد أنها تخلق مواطنين منتقصى الحقوق، مواطنين من الدرجة الثانية والدرجة الثالثة. فهى تهيىء تربة صالحة للعنصرية حين تمارس التمييز ضد الآخر فى حياته اليومية، وحين تخرجه من الإطار القانونى الذى يحكم معاملة المواطنين (إن لم تخرجه من أى إطار قانونى أصلا)، وحين تجعل وضعه معرضا للخطر. فحقوقه جميعا منقوصة، سواء تعلق ذلك بالحق الذى يكفله له الدستور فى الحياة الأسرية أو بالحق الذى تكفله المواثيق الدولية فى التعليم والالتحاق بالمدارس وفى الزواج دون أن تلاحقه الاتهامات بالغش والتحايل على القانون.

إن هذه الاجراءات تغذى العنصرية وتحاول التغطية على الأزمة وعواقبها. فليس بوسع أحد أن يتجاهل عشرة فى المائة من السكان مستبعدين بحكم البطالة والتشرد والتفكك الاجتماعى، أو أن يغمض عينيه عن القلق الذى يقض مضاجع آخرين خوفا من أن يصبحوا الضحايا الجدد، وأن ينتهى بهم الأمر إلى الانحدار وفقد الكرامة. فأولئك الذين انتهوا إلى السقوط الاجتماعى أو الذين يتهددهم هذا الخطر فى حاجة إلى كبش فداء يلقون عليه مسئولية هذا الوضع. فالعنصرية تجد فى الواقع مرتعها الخصيب حين يتهدد الناس خطر الاستبعاد والانحدار الطبقى والتهميش، أو حين يتصورون أنهم مهددون بهذا الخطر. فهي عنصرية تفتدى بالبؤس والحرمان، وتقوم على الاستبعاد الذى يصبح على هذا النحو سببا

للعنصرية ونتيجة لها فى آن معا. ويقترن بظواهر الانحدار الاجتماعى هذه شيوع شعور بالخوف من الأخطار التى تتعرض لها فرنسا وثقافتها من جراء إيلاء الاهتمام فى بناء أوربا الموحدة للجانب الاقتصادى دون الجانب الاجتماعى، ومن جراء التدويل والتنميط الأمريكى للثقافة.

وتتسارع وتيرة الاستبعاد الاجتماعى هذه بحكم التربة التى تنمو فيها والتى خلت من النسيج الاجتماعى الذى تصنعه الروابط النقابية والدينية والأسرية بل من التواشج الاجتماعى بصفة عامة. فقد كانت الحركة العمالية تحفز المنضوين تحت لوائها على العمل من أجل التأثير على مجريات الحياة وتنمى بذلك أشكالا للتضامن فيما بينهم كذلك كانت الكنائس الصغيرة تمثل، بانفتاحها على العالم الخارجى، سبيلا يمكن المهاجرين الجدد من الاندماج فى المجتمع وهذا الانحسار للروابط الاجتماعية ولأشكال التضامن يؤدى إلى تفتيت الوعى الاجتماعى ذاته، وإلى تزايد هذا التفتيت من جراء انهيار أنماط الحياة القديمة لصالح مايسمى بـ «نظام السوق». والحركات الفاشية فى الشمال والأصولية فى الجنوب إنما ترتكز، على وجه التحديد، على مايولده هذا الوضع الجديد من قلق لم يجد أحد إجابة شافية على مايثيره من أسئلة. ففى مواجهة هذا القلق تعبر هذه الحركات عن نفسها باحتجاج يخفى فى الواقع منطق الاستبعاد و/ أو يضفى عليه شكلا يمكنه من خلاله الإفصاح عن نفسه. وهذا الاحتجاج يتخذ صورة تأكيد الذات على نحو مايتجلى فى شعار «الفرنسيون أولا» الذى تتبناه الجبهة الوطنية فى فرنسا، ثم يتسع هذا التأكيد للذات ليشمل المجال الاجتماعى كله: فرص العمل والإسكان والحياة الحضرية، من خلال ممارسة التمييز والتفضيل. وعلى الصعيد الدينى يؤدى هذا التأكيد للذات إلى التعصب الذى يتجاوز الإطار الدينى الفردى ليشمل المجال السياسى والاجتماعى بأكمله.

ويتمثل دور الحركة المناهضة للعنصرية فى كسر هذه الحلقة فى عدة نقاط فى آن واحد. فمن الضرورى، بادىء ذى بدء، استئناف الحملة من جديد حول مفهوم المواطنة. ذلك أنه لابد من طرح مفهوم جديد للمواطنة فى إطار عقد اجتماعى جديد. فما من مرة تعرضت فيها حقوق الإنسان للنيل منها إلا وكانت الديمقراطية هى الضحية فى واقع الأمر، وما من مرة تعرضت فيها هذه الحقوق للانتقاص منها إلا وكانت حقوق المواطنة هى المصابة فى

الصميم. فلابد أن ترتكز المواطنة على المساواة فى الحقوق، كل الحقوق، بين جميع الأشخاص الذين يقيمون بصفة مستمرة فى بلد ما، مهما اختلفت أصولهم، وإذا كانت هذه الحقوق تشمل بالضرورة حق التصويت، فإنها تمتد كذلك لتغطى جميع القطاعات التى يستشرى فيها الاستبعاد، ومن هنا فهى تشمل أيضا الحق فى المسكن وفى التعليم وفى العمل. فهذه المواطنة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية فى آن معا. وهذا السعى إلى كفالة المساواة فى الحقوق دونما اعتبار للجنسية. تلك الصفة الثابتة الجامدة التى نوصف بها عند الميلاد، يفضى بالضرورة إلى قيام مواطنة إيجابية وثرية وكاملة يشارك فيها الجميع. ولابد أن تشكل هذه المواطنة جزءا من العقد الاجتماعى والأسس السياسية لأوربا الغد بما يتيح تكامل الجميع فى نسيج واحد، وهو ظاهرة مختلفة كل الاختلاف عن التمثل الذى يقضى تماما على ملامح المتمثلين ويحولهم إلى مجرد مصدر للطاقة دون أن يعترف لهم بأى هامش للاختلاف.

ومن الضرورى كذلك أن نتجاوز الإطار الذى يحصر تطبيق حقوق الإنسان فى حدود الفرد، كى ندرجها فى الإطار الرحب للحقوق الاجتماعية والمدنية، وألا نركن فى ذلك إلى مجرد المفهوم القانونى للحق بل إلى أفكار المساواة والحرية التى تقوم عليها الديموقراطية. وحتى لاتكون الجنسية عقبة تحول دون الحصول علي حقوق المواطنة، يمكن أن نجعل الإقامة بديلا لها.

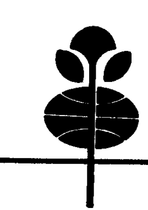
إن الكفاح ضد صور الاستبعاد وضد العنصرية التى تولدها وتغتذى عليها يقتضى ـ بطبيعة الحال ـ شجاعة سياسية كما يقتضى الإقلاع عن ممارسة الديماجوجية فى الخطاب السياسى. فليس السبيل إلى ممارسة الحكم هو إلهاء الرأى العام وامتصاص غضبه وتمرده المشروع بتحريضه على الآخر.. كذلك ليس لأحد أن يحكم مستغلا مايساور الناس من مخاوف ومايتسلط عليهم من أوهام، وأن يلجأ فى سبيل ذلك إلى خلط الأمور ساعيا إلى تصوير المشكلات الاجتماعية على غير حقيقتها بإضفاء طابع عرقى عليها.

كذلك لايمكن لأحد أن يدعى حماية حقوق الإنسان على الساحة الدولية فى الوقت نفسه الذى يبيع فيه طائرات هليوكوبتر تستخدم لتدمير القرى الكردية التى يتعرض اللاجئو ن القادمون منها للمطاردة فى البلاد نفسها التى لجأوا إليها. والحق أن الإنسان ليحار فى

الوصف الذى يصم به أولئك الذين يضربون عرض الحائط بواجبهم فى حماية اللاجئين فيقومون بإبلاغ أسمائهم إلى حكومات بلادهم ونشرها فى الصحف غير أبهين بما يمكن أن تتعرض له عائلاتهم هناك من خطر بالغ. إن شحنات المعونات الإنسانية قد تريح ضمائر المانحين، لكنها لاتعدو أن تكون فى حقيقة الأمر، ورقة توت يحاولون أن يستروا بها نهب البلدان الغنية للعالم الثالث. فهى كالصدقة الزهيدة التى يعطيها البعض كى يخففوا عن ضمائرهم ثم يعودوا بعد ذلك إلى ارتكاب ماكانوا يرتكبونه من خطايا نفسها. فلا نخدعن أنفسنا ونتوهم أن وضع رجل شرطة على كل متر من الحدود سوف يمنع الشعوب الجائعة من البحث عن ملاذ من الجوع فى البلاد الغنية، أو يحول دون تساقط التعساء الراغبين فى التسلل عبر الحدود جثثا هامدة على الشواطىء الأسبانية.

إن علينا أن نقتحم المجال السياسى، بالمعنى الكامل لكلمة «السياسى» هذه الذى يشمل كل مايتعلق بتنظيم الحياة فى المدينة، وأن ندعو الطبقة السياسية إلى العمل لا من أجل تخليد بقائها ولكن من أجل المواطنين ومع المواطنين. فمن واجب المنظمات المناهضة للعنصرية والمدافعة عن حقوق الإنسان أن تكسر هذه الحلقة المفرغة وأن تتضافر مع قوى اجتماعية أخرى لإيجاد حلول سياسية، تتجاوز نطاق المعونات الإنسانية، لمشكلات التخلف، حلول يمثل فيها إلغاء الديون مرحلة ضرورية لا غنى عنها. وينبغى فى هذا الصدد أن تحرص المنظمات غير الحكومية فى سعيها إلى مساعدة العالم الثالث على ألا تقع - تحت ستار المبادىء الإنسانية - فى منطق «رسالة الخلاص» الذى يقوم على «القيم الغربية» وحدها، فمن شأن هذا الموقف أن يؤدى إلى شن حملات صليبية جديدة تتذرع هذه المرة بدعاوى اقتصادية.

إن العنصرية ليست بالقدر المحتوم، والاستبعاد ليس بالعملية التى لاعلاج لها. وعلينا أن نوحد آمال الرجال والنساء الذين يتطلعون إلى قيام نظام اقتصادى عالمى جديد يقوم على الحق وعلى الصداقة بين الشعوب، وأن نحشد طاقاتهم من أجل انتصار مواطنة حقيقية يشارك فيها الجميع.



الرؤى المختلفة لقضايا البحـر المتوسـط

تعاون بلدان حوض البحر المتوسط الأوربية ـ العربية

١ ـ الحالة العامة:

- تكامل اقتصادى أقل وضوحا مما كان عليه فى الماضى
- تكامل اقتصادى ونمو سكانى منعدم فى الشمال.. انفتاح اقتصادى نحو الخارج ونمو سكانى قياسى فى الجنوب.
- الهجرة العربية فى أوربا.
- اختلال التدفقات المالية.

٢ ـ تطور الاتفاقيات بين الجماعة الأوربية والبلدان العربية فى حوض البحر المتوسط.

٣ ـ استخلاصات:

ماذا تفعل أوربا.

مشروع مؤسسة مالية أوربية ـ عربية.

١ ـ الحالة العامة:

تكامل اقتصادى أقل وضوحا مما كان عليه فى الماضى:

إذا مانظرنا إلى أوربا الغربية والدول العربية الواقعة فى حوض البحر المتوسط فسوف نجد مجموعتين من البلدان المتجاورة جغرافيا والمتكاملة اقتصاديا من الناحية النظرية لكن الواقع ليس بهذه البساطة.. فبعض البلدان العربية القريبة. التى ليس لديها بترول، تصدر منتجات زراعية إلى أوربا، ولكن إمكانات التصدير هذه تضاءلت مع انضمام اليونان وأسبانيا والبرتغال للجماعة الأوربية، وإذا ما أخذنا أربعة منتجات زراعية مهمة فسنرى أنه بعد التوسعات الجديدة فى عضوية الجماعة الاقتصادية الأوربية زاد معدل الاكتفاء الذاتى للجماعة الأوربية فى زيت الزيتون من ٨٨ إلى ١٠٩٪ وفى الحمضيات من ٥١ إلى ٨٩٪ وفى

البطاطس من ٩٩ إلى ١٠٠٪ وفى النبيذ من ٩٨ إلى ١٠٤٪.

غير أن التوسع الأخير فى عضوية الجماعة الأوربية، التى أصبحت الاتحاد الأوربى أخيرا، لا يفسر كل الأمور. ذلك أنه ينبغى أن نسجل أن نصيب التجارة العربية من مجمع التجارة الخارجية الأوربية يتضاءل ففى عام ١٩٨٠ كان ٢١٪ من واردات الاتحاد الأوربى تأتى من دول الجامعة العربية، لكن هذا النصيب لم يزد على ٨٪ عام ١٩٩٠ ونجد الاتجاه نفسه فى مجال صادرات بلدان الاتحاد الأوربى حيث كانت ١٩٪ منها توجه نحو بلدان الجامعة العربية فى عام ١٩٨٠ لكنها انخفضت إلى ٩٪ عام ، ١٩٩٠

وعلى العكس من ذلك، نجد أن أوربا تمثل سوقا بالغ الأهمية لبلدان الجامعة العربية، ذلك أن ٣٠٪ من صادراتها موجهة إلى الاتحاد الأوربى وأن ٤٢٪ مما تشتريه البلدان العربية يأتى من الاتحاد الأوربى. ومن الواضح أن البترول يحتل مكانا مهما بين ماتشتريه أوربا من العالم العربى حيث أنه يمثل ٧٠٪ من وارداتها من هذه المنطقة و٤٢٪ من إمدادات أوربا من البترول والغاز.

لكن ليست كل البلاد العربية تقدم البترول والغاز لأوربا. فإذا كانت هذه المنتجات تمثل ٩٠٪ من صادرات ليبيا والجزائر وسوريا إلى أوربا، إلا أنها تمثل أقل من ١٠٪ من صادرات كل من مصر أو لبنان أو الأردن أو المغرب إلى هذه المنطقة.

وهناك أربع دول عربية ترتبط ارتباطا خاصا بالاتحاد الأوربى من حيث صادراتها. ذلك أن ثلاثة أرباع صادرات ليبيا وتونس تذهب إلى الاتحاد الأوربى. أما فى حالة المغرب والجزائر فإن صادراتها إلى الاتحاد الأوربى تمثل نسبة الثلثين. وإذا ما أخذنا دول اتحاد المغرب العربى الخمس معا فسنجد أنها تمثل ٤٥٪ من التجارة بين الاتحاد الأوربى والبلدان العربية.

تكامل اقتصادى ونمو سكانى منعدم فى الشمال، انفتاح اقتصادى نحو الخارج ونمو سكانى قياسى فى الجنوب:

يزداد تكامل أوربا الغربية يوما بعد يوم: فالدول الأعضاء فى الاتحاد الأوربى والرابطة الأوربية للتبادل الحر تحقق فيما بينها أكثر من ٦٠٪ من تجارتها الخارجية. وفيما يتعلق

بالسكان الأوربيين. فإن نموها السكانى السنوى قد انخفض بنسب متفاوتة حسب كل بلد وهو يتراوح بين ١ و صفر٪. بل إن النمو السكانى سيصبح بالسالب فى بعض البلدان قريبا.

وعلى الجانب الآخر فإن الدول الاثنتين والعشرين الأعضاء فى الجامعة العربية، وهى أكثر تكاملا من الناحية الثقافية، ليس بينها من المبادلات الاقتصادية سوى قدر ضئيل: فالتجارة العربية ـ البينية تمثل أقل من ٨٪ من تجارتها الدولية. وفى هذا الصدد فإن وضع العالم العربى كبير الشبه بالوضع فى أمريكا الجنوبية. وفيما يتصل بمعدل نموها السكانى فهو مرتفع فيها جميعا إذ يتراوح بين ١,٩ و صفر٪ وهذا معدل أعلى من متوسط معدل النمو السكانى فى مجمل البلدان النامية وهو ١,٩٪.

وهكذا نرى أن الاتجاهات السكانية فى المنطقتين، أوربا والعالم العربى، متعارضة تماما. حيث نجد معدلا للنمو السكانى يكاد يكون منعدما مع متوسط مرتفع للإعمار فى أوربا بينما نجد معدلا قياسيا للنمو السكانى مع متوسط للإعمار يتضاءل باستمرار فى العالم العربى مع ما يصاحب ذلك من تزايد الفقر والتهديد بعدم الاستقرار السياسى والاتجاه إلى الهجرة.

● الهجرة العربية فى أوربا:

من بين الثلاثمائة وسبعين مليون نسمة وهم سكان الاتحاد الأوربى والرابطة الأوربية للتبادل الحر يوجد اليوم حوالى عشرة ملايين من رعايا بلدان ليست أعضاء فى هذين التجمعين من بينهم مليونان وافدان من بلدان عربية فى حوض البحر المتوسط وأساسا من بلاد المغرب ويعيش هؤلاء أساسا فى أسبانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا. وتشكل التحويلات المالية لهؤلاء المهاجرين جزءا مهما من ميزان مدفوعات بلدان المغرب العربى وبخاصة المغرب وكذلك الجزائر بقدر أقل. ففى حالة المغرب تمثل هذه التحويلات (خمس) ميزان مدفوعات البلد، وهى تأتى قبل عائدات الفوسفات والسياحة بكثير.

● اختلال التدفقات المالية:

يمكننا اعتبار الاستثمارات الأوربية الخاصة فى مجمل البلدان العربية غير ذات أهمية نسبيا حيث انها لاتصل بالتأكيد إلى مليونى دولار. وهذا أقل بكثير من الاستثمارات العربية

فى أوربا التى تقدر بعدة مئات البلايين من الدولارات. ويرجع ذلك إلى أسباب تختلف من بلد لآخر لكنها ترتبط بالبيروقراطية وتدخل الدولة وضعف الإنتاجية والمخاطر السياسية. واقع الحال أن إجمالى الاستثمارات الأوربية الخاصة فى العالم العربى منذ الحرب العالمية الثانية يقل كثيرا عما استثمره القطاع الخاص نفسه فى وسط أوربا فى السنوات الأخيرة.

٢ ـ تطور الاتفاقيات بين أوربا والدول العربية فى حوض البحر المتوسط:

فى سنة ١٩٦٥ كان لبنان هو أول بلد عربى يوقع اتفاقية مع الجماعة الأوربية التى كانت تضم فى ذلك الوقت ست دول وكانت مدة سريان هذه الاتفاقية فى البداية ثلاث سنوات غير أنها جرى تجديدها بانتظام.

وقد أبرم اتفاق تجارى مع مصر عام ١٩٧٢ وفى السنة نفسها فإن الجماعة الأوربية وأعضاءها التسعة (بعد انضمام بريطانيا والدنمارك وأيرلندا إليها) اتبعت، على أثر طلب بهذا المعنى من البرلمان الأوربى، سياسة متوسطية حقيقية ترمى إلى تقديم تعاون أوسع مما نصت عليه هاتين الاتفاقيتين الأوليين إلى البلدان المطلة على البحر المتوسط. وبدأت المناقشات مع بلدان المغرب الثلاثة (الجزائر والمغرب وتونس) عام ١٩٧٣ وأدت إلى إبرام اتفاقيات عام ١٩٧٦ . وأعقبت ذلك فى عام ١٩٧٧ أربع دول من المشرق هى لبنان وسوريا ومصر والأردن.

ماهى العناصر الأساسية التى كانت فى هذه الاتفاقيات السبع؟

إن اتفاقيات التعاون التى أبرمت مع البلدان العربية المتوسطية السبعة اتفاقيات متماثلة وتنص على إعطاء أفضليات تجارية تفتح أسواق الجماعة الأوربية أمام منتجات هذه البلدان كما تنص على تعاون تقنى ومالى. وبصورة أكثر تحديدا فإن هذه الاتفاقيات كانت تنص على دخول غالبية المنتجات المصنعة دون ضرائب وكذلك السماح بدخول تفضيلى للمنتجات الزراعية لكن غالبا ماكان ذلك يقترن بقيود تحمى المنتجات المماثلة لدول البحر المتوسط الأعضاء فى الجماعة الأوربية: ذلك أن الامتيازات الممنوحة لغالبية الفواكه والخضراوات لم تكن تطبق إلا لفترات معينة من السنة.

وفيما يتعلق بالتعاون المالى والتقنى، كانت الاتفاقيات الموقعة عامى ١٩٧٦ و١٩٧٧ تنص

على تقديم مساهمات مالية من أجل التنمية الاقتصادية للبلدان المعنية.

وتجرى مواءمة هذه الاتفاقيات كل خمس سنوات بواسطة بروتوكولات. ولاتزال المجموعة الرابعة من هذه البروتوكولات التى تغطى الفترة من ١٩٩٢ حتى ١٩٩٦ سارية. وبالمقارنة مع المجموعة السابقة من البروتوكولات، فقد شهدت المنح زيادة بنسبة ٢٦٪ كما شهدت القروض التى يقدمها بنك الاستثمار الأوربى زيادة بنسبة ٣٠٪. والهدف المحدد لهذا الجيل الجديد من البروتوكولات، التى تندرج ضمن مايسمى السياسة المتوسطية الجديدة، هو تخصيص جزء أكبر من هذه المعونة للإصلاحات وللتحرير الاقتصادى وللبيئة. والمبلغ الإجمالى لهذه المعونة هو بليون دولار كمنح و١,٦٥ بليون دولار كقروض للبروتوكولات المالية وهناك، فضلا عن ذلك، مظروف يضم ٢,٣ بليون دولار كقروض و٢٠٠ مليون دولار كمنح لدعم مشروعات التعاون الأفقى بهدف دفع التكامل فيما بين البلدان العربية.

٣ ـ استخلاصات :

ماذا تفعل أوربا؟

إن الجزء الخاص بالتجارة الأوربية ـ العربية فى مجمل المبادلات بين أوربا والعالم يتضاءل ومن الصعب أن نتصور إمكان عكس اتجاه هذه الظاهرة فى مستقبل قريب. فقد تمكنت أوربا من الإبقاء على احتياجاتها من الطاقة عند مستوى ثابت وهى لن تزيد مستوى وارداتها من البترول والغاز بدرجة كبيرة. وفيما يتعلق بالمنتجات المصنعة التى يصدرها العالم العربى إلى أوربا، فإن اتفاقيات الانتساب الجديدة الموقعة مع بلدان أوربا الوسطى سوف تثير منافسة متزايدة. وفى الوقت ذاته فإن أوربا مقتنعة، لاسيما بعد حرب الخليج، بأن استقرار ورخاء العالم العربى، وهو جارها المباشر، إنما هى عوامل رئيسية من أجل استقرارها ورخائها هى نفسها، من أجل هذا فإنها تحاول، عن طريق الاتفاقيات المتوسطية ـ التى سيصبح بعضها قريبا اتفاقيات «للمشاركة» ـ وكذلك عن طريق مشاركة أوسع فى عملية السلام فى الشرق الأوسط، تحاول الحد من الآثار السلبية لعملية تكاملها على الغير عن طريق الإسهام فى تنميتها الصناعية وعن طريق تحرير اقتصاداتها وتكاملها. فعلى أوربا، لمصلحتها الخاصة ورغم الأزمة التى تواجهها، ان تسعى عن طريق عملها الاقتصادى والمالى إلى تعزيز الانطلاق الاقتصادى لجيرانها فى الجنوب، على غرار ما فعلت اليابان والولايات المتحدة بالنسبة لبلدان رابطة دول جنوب شرقى آسيا (الاسيان) والمكسيك على

التوالي. فذلك من مصلحتها السياسية والاقتصادية على السواء. وفى الوقت الراهن، فإن دول أوربا الاثنتى عشرة، والتى لديها فائض تجارى كبير مع البلدان العربية فى حوض البحر المتوسط (كما هو الحال مع إسرائيل) تحول أقل من ثلث هذا الفائض إلى جيرانها فى الجنوب، سواء كان ذلك عن طريق اتفاقيات ثنائية أو عن طريق «السياسية المتوسطية الجديدة» وهذا يمثل، طبقا لمقال كتبه أخيرا ميشيل فوزيل، الرئيس السابق للجنة الشئون الخارجية فى الجمعية الوطنية الفرنسية، ٢,٨ وحدة نقد أوربية بالنسبة لكل فرد من سكان البلدان الأخرى فى حوض البحر المتوسط، بينما تصل هذه التحويلات إلى ٦,٤ وحدة نقد أوربية بالنسبة لدول شرق أوربا.

مشروع مؤسسة مالية أوربية - عربية:

لقد طرحت مؤسستنا - منذ بضع سنوات - مشروع إنشاء شركة مالية أوربية عربية لرأس المال والاستثمار، استكمالا لأعمال الاتحاد الأوربى لصالح المنطقة من أجل دعم مشروعات مؤسسات اقتصاد السوق برأس المال. وتتكون هذه الشركة من هيئتين: صندوق أوربى - عربى للتدخل الاقتصادى والشركة المالية ذاتها، ويقوم الصندوق، الذى تموله حصص عامة أوربية وعربية، بتقديم رأس المال الابتدائى للشركة المالية ثم يصبح بعد ذلك صندوق ضمان لعملياتها. أما الشركة فستعمل بصورة مطردة مع الصناديق الخاصة. ويمكنها أن تشجع المستثمرين الأوربيين على التوجه نحو العالم العربى، عن طريق العمل كوسيط بين المؤسسات العربية والبيئة الاقتصادية العربية وهكذا تضطلع هذه المؤسسة بدور العامل المساعد؟ للتوقعات المالية. كما يمكنها أن تجعل رجال الأعمال العرب يستفيدون من خبرتها وأن يوجهوا جزءا من رؤوس أموالهم نحو هذه المنطقة. كذلك يمكن للمهاجرين من البلدان العربية أن يوجهوا - عن طريقها - مدخراتهم نحو تمويل القطاعات الإنتاجية فى بلدانهم الأصلية.

أما المؤسسات التى ستستفيد من معونة هذه الشركة المالية الأوربية - العربية فى المقام الأول فسوف تكون تلك التى تسهم فى تحقيق تكامل أفضل فيما بين البلدان العربية.

وقد اعتمد تقرير حول هذا المشروع فى ديسمبر ١٩٩٢ بواسطة اللجنة المالية للجمعية الوطنية الفرنسية كما صوت البرلمان الأوربى مؤيدا لعديد من القرارات التى تدعو إلى إنشائها بل أنه عين مقررا لدراسة هذه المسألة.



المرأة فى حوض البحر المتوسط :
المشكلات والمبادرات المشتركة

الأصدقاء الأعزاء

أود، نيابة عن مركز البحوث عن أحوال المرأة فى حوض البحر المتوسط، أن أهنىء منظمى هذا المؤتمر على مبادرتهم الرامية إلى تعزيز أواصر التضامن والتعاون فى منطقة حوض البحر المتوسط، وأن أعرب عن امتنانى لهم لدعوتى للمشاركة فى هذا الحدث المهم.

لقد قمنا خلال اليومين الماضيين بمناقشة وتقييم شتى القضايا ذات الأولوية بالنسبة إلى المنطقة، وتوصلنا إلى تحديد بعض من سبل التعاون النافعة. لكن من المؤكد أن هناك قائمة لاتنتهى من المشكلات التى يتعين حلها والمبادرات التى لابد من الإقدام عليها. وسوف أركز حديثى فى الدقائق المتاحة لى، على قضية حاسمة الأهمية فى حوض المتوسط ترتبط بالمؤتمر الدولى للسكان والتنمية الذى تزمع الأمم المتحدة عقده بالقاهرة فى أواخر هذا العام. والقضية التى أعنيها هى قضية السكان والتنمية المطردة التى وضعها مركزنا (مركز بحوث المرأة فى حوض المتوسط) على جدول أعماله.

ولعله يجدر بى هنا أن أقدم لكم أولا فكرة موجزة عن هذا المركز. إن «مركز بحوث المرأة فى حوض المتوسط» هو منظمة غير حكومية تتمتع بصفة استشارية لدى الأمم المتحدة، وتشارك فى مجلس إدارة الشبكة الأوربية للتعاون العلمى فى مجال الدراسات حول المرأة، التابع للمجلس الأوربى. وقد تأسس «مركز بحوث المرأة فى حوض المتوسط» فى عام ١٩٨٢، ووضع لنفسه الأهداف الرئيسية التالية:

- تحقيق المساواة بين المرأة والرجل فى ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية كافة.
- نشر الوعى البيئى واتخاذ مبادرات لحماية البيئة، وإنقاذ حوض البحر المتوسط من التلوث.

- وضع مناهج واتخاذ مبادرات لحل المنازعات وتحقيق السلام.
- مساعدة النساء على المحافظة على تراثهن وعلى القيم النسوية.

وقد باشر المركز منذ إنشائه أنشطة واسعة المدى، شملت:

- إجراء بحوث عملية المنحى.
- توعية الرأى العام وأجهزة الإعلام والمسئولين بقضايا المرأة وسائر المشكلات الاجتماعية.
- تنظيم حلقات دراسية وندوات ومؤتمرات وبرامج للتعاون بين النساء من أجل تعزيز الديمقراطية.
- مبادرات من أجل تعزيز السلم وحماية البيئة.

وأهم من هذا كله أن المركز قد نجح فى إقامة علاقات مع المجموعات النسائية فى منطقة البحر المتوسط وتعاون معها فى مشروعات عديدة.

وقد أجرى المركز فى عام ١٩٩١ دراسة حول «المرأة والبيئة» وقدمها إلى شعبة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة، كما شارك فى المؤتمر العالمى حول «المرأة والبيئة» الذى عقد فى ميامى فى العام نفسه. ولما كانت الأمم المتحدة قد أعلنت عام ١٩٩٤ «عاما للأسرة» فقد أعطى المركز لقضية الأسرة أولوية خاصة هذا العام.

إن قضية السكان سوف تتصدر، دون شك، جدول أعمال المؤتمر الدولى الذى ستعقده الأمم المتحدة فى خريف هذا العام، ذلك أن هناك قوى ديموغرافية واجتماعية واقتصادية قوية تعيد تشكيل بنية الأسرة على نطاق العالم كله. وهذا يصدق أيضا، وبطبيعة الحال، على منطقة حوض المتوسط. فبينما تشهد أوربا الجنوبية اتجاها نحو زيادة عدد المسنين بين أفراد الأسر والسكان عموما، لاتزال مستويات الخصوبة شديدة الارتفاع فى شمالى افريقيا والشرق الأوسط. وتولى معظم الدول اهتماما كبيرا لسياسات الضبط السكانى التى تستهدف فى معظم الأحيان التأثير على سلوك المرأة الإنجابى، ذلك أن البلدان المتقدمة تربط عادة قضية التدهور البيئى بالانفجار السكانى فى الجنوب، لكن أحدا لا يهتم كثيرا

بدور وتأثير أسلوب الحياة السائد فى الشمال بما يتسم به من إفراط فى الاستهلاك. ويساور النساء بوضعهن العنصر الرئيسى فى التناسل قلق بالغ إزاء السياسات السكانية التى تتجاهل عددا من العوامل الخطيرة لتركز على خصوبة المرأة دون سواها.

إن مركز بحوث المرأة فى حوض المتوسط يؤمن إيمانا عميقا، شأنه شأن أغلبية النساء، بأن النجاح فى السياسات السكانية وفى تحقيق التنمية المطردة والسليمة بيئيا، مرهون بالاعتراف بدور المرأة المتعدد الأوجه فى التنمية والإنتاج والتناسل وبالإرتقاء بوضع المرأة.

والسبيل الوحيد لتحسين وضع المرأة هو تمكينها من تولى المناصب القيادية وتوعية الرجال بضرورة أن تضطلع النساء، على قدم المساواة معهم، بمسئوليات فى الأسرة وفى الحياة العامة على السواء.

ولما كانت عملية تمكين المرأة من تولى المناصب القيادية عملية معقدة تتضافر فيها عوامل قانونية واقتصادية واجتماعية ونفسية وسياسية، فلابد ألا يقتصر التعاون والمبادرات على المجال النسائى وحده وأن تمتد هذه المبادرات لتشمل الدولة والمدرسة ووسائل الإعلام والهيئات الدولية وشتى التجمعات والمنظمات.

فدور الدولة يعد أساسيا لكفالة الحقوق القانونية الإنسانية للمرأة، حيث يتعين على الدولة أن تضمن تشريعاتها الوطنية أحكام الاتفاقية الدولية لحقوق المرأة وأن تنتهج سياسات ملائمة تكفل تنفيذ هذه الأحكام. ذلك أنه يستحيل تعزيز دور المرأة داخل الأسرة مالم تعترف الدولة والمجتمع بالمساواة بين المرأة والرجل.

كذلك يعد تعليم المرأة شرطا لا غنى عنه لتمكين النساء من الاعتماد على أنفسهن والمشاركة، على قدم المساواة مع الرجال، فى قوة العمل وفى اتخاذ القرارات. ومن هنا ينبغى أن تتاح للمرأة فرص متكافئة فى التعليم والتدريب كى تتمكن من تحديد احتياجاتها ومصالحها والمشاركة فى صياغة كل المشروعات الإنمائية وتنفيذها. وفضلا عن ذلك، يمكن أن يكون التعليم فى المدارس سبيلا ناجحا لتغيير الأفكار السائدة حاليا حول الأدوار النمطية لكل من المرأة والرجل.

فاكتساب الوعى بدور الجنسين أمر ضرورى لا غنى عنه، والمدرسة يمكن أن تلعب دورا بالغ الفعالية فى هذا المضمار.

ولابد أن تساند المؤسسات الدولية الحكومات وأن تعمل على كفالة وحماية الحقوق الإنسانية للمرأة.

كذلك تستطيع وسائل الإعلام، بوصفها أقوى أدوات التأثير على الرأى العام، أن تضطلع بدور حاسم فى تعزيز دور المرأة فى المجتمع وفى تغيير العقلية والمواقف التقليدية. كما تستطيع أيضا إبراز مساهمة المرأة فى تحقيق السلام والتنمية وإفساح المجال لتوصيل صوت المرأة إلى الرأى العام.

وقد شرعت النساء منذ مطلع السبعينيات فى تنظيم أنفسهن على كافة الأصعدة الاجتماعية. ولم تنحصر أهدافهن فى مجرد انخراط المرأة فى المجتمع بمعطياته الحالية، أو مشاركتها فى الخطط التنموية القائمة، بل أنها اقتضت تغييرا على المدى الطويل للمجتمعات الحالية وللأيديولوجيات الأبوية الراسخة التى تغلغلت فى جميع المؤسسات وفى جميع مجالات الحياة. إن أهداف النساء ليست متواضعة، فقد بدأن، انطلاقا من إيمانهن بقوة تنظيمهن، يصبحن فاعلات يحظين باحترام المجتمع. فلم يعد أحد اليوم يسخر أو يهزأ من الجماعات النسوية، وربما كان هناك بعض العداء الناجم عن المعتقدات التقليدية حول الأدوار التى ينبغى أن يضطلع بها كل من الجنسين، إلا أن الجميع ينظرون بعين الاعتبار لكفاح المرأة من أجل المساواة، وتحقيق التوزيع العادل للدخل، ومن أجل الكرامة والاعتماد على النفس والاستقلال الاقتصادى.

لقد تركزت جهود التعاون فيما بين المنظمات غير الحكومية فى الماضى حول قضايا بعينها مثل حق المرأة فى العمل أو الإجهاض وتجنيبها ماقد تتعرض له من خدش للحياء وحمايتها مما تسببه الحروب والاجتياحات والصراعات العرقية من عنف وتشريد.. وفى هذا العام، يركز النساء جهودهن على السياسات السكانية وحقوق المرأة المتعلقة بالتناسل، ويتعاون فى العام الدولى للأسر من أجل:

كلمة السيدة / كاتيا كوسنتو

- تقييم أوضاع الأسرة.
- تقييم البرامج الموجهة لخدمة الأسرة.
- التعرف على اهتمامات الأسرة ومشكلاتها.
- تحديد وضع سياسات سكانية تولى الاعتبار لجميع العناصر المتعلقة بالسكان.

إن التعاون فيما بين المنظمات النسوية غير الحكومية والتجمعات النسوية الأخرى والمبادرات المشتركة بينها خلال العام الدولى للأسرة هى أمور ضرورية لاسيما فى منطقة البحر المتوسط التى تربطها جذور وحضارات مشتركة، ويربطها قبل كل شىء حوض البحر المتوسط نفسه.

ومركز البحوث عن أحوال المرأة فى حوض البحر المتوسط مستعد لجميع أنواع التعاون.



البيانات الختامية

الوثيقة الختامية للمؤتمر الأول

البيانات الختامية للمؤتمر الثانى

قائمة المشتركين

انعقد المؤتمر الثانى للتضامن والتعاون فى البحر المتوسط خلال التسعينات فى ١٨ ـ ٢٠ مارس ١٩٩٤ بالقاهرة، بعد تراجع الجانب التونسى بصورة تدعو للأسف عن عرضه باستضافة المؤتمر.

حضر المؤتمر ممثلو أكثر من خمسين لجنة من لجان التضامن والمنظمات غير الحكومية من خمس عشرة دولة من دول منطقة البحر المتوسط، علاوة على ممثلى المنظمات الدولية. ألقيت فى الجلسة الافتتاحية كلمتا رئيس اللجنة المصرية للتضامن ورئيس اللجنة اليونانية للتضامن، بالإضافة إلى كلمة ممثل الاتحاد الأوربى. كما تلقى المؤتمر رسائل من السكرتير العام لجامعة الدول العربية ووزير خارجية مصر ووزير خارجية اليونان. ألقاها ممثلوهم، وعبرت جميعها عن دعمهم ومساندتهم لأهداف المؤتمر.

أقر المؤتمر أثناء جلسة العمل الأولى جدول الأعمال وبرنامج العمل المقترحين من اللجنة التحضيرية للمؤتمر. انتقل المشاركون بعد ذلك إلى محاور النقاش الأساسية، حيث نوقشت بنود جدول الأعمال خلال أربع جلسات عمل. وقد تميزت المناقشات بروحها الودية وتبادل وجهات النظر بحرية بغية التوصل إلى تحقيق أوسع اتفاق ممكن.

البند الأول: فى جدول الأعمال:

«إمكان استمرار التنمية والمستقبل المشترك لشعوب منطقة البحر المتوسط. دور المنظمات غير الحكومية».

أشار المؤتمر إلى أن السياسات التى تؤيدها المنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، فضلا عن السياسات التى تتبعها دول الشمال المتطور لاتسهم فى

إمكان استمرار التنمية فى الجنوب بشكل عام، وبلدان جنوب البحر المتوسط على وجه الخصوص. بل على العكس، يبدو واضحا أن مثل هذه السياسات، علاوة على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (جات) الأخيرة، تسهم أيضا فى زعزعة الاستقرار الاجتماعى فى هذه البلدان وأفقارها.

لقد أضفت نهاية الحرب الباردة بعدا جديدا أكثر حدة لعملية الاستقطاب بين الشمال والجنوب. ويبدو أن الفجوات القائمة لاتضيق، بل آخذة فى الاتساع. أما عن دور المنظمات غير الحكومية، فقد أشار المؤتمر إلى إمكان أن تسهم هذه المنظمات مساهمة قيمة، من خلال استمرار علاقات الاتصال والتعاون بين بعضها البعض، فى الضغط على الحكومات والهيئات الدولية كى تتبنى سياسات أكثر ودا مع مصالح الشعوب، وخاصة فى الجنوب. كما يمكن أن تلعب المنظمات غير الحكومية فى الوقت نفسه دورا قيما فى عملية تحقيق مشروعات التنمية الاجتماعية الضرورية على المستوي القاعدى فى بلدان الجنوب وشرق البحر المتوسط. وينبغى أن يقوم الاتحاد الأوربى بدور أكثر نشاطا وفاعلية، على هذا المستوى، فى مجال التعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.

البند الثانى: فى جدول الأعمال:

«النزاعات الإقليمية فى منطقة البحر المتوسط»

أشار المؤتمر إلى أن النزاعات والصراعات الإقليمية، منذ انعقاد مؤتمر أثينا من سنتين، قد ازدادت حدة أو ظلت دون حل.

ويرى المؤتمر أن الأسباب الجذرية لهذه المشكلات، برغم جهود المنظمات غير الحكومية، مازالت باقية دون معالجة. ففى يوغوسلافيا السابقة، أدت ملاحقة مختلف المجموعات العرقية التى تمارس سياسات قومية متطرفة، علاوة على تجاهل الحقوق العرقية، إلى تمهيد الطريق أمام تدخل القوى الأجنبية، هذا التدخل الذى أدى إلى تدهور الموقف. كما ينبغى

إدانة مذابح المدنيين الأبرياء فى سراييفو، وغيرها من الأماكن، باستخدام جميع الوسائل وعلى كل المستويات.

وفى شرق البحر المتوسط، نجد أن رفض الحكومة الإسرائيلية احترام الرأى العام الدولى وقرارات الأمم المتحدة، فضلا عن نياتها المعلنة بشأن السلام، يؤدى إلى استمرار الصراع العربى - الإسرائيلى (أشار المؤتمر أيضا إلى أن وجود المستوطنين الإسرائيليين المسلحين فى مواقع وجود السكان الفلسطينيين يعد أمرا غير مقبول على الإطلاق، كما أوضحت مذبحة الخليل الأخيرة. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب اللبنانى، ورفض إسرائيل الانسحاب من منطقة الجولان يحول دون تحقيق أى سلام عادل وحيوى فى المنطقة.

وبقدر مايتعلق الأمر بالمشكلة القبرصية، يرى المؤتمر أن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات السابقة التى تمت على مستوى عال بين الجماعات المتنازعة يمكن أن يؤدى إلى تحقيق حل عادل وحيوى لهذه المشكلة.

ويؤكد المؤتمر، بشأن القضية الكردية، على ضرورة الاعتراف بحقوق الأكراد الثقافية والقومية، وطالب الحكومة التركية بإيجاد حل سياسى للقضية الكردية.

وأخيرا، شجب المؤتمر استمرار الحظر المفروض على الشعبين الليبى والعراقى، مؤكدا على ضرورة التخلص من مثل هذه الممارسات. كما أشار المؤتمر أيضا إلى قضية الصحراء الغربية التى لاتزال معلقة دون حسم، حيث يستمر انتهاك حقوق الإنسان، فضلا عن الحقوق السياسية.

وفى النهاية، أشار المؤتمر إلى أن استخدام القوة والتدخلات العسكرية فى منطقة البحر المتوسط من شأنه أن يزيد من تعقيد المشكلات القائمة، ينبغى أن تناضل شعوب حوض المتوسط ومنظماته غير الحكومية من أجل إزالة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وتقليص النفقات العسكرية. كما ينبغى أن تواصل المنظمات غير الحكومية ممارسة الضغوط من أجل التوصل إلى تسويات سلمية للنزاعات القائمة، على أساس تفاوضى، وإدانة التصلب والعناد أيا كان مصدره.

البند الثالث فى جدول الأعمال:

«التعصب والعنصرية: تهديد مشترك».

أشار المؤتمر إلى تدهور الوضع بشأن هذه القضية بصورة مأساوية منذ مؤتمر أثينا. أن التعبير العنيف عن العنصرية والتعصب الدينى والتطرف القومى قد اتخذ شكلا مفتوحا من التطهير العرقى والإرهاب والإبادة الجماعية. وتتسم الأسباب الجذرية لهذه الظواهر بالتعقيد الشديد وترتبط بطبيعة الحال بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من جهة، وبالتدخل الخارجى من جهة أخرى.

ينبغى أن تواصل المنظمات غير الحكومية جهودها لمواجهة هذه الظواهر، مع إصرارها على تعذر تحقيق السلام والازدهار لجميع شعوب منطقة البحر المتوسط دون احترام لقيم مثل التسامح الدينى وحقوق الإنسان وحرية الفرد والشعوب. لقد كانت منطقة البحر المتوسط مهدا للأديان والقيم العظيمة. ولا يمكن لهذه المنطقة أن تستمر فى الوجود إذا فقدت هويتها التى تتميز بتعدد قومياتها وأعراقها وثقافاتها. وهنا، يتسم دور التعليم ووسائل الإعلام والتكامل الاجتماعى بين مهاجرى البحر المتوسط ومواطنى البلدان المضيفة بأهمية كبيرة.

البند الرابع فى جدول الأعمال:

«مبادرات حول مختلف قضايا البحر المتوسط»

ناقش المؤتمر تفصيلا المبادرات الأساسية القائمة فى منطقة البحر المتوسط. ويرى المؤتمر أن هذه المبادرات تتجمع متقاربة من الهدف نفسه: تحقيق المزيد من عمليات الاتصال والتعاون والتفاهم بين شعوب منطقة البحر المتوسط. كما يرى المؤتمر أهمية قيمة مثل هذه المبادرات، ويدعو المنظمات غير الحكومية إلى الاستمرار فى جهودها وتكثيفها عن طريق المزيد من التعاون والتنسيق.

وقد قرر المؤتمر ، كخطوة عملية نحو تحقيق هذا الهدف المهم، تشكيل لجنة تضم مضيفى المؤتمرين الأولين (اليونان ومصر وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا). وسوف تقوم هذه

اللجنة ببحث إمكانات عقد المؤتمر الثالث للبحر المتوسط فى عام ١٩٩٥، وإنشاء شبكة عمل تضم المنظمات غير الحكومية بحوض البحر المتوسط وتمارس عملها فى مجال الأهداف المشتركة، وذلك فى الفترات الواقعة بين المؤتمرات. وسوف تعمل هذه اللجنة أيضا على الاحتفاظ بقنوات اتصال مفتوحة بين المنظمات غير الحكومية المشاركة فى مؤتمر القاهرة، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية التى ترغب فى إضافة جهودها إلى الجهود الرامية إلى تحقيق المزيد من التعاون والتفاهم والصداقة فى منطقة البحر المتوسط.

وأخيرا، أعرب المؤتمر عن شكره وامتنانه العميق للجنة المصرية للتضامن ولشعب مصر لاستضافة المؤتمر الثانى لبلدان البحر المتوسط، كما أعرب عن شكره أيضا للاتحاد الأوربى وماقدمه من دعم كريم.



مؤتمر التضامن والتعاون فى منطقة
البحـر المتوسـط خـلال التسعينات
أثينـــا ٢٧ ـــ ٢٩ فـبراير ١٩٩٢
الوثيقـــة الختاميـــــــة

على نحو ماقررته اللجنة التحضيرية فى اجتماعها بالقاهرة فى ٥ ـ ٦ نوفمبر ١٩٩١ انعقد مؤتمر التضامن والتعاون فى البحر المتوسط خلال التسعينات فى أثينا، اليونان فى ٢٧ ـ ٢٩ فبراير ١٩٩٢، واشترك فيه ممثلو لجان التضامن والمنظمات غير الحكومية من ١٢ بلدا من بلدان البحر المتوسط، فضلا عن ممثلى المنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية التالية: مجلس السلام العالمى، منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، اتحاد الكتاب والصحفيين فى البحر المتوسط. وافتتح المؤتمر بكلمات كل من رئيسى لجنتى التضامن المصرية واليونانية، اللتين ترعيان المؤتمر، والأمين العام لوزارة الخارجية اليونانية، وممثلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة للإعلام، والأحزاب السياسية اليونانية، ومستشار الرئيس ياسر عرفات وممثلى مجلس السلام العالمى ومنظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان واتحاد الكتاب والصحفيين فى البحر المتوسط.

وخلال جلسة العمل الأولى اعتمد المؤتمر جدول الأعمال وبرنامج العمل على نحو ماعرضته اللجنة التحضيرية. وانتقل المشاركون بعد ذلك لمناقشة الموضوعات المدرجة فى جدول الأعمال خلال ست جلسات عمل. وتميزت المناقشات التى دارت بشأن البنود التالية بتبادل ودى وحر لوجهات النظر بهدف التوصل إلى أوسع توافق ممكن بشأنها:

بند ١ من جدول الأعمال: تعزيز العلاقات فيما بين شعوب البحر المتوسط فى سعيها إلى تحقيق التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية:

يرى المؤتمر أن العمل النشط من أجل تعزيز تضامن وتعاون الشعوب سعيا إلى تحقيق ماتهدف إليه من سلام وأمن وتنمية اجتماعية اقتصادية له أهمية بالغة للأسباب التالية:

ـ الظروف المؤدية إلى استمرار النزاعات الاقليمية الحادة.

ـ التفاوت الواسع بين مستويات التنمية الاجتماعية الاقتصادية وبخاصة بين شمالى وجنوبى البحر المتوسط.

ـ الأخطار البيئية المشتركة الناجمة عن الحالة التى وصل إليها البحر المتوسط الذى يربط بين شعوبه.

ويمكن للعمل فى هذا الاتجاه أن يخفف مما عانته شعوب الطرف الجنوبى نتيجة ماتعرضت له خلال تاريخها من استغلال الشمال لها، وأن يؤدى إلى بناء مستقبل أفضل لشعوب منطقة البحر المتوسط. ويشكل التفاعل الحضارى على مدى التاريخ والتجاور الجغرافى عاملين هامين فى تيسير تحقيق هذه الأهداف على نحو كبير. ويحقق تعزيز التضامن والتعاون فى منطقة البحر المتوسط المنفعة لطرفيها الشمالى والجنوبى. فهو يصحح عدم التوازن القائم بين البلدان الأوربية بالغة التقدم والبلدان الأوربية الأقل تقدما، فضلا عن أنه يجعل من المنطقة قناة للربط بين الشمال والجنوب بما يؤدى إلى قيام حوار حقيقى ذى مغزى بين الجانبين.

بيد أن تعزيز هذا التضامن والتعاون يشكل عملية طويلة ومعقدة تشمل كل أوجه الحياة سواء على المستوى الحكومي أو غير الحكومى. ويتعين أن تشمل هذه العملية أنشطة لجان التضامن، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الثقافية والبيئية... إلخ.

وعلى لجان التضامن أن تحث كل هذه المنظمات على تعزيز التعاون فيما بينها كل فى مجاله. وفى ضوء ما ستفرضه السوق الأوربية الواحدة من حواجز ومعوقات فى طريق عمليات التبادل بين شمال وجنوب البحر المتوسط. يري المؤتمر أنه يتعين على خبراء الجانبين ومتخذى القرار فيهما أن يبحثوا هذه المشكلة وسبل حلها. وبغية كفالة استمرار وتطور عملية تعزيز التضامن والتعاون يتعين إنشاء آليات المتابعة اللازمة على المستويين الحكومى وغير الحكومى. وفيما يتصل بهذا المؤتمر، قرر المشاركون عقده بصورة منتظمة مرة كل عام. كما تقرر تشكيل لجنة تنسيق مؤقتة من اللجنتين المصرية واليونانية، المبادرتين بفكرة هذا المؤتمر والراعيتين له، بالإضافة إلى اللجنة المضيفة للدورة التالية للمؤتمر وذلك لمتابعة تنفيذ قرارات هذا المؤتمر فضلا عن أى مهام ضرورية أخرى يقررها المؤتمر. وتعقد هذه اللجنة ثلاثة اجتماعات على الأقل خلال العام. واحدا كل أربعة أشهر فى أحد البلدان الثلاث بالتناوب.

بند ٢ من جدول الأعمال: الهجرة وظروف العمال فى منطقة البحر المتوسط: ظهور النزعة العنصرية والعداء للأجانب:

بحث المؤتمر هذا البند من جدول الأعمال وأعرب عن قلقه البالغ إزاء تدهور ظروف العمال القادمين من جنوب البحر المتوسط للعمل فى مناطقه الشمالية حيث تفرض عليهم، فى أغلب الحالات العزلة المادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ويتعرضون للملاحقة

والتمييز. فوجود عوامل طاردة فى بلدان المنشأ، فضلا عن متطلبات سوق العمل المحلى فى بلدان الشمال قد أدت إلى ظهور طائفة كبيرة من المهاجرين بصورة غير شرعية ممن يواجهون مشقة بالغة فى ظروف العمل والمعيشة. ولقد ساهم استمرار الركود الاقتصادى وإمكانات الهجرة الواسعة من شرق أوربا إلى غربها، وانتعاش الحركات السياسية اليمينية والعنصرية فى أوربا فى تعميق محنة العمال المهاجرين. وعلى نحو خاص العمال العرب، خاصة مع عودة المشاعر المعادية للعرب إلى الظهور منذ أزمة الخليج، ومن ناحية أخرى فإن محنة العمال الفلسطينيين فى الأراضى العربية المحتلة تزداد تفاقما نتيجة عملية النقل الجماعى المنظم لليهود من الاتحاد السوفييتى السابق، ومن أماكن أخرى إلى الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة مع ما يصحب ذلك من تطبيق إسرائيلى منهجى لسياسة إجبار العمال الفلسطينيين على البحث عن فرص العمل فى الخارج أو التحول إلى جيش احتياطى من العمال فى سوق العمالة الإسرائيلية بما يترتب على ذلك من استغلال بشع. ومما يفاقم من هذا الوضع، التدهور المستمر الذى تشهده الأراضى الفلسطينية المحتلة نتيجة الممارسات التعسفية وغير الإنسانية التى تقوم بها السلطات الإسرائيلية، ومن ثم يتعين العمل على حملها على الامتناع عن هذه الممارسات، والامتثال لأحكام القانون الدولى والاتفاقات الدولية.

ويرى المؤتمر أنه يتعين عدم حرمان العمال المهاجرين فى البلدان الأوربية، من حقوقهم التى كفلتها لهم الاتفاقات الدولية، وعلى نحو خاص الاتفاقية الدولية بشأن حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وهى الاتفاقية التى يجب على جميع بلدان البحر المتوسط أن تصدق عليها إن لم تكن قد قامت بذلك بعد، وبخاصة فى ضوء اتجاهات احتياجات بلدان الشمال من العمال فى المستقبل والتى تبين أن أعداد العمال المطلوبة تتجاوز الأعداد الحالية للعاطلين فى بلدان الشمال. وفى حين يدعو المؤتمر إلى اتخاذ تدابير حكومية مشتركة فى منطقة البحر المتوسط بغية التخفيف من حدة المشكلات المترتبة على الهجرة عبر البحر المتوسط، فإنه يحث حكومات بلدان الشمال على تزويد بلدان الجنوب بالمساعدات المالية والمدن الأوربية اللازمة للتعجيل بالتنمية الاقتصادية مما يوفر مزيدا من فرص العمل لعمال الجنوب.

كما يرى المؤتمر أن الوقت قد حان لكى تعقد الاتحادات النقابية على طرفى البحر المتوسط اجتماعات مشتركة لبحث سبل ووسائل حل هذه المشكلات، مما سيساهم فى دفع

عملية تعزيز العلاقات فيما بين شعوب البحر المتوسط. ومن أجل هذا يتعين على لجان التضامن والمنظمات غير الحكومية المشتركة فى هذا المؤتمر النهوض بدور نشط داخل البلدان المعنية للتشجيع على عقد هذه الاجتماعات. كما يدعو المؤتمر إلى توفير حماية دولية للعمال الفلسطينيين والالتزام الصارم بأحكام اتفاقية جينيف الرابعة، وغيرها من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويصر المؤتمر على ألا تتم الهجرة اليهودية إلى إسرائيل على حساب الشعب الفلسطينى والعربى فى الأراضى العربية المحتلة.

بند ٣ من جدول الأعمال: السلام فى البحر المتوسط والشرق الأوسط والتسوية السلمية للنزاعات الإقليمية:

يرى المؤتمر أن التعزيز المستهدف للعلاقات فيما بين شعوب البحر المتوسط لا يمكن تحقيقه بدون حل النزاعات الإقليمية القائمة، وكفالة السلام الدائم والعادل فى المنطقة. ويتيح الوضع العالمى الجديد لشعوب البحر المتوسط فرصا فريدة لتحقيق تسويات تفاوضية سلمية لهذه النزاعات وإقرار سلام دائم وعادل فى المنطقة على أساس قرارات الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولى وأحكام الاتفاقات الدولية، إذا ما توافرت الإرادة السياسية، وطبقت معايير واحدة.

وانطلاقا من هذا يرى المؤتمر أن تسوية نزاع الشرق الأوسط يجب أن تكون تسوية شاملة على أساس قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ٦٨١ ، ٤٢٥ وكذلك القرار رقم ٤٦٥ بشأن بناء المستوطنات فى الأراضى المحتلة وهى القرارات التى تنص - ضمن أمور أخرى - على انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، أى مرتفعات الجولان السورية وقطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وكذلك إقرار حقوق الشعب الفلسطينى غير القابلة للتصرف، وحق كل شعب فى الحياة داخل حدود آمنة معترف بها. كما يتعين أن تكفل انسحاب القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبنانى على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ .

ويسجل المؤتمر بقلق بالغ استمرار الأزمة القبرصية دون حل لمدة ثمانية عشر عاما على الرغم من القرارات العديدة التى أصدرتها الأمم المتحدة. ونتيجة لهذا فإن الشعب القبرصى (القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك على حد سواء) لايزال يعانى من هذا الوضع، كما تزيد المشكلة القبرصية من التوتر فى هذه المنطقة الحساسة فى جنوب البحر المتوسط والشرق الأوسط. ومن ثم يطالب المؤتمر بتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة دون

تأخير. وفي هذا الصدد يتعين استخدام النفوذ الدولى لدى تركيا حتى تمتثل لقرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص. كما يتعين سحب المستوطنين وجميع القوات الأجنبية من الجزيرة وإعادة توحيدها كدولة اتحادية مستقلة ذات سيادة كاملة، وغير منحازة ومنزوعة السلاح بصورة كاملة تتوفر لجميع مواطنيها سواء كانوا قبارصة يونانيين أو قبارصة أتراك حقوقهم الإنسانية بما فى ذلك حق عودة اللاجئين الآمنة إلى ديارهم.

إن الأخطار المترتبة على الوضع المنذر بالخطر فى يوغوسلافيا ومايرتبط به من آثار خطيرة على منطقة البحر المتوسط. وبخاصة فى منطقة البلقان تحتاج إلى الاهتمام الجاد. فما يحدث من تدخلات أجنبية، تحت ستار تسوية الخلافات، إنما تهدف فى الواقع إلى تحقيق مخططات ومصالح سياسية معينة. فهى لا تهدف إلى مساعدة الشعب اليوغوسلافى على أن يجد بنفسه قنوات الاتصال والتفاهم الكفيلة بالتوصل إلى حلول نافعة لجميع الأطراف دون أى شكل من أشكال القهر لهوية أى مجموعة عرقية. والمؤتمر يعارض نزعات التعصب القومى الحالية التى تثير الفرقة وتحول دون حل مشكلات التعاون والتنمية الراهنة. إن التسوية السلمية والعادلة للمشكلات فى إطار ميثاق الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون الأوربى من شأنها أن تحول دون امتداد الأخطار إلى البلدان المجاورة، كما أنها ستساهم فى احترام الحدود القائمة وحماية السلام فى منطقة البحر المتوسط.

كما يعرب المؤتمر عن قلقه البالغ إزاء التهديدات الأمريكية والفرنسية والبريطانية باللجوء إلى العقوبات الاقتصادية والقوة العسكرية فى محاولة لفرض إرادتها على ليبيا على الرغم مما أعلنته ليبيا من إدانة لجميع الأعمال الإرهابية ضد الطيران المدنى وبخاصة تلك التى ارتكبت ضد طائرة البانام والطائرة الفرنسية، وكذلك ما أعلنته من حرص على الكشف عن المسئولين الحقيقيين عن العملين الإرهابيين.

وإذا يؤكد المؤتمر مجددا ضرورة احترام سيادة جميع الدول والالتزام الكامل بأحكام القانون الدولى والاتفاقات الدولية فى كل المساعى الرامية إلى حل النزاعات الحالية بين ليبيا من ناحية والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من ناحية أخرى، فإنه يعرب عن تضامنه مع الشعب الليبى فى دفاعه عن استقلال وسيادة وحرية بلاده. وهو فى الوقت نفسه يدين كل أعمال العنف أيا كان مصدرها.

ويؤكد المؤتمر أن جميع الهياكل والمحافل القانونية اللازمة لحل جميع النزاعات سابقة الذكر متوفرة، وهو يدعو حكومات منطقة البحر الابيض إلى النهوض بدور نشط بغية

التعجيل بخطى هذه العملية. كما يتعين تعزيز دور الأمم المتحدة بوصفها تعبيرا عن الإرادة السياسية الدولية وباعتبارها الأداة الشرعية لتحويل هذه الإرادة إلى عمل ملموس. وتحقيقا لهذا الغرض قرر المؤتمر تعزيز دور الأمم المتحدة فى حل هذه المنازعات بصورة فورية وذلك بتطبيق معايير واحدة فى تنفيذ قراراتها.

بند ٤ من جدول الأعمال: البحر الأبيض المتوسط كمنطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل:

إن تحويل البحر المتوسط إلى منطقة سلام يمثل أحد شروط تعزيز العلاقات فيما بين شعوبه.. ونجاح مسعاها نحو تحقيق التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية. إن التراكم الخطير للأسلحة وبخاصة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل لا يحرم عملية التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية فحسب من الموارد المالية التى تشتد حاجتها إليها، بل إنه يهدد أيضا وجود شعوب البحر المتوسط نفسها. ومن ثم يتعين أن تكون تسوية النزاعات فى المنطقة مصحوبة بفرض رقابة على الأسلحة بحيث تحد من التسلح وتحصره فى الاحتياجات الدفاعية. كما يتعين تفكيك الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل ونقلها من المنطقة.

ويرى المؤتمر أنه يتعين التوصل إلى اتفاق شامل ومتوازن بهذا الشأن على مستوى منطقة البحر الأبيض المتوسط، على أن يشمل هذا الاتفاق جميع أسلحة الدمار الشامل، النووية والكيماوية والبيولوجية على حد سواء، وأن يشمل بلدان المنطقة فى آن واحد. كما يتعين أن يكون اتفاقا متوازنا يعكس نغمة التعاون بدلا من نغمة المواجهة. كما يجب أن يعكس مصالح جميع شعوب المنطقة ويحول دون فوز أى طرف بأى هيمنة عسكرية على الأطراف الأخرى. كما يجب أن يشمل تفكيك جميع القواعد العسكرية الأجنبية وتوقيع كل بلدان الشرق الأوسط على معاهدة حظر نشر الأسلحة النووية. وقرر المؤتمر توجيه رسالة تركز ، من بين أمور أخرى، على هذه الأفكار إلى المؤتمر القادم بشأن أوربا والبحر المتوسط المزمع عقده فى أثينا فى ابريل ١٩٩٢ وقد كلف لجنة التضامن اليونانية بأداء هذه المهمة.

بند ٥ من جدول الأعمال: المحافظة على البيئة فى البحر المتوسط:

لاحظ المؤتمر بقلق بالغ الأخطار العديدة المؤدية إلى إصابة البحر المتوسط وشواطئه والبلدان المحيطة به بحالة تلوث محزنة وخطيرة، وكذلك المحاولات غير القانونية لدفن المخلفات السامة فى البحر وفى شواطئه الجنوبية. ويحمل المؤتمر الدول الكبرى بأساطيلها والمجمعات الصناعية الكبرى بأنشطتها المسئولية عن هذا الوضع. ومن ثم فإن مسئوليتها

الأدبية تلزمها باتخاذ التدابير اللازمة لحل هذه المشكلة. كما يجب عليها التخلى عن كل المحاولات الرامية إلى نقل الصناعات المسببة للتلوث من البلدان المتقدمة فى الشمال إلى بلدان الجنوب. كذلك يتعين معالجة مشكلات التصحر وتآكل الشواطىء فى جنوب البحر المتوسط. وللتعاون فيما بين حكومات وشعوب بلدان البحر المتوسط فى حل المشكلات البيئية أهمية قصوى بالنسبة لجهود التنمية الاجتماعية الاقتصادية. ولهذا يرى المؤتمر أن لعقد اجتماع مشترك للمنظمات المعنية بالبيئة فى البحر المتوسط لبحث المشكلات واقتراح الحلول وطرق العمل أهمية كبرى. ويدعو المؤتمر جميع لجان التضامن والمنظمات غير الحكومية المشتركة فيه إلى الاتصال بهذه المنظمات بغية تشجيعها على عقد هذا الاجتماع المشترك. وفى الوقت ذاته أعرب المؤتمر عن أمله فى أن تشمل نتائج مؤتمر ريودى جانيرو حول البيئة والتنمية المزمع عقده فى يونيه ١٩٩٢ اتخاذ خطوات محددة فى منطقة البحر المتوسط.

أعمال المتابعة:

انطلاقا من الاهتمام بمتابعة تنفيذ قراراته، ونظرا لأهمية مواصلة العملية الكبرى التى بدأها.. قرر المؤتمر مايلى:

١ ـ الموافقة على التقدير على العرض الذى تقدمت به لجنة التضامن التونسية باستضافة الدورة الثانية لهذا المؤتمر فى تونس.

٢ ـ توجيه لجنة التنسيق (مصر ـ اليونان ـ تونس) بمتابعة تنفيذ قراراته والتشاور مع لجان التضامن والمنظمات غير الحكومية المشاركة فى إعداد بيان بشأن أهداف ومبادىء التضامن والتعاون فى منطقة البحر المتوسط على أن ينظر فيه وتتم الموافقة عليه خلال الدورة التالية للمؤتمر والتى يجب أن تدعى إليها المنظمات غير الحكومية على أوسع نطاق ممكن.

٣ ـ نشر وقائع هذا المؤتمر باللغتين الانجليزية والعربية على الأقل حيث انهما أوسع اللغات انتشارا فى بلدان البحر المتوسط. وعلى لجنة التنسيق التشاور مع غيرها من المشاركين فى المؤتمر بشأن الاحتياجات المالية ووسائل التوزيع على نطاق واسع.

وختاما، أعرب المؤتمر عن شكره لحكومة وشعب اليونان وكذلك للجنتى التضامن اليونانية والمصرية على مبادرتهما وعلى ماقدماه من تسهيلات كفلت نجاح هذا المؤتمر، وأخيرا للجنة التضامن التونسية على استضافتها للدورة السنوية القادمة للمؤتمر.

أثينا ٢٩ فبراير ١٩٩٢

LIST OF PARTICIPANTS
INTERNATIONAL ORGANISATIONS

Organisation	Participants
Afro-Asian people's solidarity organisation (A.A.P.S.O.) 89, Abdul Aziz Al Saoud Str. Manial El Roda-Cairo, Egypt. Tel. : 202-363 60 81 Fax. : 202363 73 61	**Mourad Ghaleb** **Nouri Abdul Razzak** **Mohamed Sobeih** **E.A. Vidyasekera** **Julien Randriamasivelo** **Fatthi Abdul Fattah** **Kamal Bahaa El Din**
World peace Council Coordination for CSCE 139, Boulevard Victor hugo 93400 Saint ouen-France Tel. : 331+40 12 09 12 Fax. : 331-40 11 57 87	**Arielle Denis**
Parliamentary Association for Euro-Arab Cooperation Rue de la Tourelle 21 B-1040 Brussels Tel. : 322-231 13 00 Fax : 322-231 06 46	**Jean- Michel Dumont**
EL TALLER B.P. 137 1002 Tunis Belvedere - Tunisia Tel. : 2161-752 457, 752 457, 752 057 Fax. : 2161-751 570	**David Comerford**
Arab Organisation for Human rights 17, Midan Asswan Al Mohandessin Cairo-Egypt Tel. : 202-344 81 66 Fax. : 202-346 65 82	**Mohamed Fayek**
Centre of Coordination of Arab Peace Organisations 16, Mohamad Shafik Str. Madinat Al-Muhandessin 12411 Guizah - Egypt. Tel. : 202-346 78 92 Fax : 202-344 20 13	**Bahig Nassar**

ALBANIA

Independent Forum For Albanian Women — **Diana Culi**
Rr. "Deshmoret e Kombit" 120
Tirana-Albania
Tel. : 35542-28 309
Fax : 3542-28 309

Albanian Youth Federation — **Valbona Cela**
Pruga "Alexsander Moisu" Pallati 38
Shkallal, Apartamenti 6

Tirana - Albania
Tel. : 355-42 97
Fax : 355-42-283 09

ALGERIA

Observatoire National des Droits de l'Homme — **Mohamed Salah Sellougha**
B.P . No. 87
Ain Naadja
Alger-Algerie
Tel. : 2132-59 19 27/57
Fax : 2132-60 10 42

BOSNIA-HERZEGOVINA — **Gordana Knezevic**

Oslobodenje
Tel. : 38661-314 337
Fax : 38661-314 337

CYPRUS

Cyprus Committee of Anti-Imperialist — **Andros Kyprianou**
Solidarity, EPAAL
P.O.Box 1827
Nicosia-Cyprus
Tel: 3572-441 121
Fax : 3572-461 574

Cyprus-Turkish Peace Committee — **Zeki Erkut**
P.O.Box 22 Lefkosia
Nicosia-Cyprus
Tel. : 90392-227 54 07
Fax : 90392-228 38 23

EGYPT **Egyptian Solidarity Committee** 6, Gemeie Str. P.O. Box 183 Magless El Shaab Garden City Cairo - Egypt Tel. : 202-354 47 52/354 47 52 Fax : 202-354 47 47	**Ahmed Hamroush** **Mohamed Hafez Ismail** **Helmi El Hadidi** **Saad Kamel** **Ingy Roshdi** **Ahmed Nafea** **Mohamed Sayed Ahmed** **Moheb Mohamed El Samra** **Awatef Wali** **Alaa. A. Hamroush** **Bahgat Kamel Mahmoud** **Refaat Abdul metaal Youssef** **Kamal Aly Shedid**
Egyptian Organisation for Human Rights 17, Midan Asswan Al Mohandessin Cairo-Egypt Tel. : 202-344 81 66 Fax : 202-346 65 82	**Moustafa Abdel Al**
Research Centre 14, Senger El Khazen El Helmia El Gedida Cairo-Egypt. Tel. : 202-391 16 57	**Mahmoud Assem**
Society of Development of the Environment Hadabet El Mokattam Street No. 10 Cairo - Egypt Tel. : 202-606 05 59 Fax : 202-506 09 86	**Mohamed Raouf Kamal El Din**
Society of Doctors for Medical and Social Services Street No. 3,No. 18 Helouan El Maasara Cairo-Egypt Tel. : 202-374 86 82	**Mohamed Sayed Aly Saad**

Centre of Legal Studies and Information for Human Rights 7, El Hegaz Str., Heliopolis Cairo-Egypt Tel. : 202-259 66 22 Fax : 202-259 66 22	**Amir Salem**
Popular Culture Society 44, Haroun El Rashid Str. Heliopolis Cairo-Egypt Tel. : 202-242 26 94	**Abbas Youssef Ahmed**
Society of "Egypt Without Pollution" 23, Sabri Abou Alam Str. Cairo-Egypt Tel. : 202-392 28 80/575 92 81	**Mohamed Salem**
The Friends of the People 6 A, Ismail Mohamed Str. Zamalek Cairo - Egypt Tel. : 202-364 11 19	**Awatef Wali**

FRANCE

Comite Catholique Contre la Faim et Pour le Developpement 4, rue Jean-Lantier 75001 Paris-France Tel. : 331-44 82 81 79 Fax. : 331-44 82 81 45	**Claude Caillere** **Benoit Berger**
Mouvement Contre Le Racisme Et Pour L'Amitie entre les Peuples 89, rue Oberkampf 75543 Paris Cedex 11-France Tel : 331-48 06 88 00 Fax : 331-48 06 88 01	**Alain Calles**
Secours Populaire Francais 9-11, rue Froissart 75140 Paris Cedex 03 - France Tel. : 331-44 78 21 00	**Ismail Hassounah**

Fax : 331-42 74 71 01

Confrontations 41, rue Emile Zola 93100 Montreuil France Tel. : 331-49 88 11 94 Fax : 331-49 88 11 84	**Monique Prim**
Institut Kurde de Paris 106, rue de La Fayette 75010 Paris France Tel : 331-48 24 64 64 Fax : 331-47 70 99 04	**Akil Mahmoud**
GREECE **Greek Committee for International Democratic Solidarity** 25, Spyridonos Trikoupi St. 10683 Athens-Greece Tel. : 301-361 30 52 Fax : 301-363 16 03	**Theoharis Papamargaris** **Maria Gazi** **Diana Charila** **Panayotis Valais**
Mediterranean Women's Studies Centre, KEGME 115, Harilaou Trikoupi 11473 Athens-Greece Tel. : 301-361 39 68 Fax : 301-361 56 60	**Katia Kossentu**
Panhellenic Cultural Movement 3, D. Aeropagitou St. 117 42 Athens-Greece Tel. : 301-922 90 92 Fax. : 301-922 85 86	**Roula Kaklamanaki** **Chara Petrounia**
Research and Cooperation 8, Germanou Karavangelis Str. 115 23 Athens - Greece Tel : 301-645 34 91	**Andonis Stergiotis**

ISRAEL

Democratic Front For Peace and Equality — **Tawfiq Zayad, Mayor of Nazareth**

Peat Hashulham 5
Tel Aviv
Tel. : 9723-695 89 52
Fax. : 9723-691 05 04

ITALY

Centro Internacionale CROCEVIA — **Antonio Onorati**

Via Ferraironi, 88 - G
Rome-Italy
Tel : 396-241 99 76
Fax : 396-242 41 77

Centro Regionale Per La Cooperazion, C.R.I.C — **Bruno Neri**

Via Monsolini 12
89100 Reggio Calabria - Italy
Tel. : 039965-812 345/6
Fax : 039965-812 560

COSPE — **Elena Volpi**

Via della Colonna, 25
50121 Firenze- Italy
Tel : 3955-23 465 11/6/7
Fax : 3955-23 465 14

C.R.M.O.C. — **Guido Valabrega**

Via Teulie 20
1-20136 Milano - Italy
Tel : 392-58 31 10 91
Fax : 392-58 31 06 62

LEBANON

Secours Populaire Libanais — **Ziad Abdel Samad**

Corniche Mazraa, Imm. Assaid
P.O.Box 5272/14
Beyrouth-Liban
Tel : 9611-864 525, 318 202
Fax : 1212-4-782 986
3579-525 013, 515 282

Collectif des ONGS au Lianais Tel : 9611-383 706 Fax : 9611-603 227	**Hani Assaf**
Mouvement Social Libanais Tel : 9611-381 979/390 335 Fax : 9611-387 736	**Mayla Bakhache**
MALTA **Mediterranean Peace Committee** 8, Triq Guze Pace Hamrun - Malta Tel : 356-237 515 Fax : 365-690 145	**Karmenu Mifsud Bonnici**
PALESTINE **Palestinian Committee For Peace and Solidarity** Tunis - Tunisia Tel. : 2161-788 352/751 298 H Fax : 2161-284 55 50	**Marei Abdel Rahman** **Massoud Ghandour**
Palestinian Solidarity Committee Cairo - Egypt Tel : 202-284 55 50	**Adbul Aziz M. Abou Salem**
Union of Palestinian Medical Relief Committees P.O.Box 51483 Jerusalem-Via Israel Tel : 9722-833 510,832 021 9729-384 125 Fax : 9722-830 679	**Alam Jarrar**
Health Services Council **Kathmi Buildind-Sheikh Jarrah** P.O.Box 51566 Jerusalem Tel : 9722-818 672,818 679 Fax : 9722-818 178	**Anis Al Qaq**
The National Foundation for Investment and Development	**Khader Musleh**

P.O. Box 19996
Shufat-Jerusalem
Tel : 9722-829 210
Fax : 9722-829 210

Mediterranean Study Unit
Birzeit Universitry
P.O. Box 14 Birzeit
West Bank- Palestine
Tel : 9722-957 651
Fax : 9722-957 656

Roger Heacock

PORTUGAL
Fundacao Assistencia
Medica Internacional
R. Jose do Patrocinio, 490-Marvilla
1900 Lisbon Portugal
Tel : 3511-837 15 63, 837 16 92
Fax : 3511-859 23 62

Leonor Nobre
Manuel Lucas

Conselho Portugues
Para a Paz e Cooperacao
R. Rodrigo da Fonseca, 56-20
1200 Lisbon Portugal
Tel : 3511-386 33 75/76
Fax : 3511-386 32 21

Antonio Pedro Carvalho

Journalist, Valor Magazine and TSF Radio
Alameda Antonio Sergio, 6 - 13 - G
1700 Lisbon Portural
Tel : 3511-758 86 16/315 08 85
Fax : 3511-315 08 87

Jose Goulao

SPAIN
SODEPAZ
C/Nave 7, Primero C
Valencia - Espana
Tel : 346-394 17 23
H. 346-371 96 07
Fax : 346-394 17 23

Juan Ibeas

Asociacion Por Derechos Humanos de Espana
Jose Ortega Y Gasset, 77, 20 Dcha
28006 Madrid - Spain
Tel : 341-40 22 312, 40 23 204
Fax : 341-4028 499

Luisa Sirvent

Organizacion de Solidaridad Con Los Pueblos Africa-Asia-America-Latina
C/Valverde, 28
28004 Madrid-Spain
Tel : 341-523 18 29
Fax : 341-523 18 29

Jaime Ballesteros

Peace and Cooperation
C/ Menlendez Valdes, 68, 4oizd.
28015 Madrid-Spain
Tel : 341-543 52 82
Fax : 341-543 52 82

Rocio Fernandes Gonzales

TUNISIA
Association Tunisienne
Des Femmes Democrates
B.P. 107 Cite El Mahragene
1082 Tunis - Tunisia
Tel : 2161-794 131, 767 835
Fax : 2161-794 131

Safia Farhat

TURKEY
Human Rights Assoiation of Turkev
Ilk Belediye Cad. 5/5
Tunel, Beyoglu
Istambul-Turkey
Tel : 90212-244 44 23, 511 63 20
Fax : 90212-251 35 26

Raip Zarakolu

British Commission of Inquiry
International war Crimes Tribunal
BM 2966, London WCIN 3XX
London-United Kingdom
Tel : 4471-436 46 36

Hugh Stevens

OBSERVERS

League of Arab States

Mr. Ramzi Badran

Director of European Department

for Arab European Dialogue

Ministry of Foreign Affairs of Egypt

H.E. Ambassador Moukhtar El Hamzawi

H.E. Samir Mohamed Shouman

Ministre Plenipotentiaire

Mr. Magdi Souelen Radi

Fitst Secretary

Dr. Hamdi Saleh

Research Centre and worled Opinion

Commission of the European Communities in Egypt

Mr. Daniel Giuglaris

Greek Embassy in Egypt

H.E. Ambassador Evangelos Georgiou

Embassy of Libyan Arab Jamahiriyah

Mr. El Barrani Ahmed El Garoush

Mr. Mohamed El Maktouf

Palestinian Embassy in Egypt

Mr. Ghazi Fakhri Marrar

Cultural Counsellor

Syrian Embassy in Egypt

H.E. Ambassador Issa Darwish

Mr. Mohamed Said El Bonni

Consellor

Mr. Ibrahim El Kashtiki

Third Secretary

Turkish Embassy in Egypt
Mr. Ozyildiz Mehmet
Diplomat

رقم الايداع بدار الكتب :
١٩٩٤ / ٧٧٤٩
I.S.B.N
977 - 07 - 0348 - 6

طبعت بمؤسسة دار الهلال